محمد الخولي



ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

تأليف

الدكتور / فتحى بيومى حمودة

أستاذ النحو المشارك

بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها



بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى خادم الحرمين جلالة الملك **فهد بن عبد العزيز** ربيع الحياة وشريانها فى العالم العربى والإسلامى .

وإلى الجامعة العملاقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ورائدها ومديرها سعادة الدكتور **عبد الله بن عبد المحسن التركى** ذلك الإنسان فى طبعه العميق فى عمله الناجح فى تخطيطه وتقديره للذين يتعاونون معه .

كتب إلى حين فكرت فى إجازة من العمل بعنوان : شكر وتقدير : المكرم الدكتور **فتحى بيومى حمودة** : يسر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن تقدم لكم خالص الشكر والتقدير على جهودكم العلمية خلال سنوات عملكم التى قضيتموها بالتدريس فى الجامعة ، والتى كان لإسهامكم خلالها عظيم الأثر فى إنجاز ما حققته الجامعة من أهداف .

والجامعة إذ تعرب لكم عن تقديرها لتأمل أن تستمر صلتكم بها للتعاون على ما يحقق المقاصد النبيلة التى نسعى جميعاً لتحقيقها ونسأل الله لكم دوام التوفيق .

وأشهد أن المدة التى قضيتها بفرع الجامعة بالجنوب كانت فرصة ذهبية تعاملت فيها مع عمداء أفاضل أمثال : الدكتور **عبد الله المصلح** ووكيله الدكتور **فُهَيد** والدكتور **عبد الرحمن الضحيان** والدكتور **عبد العزيز الغامدى** والدكتور **سعد عثمان** ، والدكتور **أبو داهش** والجميع على أرفع مستوى من العلم والإدارة . كما عشت مع زملاء أفاضل : أساتذة وإداريين وأبناء بررة يقدرون المتعاونين معهم فى سبيل حصولهم على العلم ـــ فشكراً وتقديراً للجميع والله أسأل التوفيق والسداد .

دكتور / **فتحى بيومى حمودة**

الفهـــرس

الموضـوع	الصفحة
إهداء	٣
الفهرس	٥
مقدمة	٧
الباب الأول : (فلسفة الخلاف وأسبابه)	١٣
الاتجاهات اللغوية للمدارس المختلفة	
معالم المدرسة البصرية	٢١
مدرسة الكوفة	٢٤
مدرسة بغداد	٢٨
مدرسة الأندلس	٢٩
المدرسة المصرية	٣١
الباب الثانى : المفردات	٤٧
همزة الوصل ــ إذا ــ أل ــ إلى ــ أم ــ أمس ــ أن ــ إن ــ أو ــ أى ــ الباء ــ بله ــ حتى ــ حيث ــ دون ــ سوى ــ الفاء ــ فى ــ كأين ــ كذا ــ كى ــ كيف ــ اللام ــ لات ــ لدن ــ لعل ــ لن ــ لو ــ ما ــ من ــ منذ ومذ ــ مهما ــ نون الوقاية ــ هلم ــ الواو ــ وسط	
الباب الثالث : ركنا الجملة	١٤٣
الفصل الأول : الجملة الإسمية والعوامل التى تدخل عليها	١٤٧
الفصل الثانى : الجملة الفعلية ومكملاتها	٢٠٧
الفصل الثالث : ما يلحق بالفعل « اسم الفعل ــ المصدر ــ اسم الفاعل ــ صيغ المبالغة	٢٧٥

الموضوع	الصفحة
الباب الرابع : الأساليب	٣٠١
الفصل الأول : الاستثناء ـــ الشرط ـــ الصلة	٣٠٣
الفصل الثانى : النداء ـــ الاستغاثة ـــ الندبة	٣٢٩
الفصل الثالث : التعجب ـــ التفضيل ـــ المدح والذم	٣٦٩
الباب الخامس : المتفرقات	٣٩٩
الفصل الأول : الأصل والنوع	٤٠١
الفصل الثانى : النوع والعدد	٤١٧
الفصل الثالث : الممنوع من الصرف	٤٣٥
ويشمل العلم الأعجمى ، العلم المؤنث الثلاثى ، والعلم الثنائى فَعَّال ومفعل ، وصرف ما لا يتصرف	
الفصل الرابع : التصغير والحذف والزيادة والوقف	٤٤٥
ويشمل : هل يأتى التصغير للتعظم ـــ حذف ألف الوصل عند تصغير ماهى فيه تصغير ناب ، كيف يصغر ركب وصحب ، هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ـــ حذف عين فيعلولة ، حذف التاء فى أول المضارع ـــ جمع الخماسى ، الرباعى الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط ، زيادة وحذفها . ثقل الحركة كيف يوقف على المقصور ، الوقف على إذا .	

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين

مقدمة :

والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله أشرف من نطق بالعربية إمام البيان ، وحجة البلاغة والفصاحة ، وصاحب المعجزة الكبرى ـــ القرآن ـــ الذى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، لكنه من عنده سبحانه وتعالى يهدى إلى التى هى أقوم بلسان عربى مبين .

وبعد فقد قضيت مع النحو عمرا طويلا فمنذ صغرى وأنا شغوف بالبحث فى مسائله والتنقيب فى مخطوطاته ومؤلفاته ، قديمها وحديثها متتبعاً أصوله وفروعه ، ينابيعه وروافده ، جذبتنى إليه مجالس المناظرة فى العصرين الأموى والعباسى وأخبار علمائه منذ نشأته وتطوره فى مراحله المختلفة ، فى حواضره التى ظفرت بعلمائه مثل الكوفة والبصرة ، وفى البوادى التى ظلت تحتفظ بسلامة لهجتها العربية أزمانا طويلة ، وفى المعاهد العلمية والمجامع اللغوية ودور الكتب والمكتبات .

وقد لذ لى الدأب على البحث واستعذبت السهر ، واتخذت المشقات مركبا ذلله لى الصبر الطويل والعزم الثابت ، والإرادة القوية التى تغلبت بها على كل ما صادفنى من مصاعب .

وقد كشف لى البحث فى كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » لابن الأنبارى عن ترك مسائل من الخلاف ذات بال اطلعت عليها فى دراساتى فرأيت أن أجمعها كلها فى إطار واحد يكتمل به هذا العمل الجليل الذى قام به ابن الأنبارى ، ووضعت له هذا العنوان :

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

وكم كنت أغلب الرجاء على اليأس وأدفع نفسي إلى السير قدما في الطريق المحفوف بالمخاطر حتى تشتد العزيمة ويبرق الأمل منيرا سبل العمل .

وقد قيل إن دراسة النحو — فضلا عن أنها رياضة عقلية تشحذ الذهن . وتدفع إلى البحث — فرض كفاية .

يقول الفخر الرازى فى ذلك(١) : أعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل .

ولابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فإذاً معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة .

والموضوع الذى اتجهت إلى دراسته شغلنى من قديم لأنى وجدت التراكيب العربية مجال جدال ومناقشة وبحث وتأويل وتكلف فى التخريج والمتتبع لكثير منها يجد أن ما يعتبره عالم خطأً يعتبره عالم آخر صحيحا(٢) .

---

(١) الاقتراح للسيوطى ص ٢٨ — نسخة مصورة بكلية آداب اسكندرية .

(٢) من أمثلة ذلك جمع المؤنث السالم :

فالجمهور على أنه فى حالة النصب معرب بالكسرة . أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبنى على الكسر . فالبصريون يرون أنه ينصب بالكسرة .

أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم فى المعتل خاصة « كلغة » وحكى سمعت لغاتهم .

ومن أمثلة ذلك أيضاً إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر هل يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع ؟ المشهور التجريد ومن العرب من يلحق الفعل الألف فى التثنية والواو فى الجمع .

وقد عرضت فى هذا البحث مسائل الخلاف التى فاتت ابن الأنبارى .

وقد ركزت على المسائل ذات الأهمية والأساليب الكثيرة الاستعمال كما أنى سلكت فى ترتيب أبواب البحث البدء بباب المفردات ثم الجمل فالأساليب فالمتفرقات التى لا تدخل ضمن ما سبقها من الأبواب . وراعيت أن يكون الترتيب أبجديا والتزمت ذلك فى حدود الإمكانات لأن كثرة الاستعمال وارتباط بعض المسائل قد يتغلبان فيؤخذان فى الاعتبار تقديما وتأخيرا .

وفى باب المتفرقات جمعت الموضوعات ذات الصلة فى وحدات داخل فصول حسب ما بينها من ارتباط ، وقد سألت الله سبحانه وتعالى أن يمنحنى التوفيق وأن يوجهنى إلى الصواب وأن أصل إلى ما أصبو إليه من الحفاظ على لغة القرآن لتبقى يانعة مزدهرة ، ووعاء سليما للحضارة الإنسانية تقوى على حملها فى كل العصور إلى كل الأجيال سليمة من الخطأ والتحريف والله ولى التوفيق والهادى إلى أقوم طريق .

البـــاب الأول
فلســـفة الخـــلاف

الباب الأول
فلسفة الخلاف وأسبابه

فلسفة الخلاف وأسبابه

اللغة العربية كائن حى ينمو كما تنمو كل الكائنات الحية ، وقد نشأت ونمت فى أحضان الجزيرة العربية ، فهى ظاهرة من ظواهر الأمة العربية ، ومقوم من مقوماتها .

وسواء أكانت توقيفية صدرت عن آدم بوحى من الله ، لأنه تعالى (علم آدم الأسماء كلها) أم كانت تلقينية جاءت نتيجة للأصوات المسموعة كدوى الريح ، وخرير الماء ، وصهيل الفرس ، إلى آخر ما قيل فى ذلك ، فإنها وجدت التقديس والاحترام الكامل من أهلها .

وهى — كغيرها من اللغات — كائن ينمو ويتطور ، ولكن تطورها لم يكن محدودا بحدود مرسومة مقيدة ، فالعربى حر فى تعبيره يجول فى كل طريق ، وينمو به فى كل اتجاه حسب ما تمليه عليه طبيعة أرضه ، وتقاليد قبيلته وعاداتها ، وهذا بدوره أدى إلى تعدد اللهجات وتشعبها واختلافها باختلاف الوطن الذى تعيش فيه القبيلة ، والبيئة التى تأوى إليها ، مما جعل المجال يتسع بين علماء النحو ، وأعطى رخصة لكل منهم أن يدلى بدلوه ، ويجتهد حسب ما يملك من حس لغوى ، وقدرة على الإدراك ، وتبارت الملكات فى الفهم والتوجيه والاجتهاد ، وساعد على ذلك تشجيع الخلفاء وتقديرهم وتقريبهم للعلماء ، وتعمد وضع المشكلات فى مجال المنافسة والاجتهاد بينهم . وقد أدى هذا إلى التعمق ، وخلق الأسباب ، وابتداع العلل ، والاتجاه بالنحو اتجاها فلسفيا يقوم على أسس من التحليل والاستقصاء ، وأصبحت التراكيب والتعبيرات مجالا للاجتهاد يحكم فيها عالم النحو بحسّه وإدراكه ، وهذا يفسر لنا عبارة المبرد لتلميذه ابن كيسان (وهذا شيء خطر لى فخالفت النحويين[1] .

---

(١) لاقتراح ص ٣٥ .

ولهذا كثرت الآراء ، وتعددت المذاهب ، واتجه العلماء إلى وضع المقاييس والمعالم بطريقة منطقية يحاولون بها أن يقعدوا القواعد ، ويرسموا الحدود ، وكثيراً ما يخضعون النص لقاعدتهم إذا جاء مخالفا لها ، وهذا يدل على مقدار ما وصل إليه التعصب للرأى .

ومن بين الأسباب التى أدت إلى الخلاف :

أولاً : تعدد اللهجات : فالعرب بدو وحضر ، والبدو قبائل متفرقة ، وكل قبيلة لها عاداتها وتقاليدها ، وهذا يدعو إلى اختلاف اللهجات وتعددها ، وهذه اللهجات تختلف باختلاف الوطن الذى تعيش فيه القبيلة والبيئة التى تأوى إليها فضلا عن العوامل الإقليمية التى تركت آثارها فى لهجات الشعوب المتعربة على المدى الواسع من مجلس الشرق الآسيوى إلى أقصى الغرب الإفريقى والأندلس ، حيث أخذت حريتها فى التعبير بلسانها العربى على سجيتها دون أن تلتزم بقيود .

ولهذا بقيت آثار اختلاف اللهجات فى الكثير من الشواهد النحوية واللغوية ، وفى هذا يقول الأستاذ أحمد أمين[1] : « لم تكن هذه القبائل العربية فى درجة واحدة من الفصاحة فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض ، ولم تكن فى درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد ، ولذا لما جاء العلماء يروون اللغة تمرّوا وفضلوا بعضها على بعض ، فاستبعدوا لغة حمير لأنها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مضر ، ولأنهم خالطوا الحبشة ، وخالطوا اليهود ، وخالطوا الفرس فتأشبت[2] لغتهم ، ولم يأخذوا عن القبائل التى كانت تسكن التخوم لمجاورتهم لمصر والشام وفارس والهند ، ولهذا لم يأخذوا عن بنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولم يأخذوا عن الحضريين لفساد لغتهم . وقالوا إن الذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى

---

(١) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) خلطت .

من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائفيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » .

ثانياً : التعصب للرأى بغية الانتصار على الخصم ولو كان هذا التعصب فى غير جانب الصواب كما حدث فى المناظرة التى كانت بين سيبويه والكسائى فى المسألة الزنبورية .

ثالثاً : ما كان بين البصرة والكوفة من ضغائن ذات عمق ، وذلك حين هبط على ــ كرم الله وجهه ــ الكوفة ، واتخذها مقرا له ، ونزلت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش طلبا لثأر عثمان رضى الله عنه مما أدى إلى نمو العصبية والخلاف فى كل شىء ، (وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل إذ قاموا مع عائشة وطلحة والزبير فقاتلهم على بن أبى طالب ، وقيل لرجل من أهل البصرة : أتحب عليا ؟ قال : كيف أحب رجلا قتل من قومى من لدن كانت الشمس هكذا إلى أن صارت هكذا ثلاثين ألفا[٢]) .

رابعاً : اتقاء شر الشعراء ، فبعض النحويين يتحاشون الشعراء خوفا من ألسنتهم فيجاملونهم ، ويحتجون بشعرهم ولو خالف ذلك القاعدة العامة .

خامساً : تأثر علماء البصرة[١] بمن وفد عليهم من العرب والموالى الذين امتزجوا بهم ، وتفاعلوا معهم ، والذين كان لهم من مواهبهم وعبقرياتهم ما مكنهم من أن يضعوا أسس علوم ما لبثت بعد فترة قصيرة من الزمن أن أصبحت علوما كاملة مستقلة لها مقومات العلم ، بل لها تفريعات العلم الدقيقة ، وافتراضاته البعيدة التى يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، والتى دفعهم إليها اطلاعهم على ما ترجم من منطق وفلسفة أثرا فى تفكيرهم ، ونحوا منحى فيه شىء من التعقيد ، ولعل علم العروض وعلم النحو ، والطريقة الدقيقة التى اتبعها الخليل فى حصر كلمات اللغة العربية واستقصائها ووضع معجم يضمها وفقا لمخارج حروفها خير شاهد على ذلك .

(١) مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد . ص ٣٥ .

(٢) مدرسة البصرة ص ٣٣ .

سادساً : الناحية العنصرية[1] ، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المغربيين .

سابعاً : الاتجاهات العلمية ، فاتجاه أهل الكوفة إلى القراءات والتفسير والفقه ، واتجاه أهل البصرة إلى الفلسفة والمنطق ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجناس الأجنبية من أهل الكوفة ، وأكثر حرية فى اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ بالثقافات الأجنبية لتوافر مصادرها عندهم وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة[2] .

هذه أسباب على سبيل التمثيل ــ لا على سبيل الحصر ــ لأن النص العربى والقراءات القرآنية ، واختلاف الروايات التى يروى بها الشعر والنثر ، واتساع المجال أمام الشعراء باختلاف لهجاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وافتراض النحاة الفصاحة فى كل عربى جاهلى أو إسلامى ، كما أننا كثيرا ما نجد شاعرا تضطره القيود إلى ارتجال كلمات لا وجود لها فى لغة العرب . كما أن اللغة فى تطور مستمر فلم تكن مستقرة الوضع فى الجاهلية ، كل هذه أسباب تضاف إلى ما سبق .

كما : « إن انصراف النحاة عن العامل الزمنى فى الاحتجاج كان سببا من أسباب الخلاف أيضاً ، فقد عمل التطور اللغوى فى الحقبة التى سبقت الدراسات النحوية صيغا وكلمات تحجرت مع الزمن زالت منها أصوات ، وأضيفت إليها أخرى كأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة من نحو : بئس ونعم ، وحبذا ، وليس ، وكثير من ضروب هذه الكلمات التى تمثل مرحلة تطورية قديمة ، وقد حار النحاة فيها لأنها لا تطرد مع قواعدهم ، فبدل أن يجدوا لها حلا واقعيا يشير إلى ما مسها من تطور مضوا يخضعونها لتلك القواعد المرسومة ، ويتأولون لها تأويلات بعيدة أصابوا فى بعضها وأخطأوا فى بعضها

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ .

الآخر ، فلا عجب أن نجد هذه الكلمات تثير بينهم جدلا طويلا » .

وهذه الإشارة تكفينا للدلالة على أن هذه الألفاظ والصيغ التى تمثل مرحلة تطورية تعود إلى زمن غير محدد المعالم كانت من أسباب الخلاف بين النحاة جميعا .

الاتجاهات النحوية للمدارس المختلفة

لقد بدا من الحديث السابق وجود خلاف بين النحاة وبخاصة بين علماء البصرة ، وبين علماء الكوفة ، لأنهما المدينتان اللتان كانتا تزخران بالحركات العلمية فى بدء النشاط العلمى ، ولا وجود للخلاف إلا إذا اتسم كل رأى بأسس ومبادئ تميزه عن الرأى الآخر ، وباتساع دائرة الحركات العلمية دخلت فى مجال الخلاف اتجاهات متميزة — إلى حد ما — عن المدرستين السابقتين (مدرسة البصرة — ومدرسة الكوفة) باعتبار أن الاتجاهات الجديدة تطور لاتجاه المدرستين . وإذا كنا الآن بصدد تحديد هذه الاتجاهات ، فلا مفر من التعرض لها جميعا حتى تتبين معالم كل مدرسة ، ولا يضير توضيح هذه المعالم أن يتفق رأى أحد علماء إحدى هذه المدارس مع رأى مدرسة أخرى ، لأننا لسنا بصدد دراسة آراء الشخصيات مستقلة ، وإنما نحن بصدد دراسة معالم اتجاه كل مدرسة باعتبار أن رأيها هو رأى أكثر علمائها أو أشهرهم ، وبهذا ندفع اعتراض من يدعى أن معالم الخلاف غير واضحة نظرا لأن بعض علماء إحدى هذه المدارس قد يتفق فى رأيه مع علماء المدرسة الأخرى مستدلا بمجموعة من المسائل ، ونذكر على سبيل المثال — الأخفش حيث أجاز ما أجازه الكوفيون فى وقوع الفعل الماضى حالا ، ووقوع الواو العاطفة زائدة ، وجواز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر ... إلى آخر ما ورد من مسائل وافق رأى الأخفش فيها الكوفيين[1] ، وقد تكون الصلة التى توطدت بين الأخفش والكسائى عند زيارة الأخفش لبغداد سبب اتفاق رأييهما حيث اتصل الأخفش بالكسائى وازداد منه قربا .

(١) مدرسة البصرة ص ٤٩١ ، ٥٠١ .

معالم المدرسة البصرية

لم يكن منهج المدرسة البصرية ومعالمها ذات صفة دائمة ، فقد مرت بمراحل لكل مرحلة معالمها وخطوطها ، ولكن هناك معالم بارزة عرفت بها مدرسة البصرة .

وقد وضحها الدكتور عبد الرحمن السيد[1] حيث قال : « إن البصريين كانوا أكثر دقة وأشد حيطة ، لقد سمعوا عن العرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر أو القولة النابية إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلابد فى شواهدها من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر .... فخطة البصريين هى الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التى تصلح للثقة فيها والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلا يحتذى به » .

ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن[2] : « البصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها ، الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ، ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين ، من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات » .

وفى كتاب نشأة النحو[3] بالغ البصريون فى التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر ، فتجافوا عن كل شاهد متحول أو مفتعل ، وآية ذلك كتاب سيبويه ، وقد اعترفت شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها ، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام ، غير

---

(١) مدرسة البصرة ص ١٤٦ .

(٢) القواعد النحوية ص ٧٣ .

(٣) الشيخ محمد الطنطاوى ص ١١٣ .

مكترثين بما جاء مخالفا لها مما لا نظير له ولا مثيل فى كثرة الاستعمال والتداول ، فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوى الأهواء فى اللغة ، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان فى نظم ، فإن شق كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع فى صف المحفوظات التى لا يقاس عليها » .

ويتابع كتاب الخلاف النحوى[1] الحديث عن خصائص المذهب البصرى فى تطوراته حيث يقول : « فى أذهان الباحثين اليوم أفكار كثيرة عن المذهب البصرى ، فهو الذى يعنى بالقياس ، وتحليل أصول المنطق ، ويستفيد من معطيات الفقه ، ولذلك جاء نحوه مثقلا بالفلسفة والمعيارية ، وهذه الأفكار صحيحة إذا أهملنا أمرين اثنين : أولهما عامل الزمان ، وثانيهما الفروق الفردية بين النحاة ، ثم يقول إنه فى أيام أبى عمرو كان الأعراب لا يزالون على فصاحتهم ، ولذلك كانت الرواية المنقولة أو السماع أهم من القياس والعلة ، وفى أيام الخليل وسيبويه لم يغب السماع ولم يضعف ولكن تضخمت العلة ، وأزهر القياس ، فجرى هذا وذاك فى كتاب سيبويه الذى يمثل تلك المرحلة الزمنية .

وفى أيام الفارسى وابن جنى لم يبق للسماع شأن يؤدى إلى استنتاج نتائج جديدة ، وهنا ظاهرة تلفت النظر ، فالجيل البصرى الأول يغلب عنده السماع على القاعدة على حين يتساويان فى نحو الجيل الثانى الذى يمثله الخليل وسيبويه ، أما الجيل الثالث — جيل المبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى — فالعلة والقياس هما السائدان ، ثم تفقد الشواهد قيمتها عند المتأخرين بعدهم ، وتظل القاعدة النحوية هى القانون الذى لا يمس وتوجه كل الاعتراضات التى ترد عليه من نقول صحيحة ، وشواهد ثابتة » .

---

(١) ص ٢٨١ .

هذا عرض موجز لأقوال العلماء والباحثين فى معالم المدرسة البصرية ، فالبصريون — كما فهم من هذا العرض — لهم معالم على اختلاف طبقاتهم ، غير أن هذه المعالم غير ثابتة دائما ، فكثيرا ما يخالفونها إذا كانت المخالفة تؤدى بهم إلى الانتصار العلمى ، ومن ذلك ما عرف عن البصريين من أنهم ينكرون الاحتجاج بالقراءة الشاذة — على حين يجيزه الكوفيون — وقد احتجوا بها فى قوله تعالى : « ونادوا يا[1] مال ليقض علينا ربك » وذلك فى مجال ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن ، فالكوفيون[2] يذهبون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، والبصريون يذهبون إلى أن الترخيم يكون بحذف حرف واحد ، وقد قرأ بعض السلف : « ونادوا يا مالِ ليقض علينا ربك » وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

ومن معالمهم أيضاً عدم الاكتفاء بالشاهد الواحد ، ومع ذلك فقد اكتفوا بالقليل النادر من كلام العرب فى مسألة [جواز تقديم الحال على الفعل] فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو راكبا جاء زيد — للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم فى المثل : شتى تؤوب الحلبة ، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه . وغير هذا كثير ولست فى مجال إحصائه ، وهذه الظاهرة تفسر لنا أن الخلاف كان هدفا بين المدرستين ، وإلا فكيف توضح المعالم والاتجاهات ثم تنسى أو تتناسى .

(١) كتاب الإنصاف الأستاذ محيى الدين ص ٢٢١ المسألة رقم ٥٠ .
(٢) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

مدرسة الكوفة

يقول الدكتور شوقى ضيف[1] : « لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها فى رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون فى كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء والذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ..... وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يركنون إلى هذه القبائل الفصيحة ، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائى ، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

ثم يتابع الحديث بأن مدرسة الكوفة توسعت فى الرواية وفى القياس توسعا جعل البصرة أصح قياسا منها لأنها لم تقس على الشواذ النادرة فى العربية وطلبت فى قواعدها الاطراد والعموم والشمول » .

ويقول الأستاذ أحمد أمين[2] : « إن الكوفيين كانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب ، ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة ، بل يجعلوا هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة » .

وقال ابن درستويه[3] : « كان الكسائى يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه مما أفسد النحو بذلك » .

ويقول الدكتور المخزومى[4] تحت عنوان (خصائص المدرسة الكوفية) : « ولبيان هذه الخصائص أرى أن أعرض للفروق الرئيسة بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين ، وأهم هذه الفروق :

١ — أن الكوفيين كانوا يعتدون بالمثال الواحد أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائى يأخذ به .

---

(١) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

(٢) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٢٩٥ .

(٣) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين ص ٣٣٦ .

(٤) مدرسة الكوفة ص ٣٧٦ الطبعة الثانية .

٢ – أن الأمثلة فى النحو البصرى توضع لتلائم الأصول الموضوعة بحيث إذا اصطدم أصل منها فزع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فإن خضع له وإلا وصفه بالشذوذ أو الندرة أو بالتخطئة أحيانا . أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة .

٣ – أن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق ، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها . وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعانى الطبيعية ، وأصدق منهم تفسيرا لظواهر التركيب ، وإذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الأول ، وعدوا كل تعبير صحت روايته قائما على أساس صحيح ممثلا أسلوبا عربيا بعينه ـــ كان نحوهم أوفر حظا فى تمثيل اللغة العربية ولهجاتها المختلفة ، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويرا حقيقيا .... وإذا أنعمنا النظر فى هذه الفروق الثلاثة رأينا أن النحو الكوفى أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصرى ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين ، فقد أضاع البصريون باحترامهم الأصول التى وضعها أسلافهم والتى أملاها عليهم منهج دراسى دخيل أمات ما فى اللغة من حيوية ، ورماها بالجدب والجمود » .

وفى كتاب الخلاف النحوى[١] : « إن الآراء التى نقلت إلينا عن المذهب الكوفى إنما كانت آراء بصرية ، وبعض أصحابها عرفوا بالتعصب للبصرة والبصريين ، وأهم ما لاحظوه فى مناهجهم هو التساهل فى السماع ، وعدم تقييده بضوابط الفصاحة والدقة والكثرة ويستشهد بأقوال نقلت عن المازنى والتوزى ، حيث يقول التوزى : خرجت من بغداد ، وحضرت حلقة الفراء فرأيته يحكى عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها ومثل ذلك ما يقوله الرياشى مفاخرا الكوفيين بلقاء أصحابه الأعراب فى البوادى : إنما

(١) الخلاف النحوى ص ٣٠٨ .

أخذنا اللغة عن حرشة الضياب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز » .

وبعد عرضه هذا يقول[1] : إن هذه النقول لا تحتاج إلى مناقشة لما فيها من روح متعصبة تجافى الروح العلمية ، ولا تستند إلى دراسة صحيحة لأن أصحابها معروفون بالعصبية الزائدة لنحاة البصرة وعلى نحاة الكوفة ، ولذلك لا يؤخذ بأقوالهم . ثم يستدل بآراء بصريين معتدلين — كما يصفهم — فيقول[2] : « إن ابن جنى كان يثق فى الكسائى ويشهد له بالعقل والنزاهة والثقة ويقول عنه : وكان هذا الرجل كثيرا فى السداد والثقة عند أصحابنا ، أما أبو على الفارسى فقد كان يثق برواية الكسائى ويجعله قرين سيبويه فى النقل عن العرب والاعتداد بما نقل ... ورآه الفراء مرة كالباكى فسأله ما يبكيك ؟ قال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إلى فيحضرنى فيسألنى عن الشيء فإذا أبطأت فى الجواب لحقنى منه عتب ، وإن بادرت لم آمن الزلل ، قال : قلت ممتحنا : يا أبا الحسن من يعترض عليك قل ما شئت فأنت الكسائى ، فأخذ بلسانه وقال : قطعه الله إذاً إن قلت ما لا أعلم » .

ثم يأخذ المؤلف على الباحثين المعاصرين عدم الدقة فى تحديد معالم المذهب الكوفى وذلك لاعتمادهم على كتاب الإنصاف وجعله مصدرا يصلح الحكم به على المذهب الكوفى ، ويقول : مع أننا رأينا أبا البركات يفتعل ، ويدلس ، ويسوق الحجج التى لا يعرفها نحاة الكوفة ، ويستدل الدكتور الحلوانى على ذلك بمسائل نسبها أبو البركات إلى نحاة الكوفة مع أن نحاة الكوفة لا يقولون بها[3] » .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء والباحثين فى مدرستى البصرة والكوفة ، وما وقفت عليه من اضطراب وتناقض فى آراء علماء المدرستين فى بعض المسائل ، وما صاحب ذلك من شك فى النصوص وعدم الثقة فيما كان يستدل به

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١١ .

(٣) الخلاف النحوى ص ٢١٦ .

الكوفيون ، أستطيع أن أقول : إن القرآن الكريم خير مصدر لما يستدل به ، لأن القرآن مصدر موثوق به « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »[1] . لأننا إذا عدنا إلى نشأة النحو ، والسبب الذى من أجله اتجه العلماء إلى البحث والمتابعة نجد أن سبب هذا هو المحافظة على القرآن الكريم خشية اللحن والتحريف ، فكيف نحيد عن ذلك ، ونخضع الآيات القرآنية للعلة والقياس والمنطق ؟ كما أن النحاة أجمعوا على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد فى اللغة والنحو ، لأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »[2] .

لهذا كان الأولى بالنحاة أن يستشهدوا به ، ولا يخضعوه لقواعدهم بالتخريج والتأويل ، كما فعل البصريون فى كثير من مسائل النحو التى سيأتى بحثها .

كما أن قصر استشهادهم على طائفة من القبائل العربية التى تسكن البادية ، والتقليل من شأن غيرهم ، بحجة أن هذه القبائل لم تختلط قول مردود ، لأن قريشا وهى أكثر القبائل اختلاطا بالقبائل العربية ، وبالوافدين على مكة من الحبشة واليمن والشام ومصر لغتها أفصح اللغات .

كما أن الكوفيين وإن كانوا أكثر من البصريين اعتمادا فى الاستشهاد على القرآن جانبهم التوفيق حيث فتحوا الباب على مصراعيه ، وقبلوا كل ما وفد عليهم دون تحر ودقة .

لهذا أرى أن الأجدى أن يكون النحو هو نحو القرآن الكريم ، فنلزم ما التزمه دون تخريج أو تأويل ، لأن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق .

---

(١) سورة فصلت آية ٤ .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

مدرسة بغداد

بغداد قبلة العلماء ، ومهبط الباحثين حيث تنشط الحركة العلمية بدفع الخلفاء والأمراء ، وبتقريبهم أئمة اللغة وجذبهم إلى مجالسهم ، وإذكاء روح التنافس بينهم ، وقامت المناظرات بين أئمة البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، وأئمة الكوفيين وعلى رأسهم الكسائى بين يدى الخليفة فى بغداد ، فاكتسبت بذلك شهرة عظيمة ، فضلا عن أنها عاصمة الدولة الإسلامية ، والمقر لحكم الخلفاء ، وصارت بذلك مشعل النور ومركز الاشعاع ووفد إليها أئمة النحو بصريين وكوفيين ، وإن كان الكوفيون وفدوا إليها مبكرين ، وفى مقدمتهم الكسائى الذى اتخذه الرشيد مؤدبا لولده . وكان الفراء تلميذا للكسائى فى بغداد ، ثم وفد إليها بعد ذلك سيبويه البصرى وزعيم مدرسة البصرة بغية أن يتألق فيها نجمه ، ويحظى بما وصل إليه الكسائى ، ولكن الحظ لم يحالفه فخرج منها محطم القلب ، مكسور النفس بعد أن تغلب عليه الكسائى فى المناظرة المشهورة التى سبق الحديث عنها ، وإن كان علماء البصرة لم يتركوا للكسائى فرصة الانتصار ، فحدثت مناظرات أخرى انتصر فيها البصريون ، وجذبوا انتباه البغداديين ، وفتحت بغداد ذراعيها للبصريين ، وعاشوا بجانب الكوفيين يتنافسون ويتناظرون ، وكان فى ذلك إذكاء ودفع لعلم النحو مما جعل رواده وباحثيه يكثرون ويأخذون عن المذهبين ويخلطون بينهما وكان ذلك نواة للمذهب البغدادى الذى تكون فيما بعد .

ومن النحاة الذين خلطوا المذهبين فى بغداد أبو حنيفة الدينورى ، وأبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الوشاء ، وابن كيسان محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان ، والأخفش الصغير على بن سليمان بن الفضل قرأ على ثعلب والمبرد .

ويبدو من سيرة هؤلاء الرجال أن زعامة المذهب البصرى آلت إلى المبرد ، وزعامة المذهب الكوفى آلت إلى ثعلب ، وكان لقاؤهما فى بغداد ، ومهدا لمن جاء بعدهما ليحمل آراءهما وهم فريق العلماء الذين تحدثت عنهم ، والذين ظلوا ينهلون من معين المدرستين مفضلين مذهباً على آخر إذا أيده الدليل وقواه البرهان ،

وبجانب ذلك تأتى الآراء الخاصة المستقلة ، واستمر هذا النشاط الذى يمزج بين المدرستين فى تطوره حتى تسلم زعامته أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى .

منهج المذهب البغدادى :

المذهب البغدادى لا يتعصب ، ولا ينحاز ، وإنما يتجه إلى ما يؤيده الدليل ويقويه البرهان ، ومعنى ذلك أنه يجمع بين القياس والسماع ، هذا وقد سارت الأمور فى مجراها الطبيعى إلى أن كثرت الحوادث فى بغداد ، واشتدت الأمور ، واشتعلت نيران الفتن ، فهجر الكثير من العلماء بغداد ، وفروا إلى الأندلس والشام ومصر ، ولم يبق بمدرسة بغداد النظامية من كبار العلماء إلا ابن الشجرى وتلميذه ابن الأنبارى .

مدرسة الأندلس

لقد احتلت الأندلس مكانة بغداد بعد اشتداد الفتن واضطراب الحكم ، وهجرة الكثير من العلماء إليها وإن سبق ذلك تسرب كتب المشرق إليهم ، وسفر بعض علماء الأندلس إلى المشرق وعودتهم إلى بلادهم مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفات .

ويقول المرحوم الشيخ محمد الطنطاوى(١) : « وقد تجاوب مع هذه الرحلات المشرقية فى رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشارقة ، وتوافد كثير من علمائهم إلى الأندلس لتوافر الرغبات فى النزوح إليها ماديا وأدبيا ، ومن رواد الأندلس أبو على القالى الذى رعاه أحسن رعاية (الحكم المستنصر) ولى عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة ٣٣٠ هـ . ثم يستطرد فى أن حركة علم النحو نمت فى ظل الأمويين ، وازدهرت وزاد ازدهارها فى عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين » .

---

(١) نشأة النحو ص ١٨٨ .

والتاريخ يحكى لنا مقدار ما كان بين ملوك الطوائف من تنافس ومباراة فى تقدير العلماء مما أدى إلى وجود حركة علمية يقودها علماء يضارعون علماء المشرق ، ومن هؤلاء أبو على القالى الذى يقول عنه الدكتور شوقى ضيف[١] إنه قاد فى الأندلس نهضة لغوية ونحوية خصبة كان معوله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التى حملها معه من المشرق ، وكان مما حمله معه كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد ، وكان يجنح إلى المذهب البصرى وينافح عنه مناظرا ومجادلا ، وقد سبق دخول كتاب سيبويه دخول كتاب الكسائى ، فقد قيل إن أول من أدخل كتاب الكسائى هو جودى بن عثمان العبسى الذى كان يؤدب أولاد الخلفاء بالعربية ، وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن الرياشى والفراء والكسائى ، وأدخل كتابه إلى الأندلس ، وتوفى سنة ١٩٦ هـ[٢] .

وبهذا يكون الأندلسيون قد استفادوا من النحو الكوفى ممثلا فى كتاب الكسائى ، ومن النحو البصرى ممثلا فى كتاب سيبويه ، كما عرفوا النحو البغدادى ممثلا فى أبى على القالى .

منهج الأندلسيين :

لقد ازدهرت دراسة النحو فى الأندلس ، ووقف العلماء فى هذه البلاد على ثمار المدارس الثلاث ، واستخلصوا منها منهجهم الذى بنوه على اختيارات البغداديين وبخاصة أبو على الفارسى وابن جنى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ساروا فى اتجاهها من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة .

ويقول الأستاذ شوقى ضيف[٣] : « ولعلنا لا نبعد إذ قلنا إن الأعلم الشنتمرى المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس فى قوة هذا الاتجاه ، فقد كان لا يكتفى فى الأحكام النحوية بالعلل الأولى التى يدور عليها الحكم

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٩٠ .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعى جـ ٣ ص ٢٣٢ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٩٣ .

مثل : إن كل مبتدأ مرفوع ، بل يغلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ » .

هذا بالاضافة إلى أننا نستطيع أن نقول : إن نحو الأندلس كان يسير فى اتجاهين : إتجاه يحافظ على القديم ، ويدخل عليه من نشاطه وتفكيره مايظهره بمظهر التجديد ، وعلى رأس هؤلاء ابن عصفور ، واتجاه آخر فيه ثورة وتجديد ، ويمثله ابن مضاء الذى ثار على النحو والنحاة ، وله فى ذلك كتاب « الرد على النحاة » وفيه هاجم نظرية العامل التى عقدت النحو ، وأكثرت من التقديرات ، والمباحث التى لا طائل من ورائها فى رأيه .

المدرسة المصرية

القرآن الكريم وتقديسه ، والمحافظة عليه ، والحرص على سلامته من اللحن والتحريف ، كان سببا فى نشأة النحو ، وسببا فى أن تنشط دراسات النحو فى مصر للعناية بقراءته وضبطه ، وآية ذلك أن دراسة النحو فى مصر اتخذت طريقها مبكرة ، ووفد على العراق من علماء مصر الوليد بن محمد التميمى المشهور بولاد .

وقد سمع بالخليل بن أحمد فرحل إليه ولقيه بالبصرة ، وسمع منه ولازمه ثم عاد إلى مصر ، وظهرت بعودته أول مدرسة نحوية مصرية ، كذلك وفد على العراق أبو الحسن الأعز ، وقصد الكوفة والتقى بالكسائى .

كما استفاد المصريون من المدرسة البغدادية حيث وفد على بغداد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بالنحاس[1] .

وهكذا أخذت دراسة النحو تنمو وتجد فى كل عهد من يهتم بها ، ففى عهد الفاطميين نشطت وزاد نشاطها ، وأثمرت فى عهد الأيوبيين ، واشتغل بها الأمراء والملوك .

---

(١) المدارس النحوية ص ٣٣١ .

وفى عهد المماليك اتسعت دائرة الدراسة وكان من علماء هذا العهد ابن هشام الذى ملأ الأسماع بعلمه ، وخلد بمكتبة النحو ما حفظ اسمه ، وسجل نشاطه من مؤلفات مازالت قبلة الدارسين ، ومورد الباحثين .

المنهج المصرى :

اتجه النحاة المصريين فى اتجاهين : اتجاه يتمسك بالقديم ويسير على منواله ، ويتخذ خطة السير البصرية من الاهتمام بالعلل والأقيسة أو الاكتفاء بالسماع كما هو منهج الكوفيين ، واتجاه آخر لا يقنع بآراء القدماء وإنما يناقشها وقد يؤيدها ، وقد ينكرها برأى جديد ومن هؤلاء ابن هشام .

موقف السابقين لابن الأنبارى من الاتجاهات المختلفة

سبق الحديث عن الخلاف وأسبابه بين البصريين والكوفيين وتاريخ الخلاف تاريخ قديم حيث كان مصاحبا لنشأة النحو ، وهذا طبيعى لأن النصوص التى تعتمد عليها النحاة كانت متعددة المصادر ، وكان لاختلاف اللهجات أثره الواضح فيها ، وقد نما هذا الخلاف بنمو النحو ، فكلما تقدمت دراسة النحو وأقبل عليها العلماء اتسعت ساحة الخلاف بينهم ، وقد بدأ الخلاف يسيرا فى مسائل محددة ، ومن ذلك قول سيبويه[1] : وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت[2]

فزعم أنه ليس على التمنى ، ولكنه بمنزلة قول الرجل فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونى رجلا جزاه الله خيرا .

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٢) قائله عمرو بن قعاس .

وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقـــع[1]

على الاضطرار ، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذى قال مذهب .

ومن ذلك أيضا قول سيبويه[2] : وسألت الخليل رحمة الله ويونس عن نصب الصلتان العبدى .

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع

فزعما أنه غير منادى وإنما انتصب على غير إضمار ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعرا ، وفيه معنى حسبك به شاعرا كأنه حيث نادى قال حسبك به ولكنه أضمر كما أضمروا فى قوله تالله رجلا وما أشبهه مما ستجده فى الكتاب إن شاء الله عز وجل .

ولم يتخذ الخلاف شكله الحاسم إلا بعد أن ظهرت معالم مدرستى البصرة والكوفة ، وبدأ العلماء يبحثون فى المسائل ، ويدرسون الآراء ، وظهر الخلاف فى شكل المناظرات وأذكى شعلة الخلفاء والأمراء بعقد مجالس تجمع بين المشهورين من المدرستين ثم إثارة المشكلات ليدلى كل منهم فيها بدلوه ، مما سجلته الكتب العلمية بإسهاب وأول كتاب ألف فى الخلاف بين النحويين (كتاب اختلاف النحويين)[3] .

ثم جاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٢٩ هـ فألف كتاب (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[4] .

قال عنه الخطيب : إنه كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب وكان أبو بكر بن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما . قال

---

(١) قائله أنس بن العباس .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) ألفه أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى أبو العباس ثعلب ـــ بغية الوعاة ص ١٧٣ .

(٤) بغية الوعاة ص ٨ .

ياقوت لكنه إلى مذهب البصريين أميل ، وكان ابن الأنبارى يقول : أنه خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئا[1] .

وطرق هذا الباب أيضاً عبد الرحمن بن إسحاق[2] أبو القاسم الزجاجى بكتابه (الإيضاح فى علل النحو) ، ويذكر فيه بعض المسائل التى اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وعرضه تغلب عليه الناحية الفلسفية المنطقية .

كما ألف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع[3] فى اختلاف البصريين والكوفيين) وقد رد فيه على ثعلب ، ثم ألف بعد ذلك ابن درستويه (كتاب الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين) ، وألف عبد الله الأزدى [كتاب الاختلاف] ، والرمانى (كتاب الخلاف بين النحويين[4]) وكتاب (الخلاف بين سيبويه والمبرد) وابن فارس كتاب (كفاية المتعلمين) .

ثم يأتى ابن الأنبارى فيؤلف كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

وبمتابعة هذا النشاط فى التأليف فى الاختلاف تستنبط أن هذا الموضوع لفت أنظار الكثير من علماء النحو ، واستنفد كثيرا من نشاطهم ، وقد تكون هذه المؤلفات هى التى هيأت لابن الأنبارى المنهج الذى اتجه إليه فى علاجه لمسائل الخلاف .

---

(١) بغية الوعاة ص ٨ ، المدارس النحوية ص ٢٤٨ .
(٢) بغية الوعاة ص ٢٩٧ .
(٣) بغية الوعاة ، ونشأة النحو ص ١٥٧ ، ليس له وجود .
(٤) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

منهج ابن الأنبارى
فى عرض مسائل الخلاف وتحديد موقفه منها

لقد استفاد ابن الأنبارى من الدراسات السابقة ، وبخاصة من الدراسات اللغوية التى سبقته ، وهى دراسات الخليل وسيبويه وابن السراج وابن جنى ، كذلك استفاد من الدراسات الفقهية التى اهتمت بمزج أصول المنطق بالفقه وتأثيرهما فى دراسة النحو .

يقول السيوطى فى بغية الوعاة[1] : (إنه قرأ الفقه على سعيد بن الزرار ، وحصل طرفا صالحا من الخلاف ، وصار معيدا للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب على أبى جعفر الجواليقى ، ولازم ابن الشجرى حتى برع وصار من المشار إليهم فى النحو . ومن تتبع تاريخ ابن الأنبارى نجد أنه قرأ كتاب سيبويه وشرحه للسيرافى على أستاذه ابن المقرئ . وقد نقل بعض المقاطع من الكتاب ، وأشار إلى شرحه غير مرة ، وفى هذا من العلم النحوى ما لا يخفى[2]) .

(١) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

(٢) كتاب الخلاف النحوى ص ٩٩ .

نزعة ابن الأنبارى

يقول نايل الذى نشر كتاب الإنصاف : إنه ينزع فى هذا الكتاب نزعة بصرية واضحة ، وهذه النزعة استمدها من أبى على الفارسى ومنهجه ، وقد وقف مع البصريين فى جمهور المسائل التى أحصاها ، ورجح مذهب الكوفيين فى سبع مسائل هى العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون ، والسبعون ، والسابعة والتسعون ، والواحدة ، والسادسة بعد المائة ، فهو يجرى فى جمهور آرائه مع البصريين .

ويقول الأستاذ الحلوانى(١) : إن مذهب أبى البركات بصرى لا مراء ، ومظاهر بصريته تتمثل بما يلى :

١ – تمسكه بالمصطلحات البصرية ، وإذا استعمل مصطلحات كوفية فإنه يسوقها على ألسنة نحاة الكوفة .

٢ – اعتماده على الأصول البصرية فى الاحتجاج والقياس والعلة ونظرية العامل ، وكثيرا ما يبدو أشد تمسكا بهذه الأصول من أعلامهم .

٣ – تصريحاته غير المباشرة التى تدل على ميله إلى نحو البصريين كقوله : غير أن هذا القول ــ وإن كان عليه كثير من البصريين ــ إلا أنه لا يخلو من ضعف . ويستطرد المؤلف فيقول : إن الرجل لا تقوده العصبية المذهبية ، ومما يشير إلى أن أبا البركات لم يكن ذا عصبية أن موقفه من نحاة البصرة مبنى على تحكيم الأصول التى ارتضاها أسلافه من البصريين ، وارتضاها عقله الواعى المثقف .

(١) الخلاف النحوى ص ٩٨ .

طريقة عرضه لمسائل الخلاف

يبدأ ابن الأنبارى عرضه فى جميع المسائل التى عالجها بقوله : ذهب الكوفيون[1] إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، ثم يعرض وجهة نظر الكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا ... وبعد ذلك يعرض وجهة نظر البصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا ... ثم يذكر رأيه كقوله فى هذه المسألة : والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، ثم يبدأ بالرد على الرأى المرجوح فى نظره .

وقد التزم فى جميع المسائل هذه الطريقة حيث يبدأ بالكوفيين ، وأعتقد أنه يلتزم ذلك حتى لا يتهم بالتعصب للبصريين . كما أنه لا يذكر النحوى الذى يأخذ عنه الفكرة ، ويكتفى بنسبة القول إلى المذهب كله ، فهو بهذا يمثل شخصية الحكم الذى لا يدلى برأيه إلا بعد استقصاء ودراسة حتى إذا حكم كان حكمه بعد اقتناع ووفق ما يرى فى أدلة الطرفين مع ميل إلى التفصيل المدعم بالدليل والحجة .

ومع هذا ومع المتابعة الدقيقة لمسائل الخلاف واستقصاء الأدلة والحجج ألاحظ أن النحويين يفرضون على العرب الناطقين بلغتهم على سجيتهم سلطان النحو الذى استخلصوا قواعده وقوانينه دون نظر إلى البيئة اللغوية التى ينتمى إليها الشاعر ..... ولو رجعنا إلى ابن جنى لوجدناه يؤمن بالتأثير الذى يحدث بين اللهجات على ألسنة العرب ، ويرى أن العربى قد يتأثر بلهجة لقبيلة غير لهجة قبيلته ، وربما يختار منها ما يخف على لسانه ، ولكن النحويين بصفة عامة غير مؤمنين بما قاله ابن جنى ولهذا اتسعت شقة الخلاف ، وإن كان الخلاف شكليا فى كثير من المسائل لا تترتب عليه آثار إعرابية .

وإذا استعرضنا المسائل التى عرضها ابن الأنبارى نجد أن الخلاف فى كثير منها لا يتعدى مناقشة فلسفية لا صلة لها بسلامة العبارة ، ولا يترتب على الخلاف فيها أثر إعرابى ، ولذا فأنا أعرضها مراعيا هذه الناحية :

---

(١) المسألة العاشرة .

١ – الاسم مشتق من الرسم أو السمو .
٢ – الأسماء الستة معربة من مكانين أو من مكان واحد .
٣ – الألف والواو والياء فى التثنية وجمع المذكر إعراب أو علامات إعراب .
٥ – عامل الرفع فى كل من المبتدأ والخبر .
٦ – العامل فى الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور .
٧ – الخبر الجامد هل يتحمل ضمير المبتدأ ؟
١٠ – العامل فى الاسم المرفوع بعد لولا .
١١ – العامل فى المفعول به النصب .
١٢ – العامل فى الاسم المشغول عنه .
١٩ – ما الحجازيه هل هى عاملة فى الخبر ؟
٢٢ – إن المؤكدة هل هي عاملة فى الخبر ؟
٢٦ – اللام الأولى من لعل زائدة أو أصلية ؟
٢٨ – أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل ؟
٢٩ – عامل النصب فى الظرف الواقع خبرا .
٣٠ – عامل النصب فى المفعول معه .
٣٥ – هل تكون إلا بمعنى الواو ؟
٤٠ – كم مفردة أو مركبة ؟
٥٥ – واو رب تعمل بنفسها أو بتقدير رب .
٥٩ – أيمن فى القسم مفرد أو جمع يمين ؟
٦٢ – كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط ؟
٦٤ – هل يجوز أن تجئ واو العطف زائدة ؟
٧١ – سبب بناء الآن .
٧٢ – فعل الأمر للمواجه معرب أو مبنى ؟
٧٣ – علة اعراب الفعل المضارع .
٧٤ – علة ارتفاع المضارع .
٧٥ – عامل النصب فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

٧٦ – العامل فى المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الستة الأشياء : الأمر ــ النهي ــ النفى ــ الاستفهام ــ التمنى ــ العرض .

٧٩ – لام كى هل هى الناصبة بنفسها أو باضمار أن .

٨٣ – هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟

٨٥ – عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد إن الشرطية .

٨٩ – إذا وقعت إن بعد ما فهل هى زائدة أو لتوكيد النفى ؟

٩٠ – معنى إن ومعنى اللام فى نحو : وإن كادوا ليستفزونك .

٩٢ – السين أصلها سوف أو هى أصل بنفسه ؟

٩٣ – المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع .

٩٥ – الحروف التى وضع عليها الاسم فى ذا والذى .

٩٦ – الحروف التى وضع عليها الاسم فى هو وهى .

٩٧ – الموضع الإعرابى للياء والكاف فى لولاى ولولاك .

٩٨ – الضمير فى إياى وإياك وإياه .

١٠٤ – هل يكون للمحلى بأل صلة كالموصول ؟

١٠٥ – همزة بين بين ساكنة أو متحركة ؟

١٠٧ – حركة همزة الوصل فى عين الفعل .

١٠٨ – هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟

١١١ – سبب حذف علامة التأنيث من نحو حائض وطالق .

١١٢ – سبب حذف الواو فى نحو يعد ــ يزن .

١١٩ – علام ينتصب خبر كان وثانى مفعولي ظننت ؟

١٢١ – رب اسم أو حرف جر ؟

الخلاف بينهما شكلى يبدو فى التعليل وذكر الأسباب للوضع الموجود الذى جاءت عليه الكلمة فى التعبير .

ولنعرض إحدى المسائل لنرى أن الحديث الطويل الذى دار حولها لم يغير من أمر مادتها شيئاً :

فالمسألة رقم (٣) تقول : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها الإعراب . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازنى إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع .

واحتج البصريون بقياس آخر وهى أنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، فالواحد يدل على المفرد ، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ، ولما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء فى قائمة والألف فى حبلى ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف ها هنا .

فهذه صورة خلاف احتج فيها الكوفيون بقياس أنها تتغير كتغير الحركات ، واحتج البصريون بقياس آخر كما ذكرت .

والنتيجة واحدة حيث لم يغير الخلاف من وضع الكلمة وضبطها مما يدل على أن الخلاف لمجرد الخلاف .

أما باقى المسائل فتدور حول آيات قرآنية وأبيات وأمثال عربية يستدل بها كل فريق ، ويعرض لها الفريق المعارض بالتأويل والتقدير حتى ينتصر على الفريق الآخر .

ولنضرب لذلك مثلا المسألة (٧٧) من مسائل الخلاف :
فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنّ) الناصبة للمضارع تعمل محذوفة ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله[١] » فى قراءة عبد الله بن مسعود حيث نصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة لأن التقدير فيه

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .

أن لا تعبدوا إلا الله فحذف أن ، وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف . وقال طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ؟

فنصب أحضر لأن التقدير فيه (أن أحضر) فحذفها وأعملها مع الحذف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغى ألا تعمل مع الحذف من غير بدل ، والذى يدل على ذلك أنّ (أنّ) المشددة التى تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت (أنّ) المشددة لا تعمل مع الحذف ، فأن الخفيفة أولى ألا تعمل .

وبمتابعة المناقشة نجد أن البصريين قد حكموا على قراءة ابن مسعود بأنها قراءة شاذة مع أن ابن مسعود لا يلجأ إلى قراءة شاذة لأنه صحابى ولا شك أنه سمعها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أنه عربى فصيح يحتج بكلامه .

وسبب ذلك أنها خالفت قواعدهم .

ثم ادعوا أن البيت :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

برفع : أحضرُ .

كما قالوا : إن من روى البيت بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس من أعمال [أن] مع الحذف فلا يكون فيه حجة .

ولئن صحت الرواية بالنصب فهذا محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب عن طريق الغلط .

ولننظر كيف حكموا على البيت بالغلط ؟

فهذا الاتجاه من النحاة بإصرارهم على إخضاع القرآن ، وكلام العرب لما وضعوه من قواعد دليل التكلف والمبالغة فى التعصب ، ولو أدى ذلك إلى ارتكاب مثل ما ارتكبوا .

وكان الأولى أن نحترم جميع ما جاء وأن يكون ذلك رخصة وسعة فى اللغة حيث أن بعض اللهجات جاءت بمثل هذا ، بدليل أنهم قالوا فيما بعد إن من العرب من لا يعمل [أن] مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما .

إذاً هناك لهجات وردت عن عرب عندهم أصالة فى النطق والتعبير ، فلماذا نحكم على بعض اللهجات بالشذوذ والضعف وعلى البعض الآخر بالأصالة والقوة مع أنه ورد بالقرآن وبكلام العرب ما يؤيد الجميع .

فالحكم على إحداها بالصحة والقوة وعلى الأخرى بالخطأ والضعف تعصب للرأى وتكلف .

وهكذا نجد الكثير من مسائل الخلاف تدور حول حوار كلامى يستعرض فيه كل فريق ما لديه من أدلة وبراهين لا نهاية لها مما خرج بالنحو من مساره فى حماية اللغة والحفاظ عليها إلى حلبة للمطارحات الذهنية والمساجلات المنطقية ، ونسيت فى هذا الخضم الوظيفة الحقيقية التى من أجلها وضع النحو .

وسأعرض للمسائل التى فاتت صاحب كتاب الإنصاف موضحا فيها رأى كل فريق ومرجحا ما أراه متفقا مع النص العربى دون تعصب للرأى متوخياً خدمة اللغة وسلامة التعبير .

الباب الثانى

المفردات



البـــاب الثانى

المفـــردات

دراسة المفردات



الباب الثاني

المفردات

همزة الوصل
إذا
أل
إلى
أم
أمس
أن
ان
أو
أي
الباء
بله
حتى
حيث
دون
سوى
الفاء
في
كأين
كذا
كي

كيف
اللام
لات
لدن
لعل
لن
لو
ما
من
من
منذ ومذ
مهما
نون الوقاية
هلم
الواو
وسط

المسألة (١)

همـزة الـوصـل

لماذا سميت همزة الوصل بهذا الاسم[١] ؟

قال الكوفيون : (إن السبب فى تسميتها أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها) . وقال البصريون : (إن السبب فى تسميتها وصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وكان الخليل يسميها سلّم اللسان) .

لا مانع من أن يكون سبب التسمية أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ووصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن .

أصل همزة الوصل :

مذهب[٢] البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا وضمت فى بعضها اتباعا . وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى اضرب وضمها فى اسْكن اتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح فى اعلم وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر .

وبمتابعة ما ذكره العلماء لحركة هذه الهمزة نجد أن لها سبع حالات هى :

الأولى : وجوب الفتح وذلك فى همزة (ال) وكل هذه الحالات المبدوء بها كما لا يخفى .

الثانية : وجوب الضم وذلك فى نوعين :

(ا) الفعل الماضى المبدوء بهمزة وصل إذا بنى للمجهول انطلق به واستخرج .

(ب) أمر الثلاثى المضموم مثاله نحو : اخرج واكتب[٣] .

---

(١) حـ ٤ ص ٢٧٣ الأشمونى .

(٢) أشمونى حـ ٤ ص ٢٧٩ .

(٣) وحكى ابن جنى فى المصنف سماع الكسرة فى هذه الهمزة عن بعض العرب وقال العلماء إنه لغة رديئة . الصبان جـ ٤ ص ٢٧٨ .

الثالثة : رجحان الضم على الكسر وذلك فى نحو (اغزى يا هند) وإنما رجح الضم نظرا إلى صحة عين الفعل فى الأصل وجاز الكسر نظرا إلى الحالة العارضة بكسر العين لياء المخاطبة .

الرابعة : رجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة (اسم) لأن الأغلب فى حركة همزة الوصل الكسر .

الخامسة : رجحان الفتح على الكسر وذلك فى ايمن وايم لكثرة استعمالها فى القسم ولذا قل الكسر .

السادسة : جواز الضم والكسر والإشمام وذلك فى نحو اختار ، وانقاد إذا بنيا للمجهول فنقول اختير وانقيد بضم الهمزة والحرف الثالث .

السابعة : وجوب الكسر وذلك فيما عدا ما ذكر من الأسماء الاثنى عشر والأفعال المزيدة وهى الأحد عشر وزنا ومصادر هذه الأفعال .

لهذا لا نستطيع أن نجزم بأصالة الكسرة كما هو مذهب البصريين وإنما الحركة حسب ظروف الكلمة .

المسألة (٢)

الخلاف فى إذن

الصحيح الذى عليه الجمهور أن إذن حرف .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

والحديث حول إذن يدور فى مجالات :

المجال الأول : حول كونها بسيطة أو مركبة ، ورأيى أنها بسيطة لأن هناك أداة أخرى هى (إذ) ، والحديث حول هذا الموضوع لا يجدى ، وفلسفة مبنية على الفرض ، والتخمين .

المجال الثانى : حول الحرفية والاسمية ، ووضعها فى التعبير يؤكد حرفيتها لأنها تأتى للجواب كما تأتى أحرف الجواب الأخرى : نعم ، ولا ، وبلى .

المجال الثالث : حول عملها النصب فى الفعل المضارع ، فقد اشترط النحاة لعملها ثلاثة شروط[٢] الأول : أن تتصدر فى أول الجواب ، الثانى أن يكون المضارع بعدها مستقبلا ، الثالث أن تتصل بالفعل أو يفصل بينهما القسم ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب[٣]

واغتفر ابن هشام فى المغنى الفصل بلا النافية ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع ، وحكى سيبويه[٤] عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس بأنها غير مختصة .

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٠ ، التصريح جـ ٢ ص ٢٣٤ .

(٢) التصريح جـ ٢ ص ٢٣٤ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت .

(٤) التصريح جـ ٢ ص ٢٣٥ .

يبدو من هذا الحديث حول (إذن) أن ما ورد عن العرب من إعمالها قليل ومما يؤيد هذا تلك الشروط التى اتفق عليها النحاة ، وقد نص سيبويه على أن بعض العرب يلغى عملها مع وجود الشروط التى اشترطها النحاة وذلك لعدم اختصاصها وهو رأى جيد .

المسألة (٣)

الخــلاف فـى (ال)

ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف (ال) بجملتها وتبع الخليل فى ذلك ابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع بمنزلة قد وهل[١] .

قال ابن جنى[٢] وكان الخليل يسميها (ال) ولم يكن يسميها **الألف واللام** .

وذهب سيبويه أن حرف التعريف (اللام فقط)

قال أبو حبان[٣] : وجميع النحاة (اللام) .

فالهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال وعند سيبويه وجميع النحاة من بصريين وكوفيين زائدة لا مدخل لها فى التعريف .

يقول الأشمونى : « والقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة ، وإن فتحت فلعارض ، وللوقف عليها فى التذكر ، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقول الشاعر[٤] :

يا خليلى أربعا واستخبرا ال منزل الدارس عن حى حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال قطر مغناه وتأويب الشمال

ودليل الرأى الثانى : شيئان

الأول : هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه .

(١) الأشمونى جـ ١ ص ١٧٦ .
(٢) الهمع جـ ١ ص ٧٨ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) قائلها عبيد بن الأبرص .

الثانى : أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف آحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك .

يقول الأشمونى[1] : (فيهما نظر لأن العامل يتخطى (ها) التنبيه فى قولك مررت بهذا وهى على حرفين ، ولا المبنية من علامات التنكير وهى على حرفين) .

الواضح من مناقشة النحاة أن سيبويه قد ورد عنه التأييد لرأى الخليل[2] . والانفراد برأى آخر وهو أن المعرف اللام فقط ، وأرى ما رآه الخليل ، وهو أن المعرف أل لأن دعوى زيادة الهمزة بعيدة نظراً لأن الحرف الزائد غير لازم ، ويجوز فى كثير من الأحيان الاستغناء عنه ولم يرد عن العرب حذف الهمزة والاقتصار على اللام ، كما أن الادعاء بأن المعرف الهمزة واجتلبت اللام للفرق بين الاستفهام والتعريف يرد عليه استعمال الهمزة للنداء والاستفهام والأسلوب هو المميز بينهما فالخلاصة أن المعرف أل .

أل .. عهدية وجنسية :

ما ذكر من تقسيم ال إلى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور[3] ، وخالف أبو الحجاج يوسف ابن معزوز ، فذكر أن أل لا تكون إلا عهدية ، فإذا قلت إن الدينار خير من الدرهم ، فمعناه هذا الذى عهدته بقلبى على شكل كذا خير من الذى عهدت على شكل كذا .. اللام للعهد أبداً لا تفارقه . وقال ابن عصفور : لا يبعد عندى أن تسمى الألف واللام اللتان للتعريف الجنسى عهديتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة قد فهموها ، والعهد تقدم المعرفة .

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ١٧٦ .

(٢) الأشمونى جـ ١ ص ١٧٦ حيث يقول : أل بجملتها حرف تعريف كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه .

(٣) الهمع جـ ١ ص ٨٠ ، ابن عقيل جـ ١ ص ٨٩ .

والألف واللام تكون للعهد كقولك : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، وقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول[1] » ولاستغراق الجنس نحو : « إن[2] الإنسان لفى خسر » ، وعلامتها أن يصلح موضعها كل ، ولتعريف الحقيقة نحو : الرجل خير من المرأة ، أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

وحاصل ما يقال فيها أنها قسمان : عهدية وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام : فالعهد إما ذكرى نحو : « فعصى فرعون الرسول » ، أو علمى وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو : إذ هما فى الغار[3] ، أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا نحو : « اليوم أكملت لكم دينكم[4] » .

والجنسية إن لم تخلفها كل لا حقيقية ولا مجازا فهى لبيان الحقيقة من حيث هى نحو : « وجعلنا من الماء كل شيء حى[5] » ، وإن خلفتها كل حقيقة فهى لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو : أنت الرجل علما ، فإنه لو قيل أنت كل رجل علما لصح من جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك كل ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كما لك فى العلم .

ويرى الجمهور[6] أنها تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها موصول حرفى ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولا ، واستدل بتخطى العامل لها ، وردوا بعود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتقى ربه ، ورد الأول بأنها لا تؤول بمصدر ، والثانى بدخولها على الفعل .

---

(١) سورة المزمل آية ١٦ .

(٢) سورة العصر آية ٢ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٠ .

(٤) سورة المائدة آية ٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٠ .

(٦) الهمع جـ ١ ص ٨٤ ، ٨٥ ــ الكافية جـ ٢ ص ١٣٧ .

وقد اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، فقال المازنى هى حرف كما فى سائر الأسماء الجامدة نحو : الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشرى إلى أنها منقوصة من الذى وأخواته ، وذلك لأن الموصول مع صلته التى هى جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزأيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه ، قالوا فى الذى اللذ بسكون الذال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلة .

والأولى أن نقول : اللام الموصولة غير لام الذى لأن لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة ، قالوا الدليل على أن هذه اللام موصولة رجوع الضمير إليها فى السعة نحو : الممرور به زيد ، أجاب المازنى بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر ، ففى : الضارب غلامه زيد : الرجل الضارب غلامه زيد ، وفيما ارتكبه يلزم محذوران أحدهما إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على أحد الأمور الخمسة .. أى : الموصول ، وذى الحال ، والمبتدأ ، وحرف النفى ، وحروف الاستفهام ، وعملهما من غير اعتماد على شىء مذهب الأخفش ، ومذهبه فى هذا غير مذهبهم ، والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر ، فإن قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع إليه كما فى قوله تعالى : « فمنهم ظالم لنفسه » ، فإن ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع إليه .

والذى اختاره أن أل الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول موصول اسمى ، لأن أل المعرفة من خواص الأسماء ، والأصل فى الاسم الجمود ، أما اسما الفاعل والمفعول فمشتقان ويعملان عمل الفعل بدليل عطف الفعل عليهما فى نحو قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا[1] » . فأل فيهما اسم موصول .

---

(١) سورة الحديد آية ١٨ .

نيابة ال عن الضمير :

اختلف فى نيابة أل عن الضمير المضاف إليه[1] ، فمنعه أكثر البصريين ، وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، وخرجوا عليه : فإن الجنة هى المأوى . و مررت برجل حسن الوجه ، والمانعون قدروا له ، ومنه ، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة ، وقال الزمخشرى فى : وعلم آدم الأسماء كلها إن الأصل أسماء المسميات فجوزوا إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة فى قوله : بدأت باسم الله فى النظم إن الأصل نظمى ، فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم ، قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب .

ويقول الرضى[2] : وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو : مررت برجل حسن الوجه أى وجهه ، وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة ، والخبر المشتق ، ويجوز فى غيره كقول الشاعر :

لحافى لحاف الضيف والبرد برده ولم يلهنى عنه غزال مقنع[3]

ومن رأيى أن دعوى نيابة أل عن الضمير المضاف إليه سواء فى ذلك رأى الكوفيين الذين يجيزون ذلك بلا حدود ، ورأى البصريين الذين يجيزونه بحدود غير جديرة بالتأييد .

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٠ ، الكافية جـ ٢ ص ١٣١ .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ١٣١ .

(٣) قائله : عتبة بم مسكين الدرامى ــ الخزانة جـ ٤ ص ٢٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وأرى أن : فإن الجنة هى المأوى ـــ أسلوب ، و : فإن الجنة مأواه ـــ أسلوب آخر ، واستعمال أل فى الأسلوب الأول مقصود ، ويفوت القصد البلاغى بفواته لأن استعمال ال يفيد الشمول ـــ شمول جميع من يتصف بهذه الصفات ، ووجود الضمير بصيغة المفرد يجئ على مراعاة لفظ من ، ومن المراد به هنا من يتصف بهذه الصفة ، فاستعمال ال أبلغ باعتبار مراعاة المعنى ، لأن المعنى على ذلك أن الجنة هى المأوى لكل من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى .

المسألة (٤)

إلــى

(إلى) حرف له عدة معان وقد أفاد الفراء أن من بين معانيها التوكيد وذلك إذا كانت زائدة واستدل على ذلك بقوله تعالى : « ربنا واجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم[١] » على قراءة تهوى بفتح الواو لأن الفعل « هوى يهوى » بمعنى أحب والمراد : فاجعل أفئدة من الناس تهواهم أى تحبهم ويبدو أن استشهاد الفراء بالآية على أساس قراءة وردت من بعض القراء على غير المشهور ، فالتكلف واضح فى ذلك ويمكن حمل هذه القراءة على تضمين تهوى معنى تميل وهو يتعدى بإلى فليست على ذلك بزائدة ، فالقول بزيادتها لا يعتمد على دليل ينص على الزيادة ، وقال الكوفية[٢] وطائفة من البصرية : تأتى (إلى) بمعنى (مع) أى المعية ، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر فى الحكم به أو عليه ، أو التعلق ، كقوله تعالى : « من أنصارى إلى الله » . وقوله : « وأيديكم إلى المرافق[٣] » ، وقولهم : الذود إلى الذود إبل .

قال الرضى[٤] : « والتحقيق أن (إلى) هذه للانتهاء ، فقوله : إلى المرافق .. أى مضافة إليها ، والذود إلى الذود .. أى مضافة إلى الذود » . وقال غيره : وما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وإبقاء إلى على أصلها والمعنى فى قوله : من أنصارى إلى الله ، من يضيف نصرته إلى نصرة الله ، وإلى حينئذ أبلغ من مع ، لأنك لو قلت : من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل : التقدير : من ينصرنى حال كونى ذاهبا إلى الله . ليست هناك ضرورة إلى

---

(١) ابراهيم . آية ٣٧ .

(٢) المغنى جـ ١ تحقيق محيى الدين .

(٣) سورة آل عمران . آية ٥٢ .

(٤) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٤ .

إضافة معان أخر إلى ماللحرف (إلى) من معان وفى الأمثلة التى استشهد بها الكوفيون يمكن ـــ كما قال الإمام الرضى ـــ أن تبقى (إلى) بمعناها والمعنى مستقيم كما وضح ، وبلا تضمين العامل أى معنى آخر غير معناه المقصود وبذلك تبقى (إلى) على معناها .

المسألة (٥)

أم

تأتى أم متصلة وهى المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهى على تقدير (أى) لأنها تفصيل ما أجملته (أى) ، وينبغى أن يجتمع فى أم المتصلة ثلاثة شرائط :

١ - أن تعادل همزة الاستفهام .

٢ - أن يكون السائل عنده علم أحدهما .

٣ - ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

كما تأتى منقطعة وهى المقدرة بـ (بل) ، ولا يقع بعد أم هذه إلا جملة لأنه كلام مستأنف لأنها فى هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة إلا أن فيها إبطالا للأولى وتراجعا عنها ، أو انتقالا .

ويرى البصريون أن أم هذه مقدرة ببل والهمزة ، (فبل) للإضراب عن الأول ، و (الهمزة) للاستفهام عن الثانى ، ويقولون إنها ليست مقدرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما بعد (بل) متحقق ، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظنون ، ولو كانت مقدرة بالهمزة وحدها لم يكن بين الأول والآخر علاقة ، والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى : « أم

اتخذ مما يخلق بنات ؟[1] » ، وقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟[2] إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك[3] .

ويرى الكوفيون[4] أنها قد تقد بـ (بل) دون الاستفهام كما فى قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور[5] ؟ » ، وقوله تعالى : « أم من هذا الذى هو جند لكم ؟[6] » لأن الاستفهام موجود فى الآيات .

يقول الدماميني : إن أهل البلدين متفقون على أن (أم) تجئ للإضراب المجرد وإنما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة ، فالكوفيون يسمونها منقطعة ، والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة ... فهو أمر لفظى .

وأرى أن الكوفيين أكثر توفيقا فى هذه المسألة لأن رأيهم يتفق والنصوص القرآنية فبعض هذه النصوص يقتضى تقدير (أم) ببل فقط كما فى قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ » ، وبعضها يقتضى تقدير (أم) ببل والهمزة كما فى قوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟ » .

وقال بزيادتها[7] أبو زيد مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : « ونادى فرعون فى قومه قال يا قوم أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى هو مهين ولا يكاد يبين[8] » فالتقدير : « أفلا تبصرون أنا خير » ويستدل ابن هشام على مجيئها زائدة بقول ساعدة بن جؤية :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وذلك لأن ما بعدها معمول (شعرى) والخبر محذوف .

(1) سورة الزخرف آية ١٦ .
(2) سورة الطور آية ٣٩ .
(3) المفصل شرح ابن يعيش جـ ٨ ص ٩٨ .
(4) الأشمونى جـ ٣ ص ١٠٤ .
(5) سورة الرعد آية ١٦ .
(6) سورة الملك آية ٢٠ .
(7) المغنى حاشية الأمير جـ ١ ص ٤٧ .
(8) الزخرف آية ٥١ .

والحقيقة أن (أم) فى الآية ليست بزائدة بل هى منقطعة بمعنى (بل) كما أن ابن هشام اعتمد فى قوله بزيادتها على البيت السابق فقط وواضح أن شاهدا واحدا لا يقوى على إثبات قاعدة .

وأرى أن وجودها فى البيت ضرورة شعرية ، على أن البيت قد روى :

يا ليت شعرى ألا منجى ...

المسألة (٦)

أمـــس

أمس[١] اسم معرفة متصرف يستعمل فى موضع رفع ونصب وجر ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذى يليه اليوم الذى أنت فيه ، فإن استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب ، وعلة بنائه تضمينه معنى الحرف وهو لام التعريف .

وقال ابن كيسان[٢] : بنى لتضمنه معنى الفعل الماضى ، وقال قوم : علة بنائه شبه الحرف إذا افتقر فى الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذى أنت فيه ، وقال آخرون : بنى لشبهه بالأسماء المبهمة فى انتقال معناه لأنه لا يختص بمسمى دون آخر .

وأجاز الخليل[٣] فى لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء واللام فتكون الكسرة ــ على هذا ــ كسرة إعراب .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٠٨ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

وزعم قوم منهم الكسائى[1] أنه ليس مبنيا ولا معربا بل محكى سمى لفعل الأمر من المساء كما لو سمى بأصبح من الصباح ، فقولك جئت أمس أى أمس الذى كنا نقول فيه أمسى عندنا .

وإن استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عند الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما لو كان حال استعماله ظرفا ، تقول ذهب أمسِ بما فيه وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ . قال :

اليوم أعلم ما يجئ به ومضى بفصل قضائه أمس[2]

ونقل عن بنى تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر فى البناء على الكسر ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، قال شاعرهم :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذى تضمن أمس[3]

ومن بنى تميم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فى حالتى النصب والجر أيضا ، وعلته ما ذكر فى سحر من العدل والتعريف وعليه قول الشاعر :

إنى رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا[4]

ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه فى الأحوال الثلاثة ، حكاه الكسائى وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه ، وهو مبنى على الكسر تشبيها بالأصوات .

وحكى الزجاجى أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فإن قارنه (ال) أعرب غالبا نحو : إن الأمس ليوم حسن ، قال تعالى : « كأن لم تغن بالأمس »[5] ومن العرب من يستصحب البناء مع (ال) قال :

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب[6]

(١) المصدر السابق .

(٢) قائله ابن الأقرن .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) من أبيات سمعها أبو زيد من العرب ـــ درر ص ١٧٥ جـ ١ .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) لم يعثر له على قائل .

فكسر السين وهو فى موضع النصب عطفا على اليوم ، قالوا : والوجه فى تخريجه أن يكون (ال) زائدة لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستديم البناء ، أو تكون هى المعرفة وبجر على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء ويعرب أيضاً حال الإضافة نحو : إن أمسنا طيب ، وحال التنكير مثل : مضى لنا أمس حسن . لا تريد اليوم الذى قبل يومك ، وحال التثنية وحال الجمع ، قاله ابن مالك ، وحال التصغير .

قال أبو حيان : وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر ذكر المبرد أنه يصغر فتتبعه عليه ابن مالك .

أعجبنى رأى صاحب كتاب (النحو الوافى)[1] حيث قال بعد التعريف به : وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ... ، وخير ما يستصفى منها أنه إذا كان مقرونا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفا وإذا لم يكن مقترنا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفا أن يكون مبنيا على الكسر دائما فى محل نصب ، وإن لم يستعمل ظرفا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضا فى جميع أحواله نحو : انقضى أمس بخير ، إن أمس كان حسنا ، لم أشعر بانقضاء أمس .

---

(١) النحو الوافى جـ ٢ ص ٢٦٤ .

المسألة (٧)

وقوع أن بعد علم[١]

أن بعد علم مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وإذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه : ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم وقيل : يجوز بلا تأويل ، وذهب إليه الفراء وابن الأنباري . والجمهور على المنع .

وأجرى سيبويه[٢] والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم ليتقن الخوف ، نحو : خفت ألا تفعلَ ، وخشيت أن تقومُ ، ومنه قول الشاعر :

إذا مت فادفنّى إلى أصل كَرْمة تُرَوِّىِعظامى فى الممات عُرُقَها
ولا تدفننى فى الفلاة فإننى أخاف إذا ما مت ألا أذوقها[٣]

والقضية العامة التى تفهم من المناقشة أن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المخففة كالمثقلة فى التوكيد ، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع وهما لا يناسبان العلم ، ومعنى ذلك أن (أنّ) إذا جاءت بعد كل ما يفيد اليقين والاستقرار فهى مخففة من الثقيلة ، وإذا جاءت بعد ما لا يفيد ذلك فهى مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وهذا ما يفيده كلام سيبويه والأخفش وهو الأنسب .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٨٢ ، التصريح جـ ٢ ص ٢٣٤ ، المغنى جـ ١ ص ٣١ .
(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٨٢ .
(٣) قال البيتين أبو محجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه . العينى جـ ٣ ص ٢٨٣ .

المسألة (٨)

إنْ النافية

من الحروف التى لا تختص وكان القياس ألا تعمل ولذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصريين والمغاربة وعزى لسيبويه[١] .

وأجاز إعمالها الكسائى[٢] وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتها (لما) فى النفى وكونها لنفى الحال وللسماع حكى عن أهل العالية (إن ذلك نافعَك لا ضارَك) (وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) وسمع الكسائى أعرابيا يقول يقول : (إنا قائما) فأنكرها عليه وظن أنها إن المشددة وقعت على قائم ، قال فاشتبه فإذا هو يريد إن أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد : (لكنا هو الله ربى) وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) وقال الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على حزبه المناحيس[٣]

وقال آخر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا[٤]

وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها (إلا) نحو : « إن الكافرون إلا فى غرور » . ويرده ما تقدم .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٢٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) لم يعرف قائله .
(٤) لم يعرف قائله .

العرب والعربية لغتهم مصدرنا ومرجعنا وقد بدا من عرض الشواهد واستعمالهم أن (إن) أتت عاملة عمل ليس وبهذا قال الكسائى وأكثر الكوفيين .

وواضح من كلام الكسائى أنه سمع الأعرابى ينطق بها عاملة كما أن قراءة من القراءات الشاذة جاءت بها وهى قوله تعالى : إن الذين تدعون من دونه عبادا أمثالكم[1] » بنصب عبادا وإلى هذا ذهب المبرد أيضاً[2] .

المسألة (٩)

إن الشرطية[3]

زعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى قوله تعالى : « فذكر إن نفعت الذكرى[4] » . وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية ، وجعل منه : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ، لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ، وحديث : وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وقول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

قالوا[5] : وليست شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت ، وأجاب الجمهور عن قوله تعالى : « إن كنتم مؤمنين » بأنه شرط جئ به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك : إن كنت ابنى فلا تفعل كذا ، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار بذلك للتبرك ، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله إلا أن يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال أو أن ذلك من كلام الرسول ﷺ

(١) سورة الأعراف آية ١٩٤ .

(٢) البيان فى غريب القرآن إعراب القرآن ، ابن الأنبارى جـ ١ ص ٣٨١ .

(٣) الصبان جـ ٤ ص ٩ ، المغنى جـ ١ ص ٢٦ تحقيق محيى الدين

(٤) سورة الأعلى آية ٩ .

(٥) المغنى جـ ١ ص ٢٦ .

لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام .

وأما البيت فمحمول على وجهين : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذنى قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز . والثانى أن يكون على معنى التبيين ، أى أتغضب إن تبين فى المستقبل أن أذنى قتيبة حزتا فيما مضى .

لقد أجاب الجمهور عما زعمه قطرب والكوفيون ، ولا يمنع أن تفيد (إنّ) المعنيين اللذين زعماهما مع كونها شرطية لأن الشرط ربط ، وهذا الربط قد يكون محققا ، وقد يكون معلقا ، وقد يكون الأمر مبنيا على حكاية ما مضى وإعادة صورته واستحضاره فلا تعارض بينهما .

المسألة (١٠)

إنّ[1]

تكون إنّ نافية وشرطية كما سبق وزائدة وذلك فى مواضع :

١ - بعد (ما) النافية كما تقدم .

٢ - بعد (ما) الموصولة كقول الشاعر :

يرجى المرء ما إن لا يراه[2] وتعرض دون أبعده الخطوب

٣ - بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد[3]

٤ - بعد (ألا) الاستفتاحية كقول الشاعر :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا[4]

٥ - قبل همزة الإنكار : قيل لأعرابى : أتخرج إن أخصبت البادية فقال : أنا إنيه منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك .

وزعم قطرب : أن (إن) تأتى بمعنى قد وخرج عليه : فذكر إن نفعت الذكرى[5] .

وزعم الكوفيون : أنها تأتى بمعنى إذا وخرجوا عليه : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين[6] ، وقد سبق ذكره فى (إن الشرطية) والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا : هى فى الآيتين شرطية والقصد فى الأولى التهيج وفى الثانية التبرك .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٢٤ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) لا يعرف قائله .

(٤) لا يعرف قائله .

(٥) سورة الأعلى آية ٩ .

(٦) سورة الفتح آية ٢٧ .

المسألة (١١)

من معانى أو الإضراب[١]

(وإضراب بها أيضا نمى) أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقول جرير :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال : أوْ كلما عاهدوا عهدا[٢] ــ بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه[٣] لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : ولا تطع منهم آثما أو كفورا[٤] ، ولو قلت : أو لا تطع كفورا .. انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، والشرط الثانى إعادة العامل .

يقول ابن مالك فى (أو) : .. .. وإضراب بها أيضا نمى أى نسب إلى العرب ، وهذا النسب أيده الكوفيون كما ذكر الأشمونى . والواضح من تعبير ابن مالك أن ذلك قليل ، والكوفيون يعتمدون على ما ورد عن العرب ولو كان قليلا نادرا ، وسيبويه قد اشترط لذلك شرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ولهذا أرى الاقتصار فى ذلك على ما ذكره سيبويه ، وهذا قليل .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٠٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠٠ .

(٣) يقول سيبويه : إذا قلت : ألست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا فإنك إنما أردت أن تقول : ألست فى بعض هذه الأحوال ، وإنما أردت أن تقول فى الأول : ألست فى هذه الأحوال كلها ... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشرا أو لست عمرا ، أو قلت : ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو .. لم تجئ إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو ، أو لا بل لست بشرا ، وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدا منهما قالوا : لست عمرا ولا بشرا ، أو قالوا بشرا كما قال عز وجل : ولا تطع منهم آثما أو كفورا ، ولو قلت : ولا تطع كفورا انقلب المعنى . جـ ٣ ص ١٨٨ ــ سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٤) سورة الإنسان آية ٢٤ .

المسألة (١٢)

أىّ

تأتى أى[١] استفهامية نحو : أيهم أخوك ؟ وأيهم لقيت ؟ وشرطية نحو : أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ، وموصوفة نحو : يأيها الرجل .

يقول الرضى : (ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا فى النداء) .

وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت بأى معجب لك وصفة نحو : مررت برجل أى رجل .

وأجاز ابن مالك وقوعها حالا مستدلا بقول الشاعر :

« فأومأت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى[٢] »

قال أبو حيان[٣] : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيُّما على الابتداء ، والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو . وتقع موصولة ولها أربعة أحوال :

١ – أن يذكر مضافها وعائدها نحو : جاءنى أيهم هو قائم .

٢ – أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : أكرم أيا هو قائم وهى معربة فى هذين الحالين .

٣ – أن تضاف ويحذف عائدها وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها .

وذهب الكوفيون والخليل ويونس[٤] إلى إعرابها حينئذ وأوّلوا الآية « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » على الحكاية أو التعليق على أن

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٥٦ .

(٢) حبتر : اسم رجل والبيت من جملة أبيات للراعى .

(٣) الهمع جـ ١ ص ٩٣ .

(٤) الهمع جـ ١ ص ٩٣ .

فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوى لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة .

٤ – أن تقطع من الإضافة ، ويحذف العائد نحو : اضرب أيا قائم وهى فى هذه الحالة معربة — قال ابن مالك بلا خلاف .

وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها قياساً على الحالة الثالثة نقله أبو حيان والرضى .

وأرى ما رآه الكوفيون من أن (أياً) معربة فى جميع أحوالها ومواقعها لأن فى هذا توحيداً لاستعمالها وقد قال[١] سيبويه :

سألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذى أفضل والكوفيون يقرءون الآية « ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا » بالنصب .

ويقول سيبويه : وهى لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : مررت على أيِّهم أفضل .

وقد خرج الخليل الرفع فى قولهم : اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذى يقال فيه : أيهم أفضل .

كما أن الأفضل أن تكون إضافتها إلى معرفة لأن الأسماء الموصولة معارف وإضافتها إلى النكرة يناقض ذلك ، وهذا رأى الجمهور .

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤٦٥ الشمنترى .

المسألة (١٣)

البـــاء

الباء حرف جر ولها خمسة عشر معنى من بينها (التوكيد) وإفادتها التوكيد جاء من ورودها زائدة . وترد زائدة فى ستة مواضع وهى :
الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد بالنفس والعين وأجمع .

(أ) زيادتها فى الفاعل :

تأتى الباء زائدة فى الفاعل زيادة لازمة كما فى فاعل صيغة (أفعل به) فى التعجب فمدخول الباء الفاعل وهى زائدة ولا يجوز حذفها إلا إذا كان الفاعل مصدرا مؤولا نحو : وأحبب إلينا أن تكون المقدما . وقد تكون زيادتها فى الفاعل جائزة كما فى فاعل كفى نحو قوله تعالى : « وكفى بالله حسيبا[1] » وقوله تعالى : « وكفى بالله شهيدا[2] » . وقد يكون زيادتها ضرورة كما فى قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد[3] »

(ب) زيادتها فى المفعول به :

جاءت زيادة الباء فى المفعول به كثيرا ومن أمثلة ذلك الآيات القرآنية الآتية : قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[4] » ، وقوله تعالى : « تلقون إليهم بالمودة[5] » ، وقوله تعالى : « اقرأ باسم ربك[6] » ، وقوله تعالى : « ومن يرد فيه

---

(١) الأحزاب آية ٣٩ .
(٢) الفتح آية ٢ .
(٣) هذا البيت مطلع لابن زهير العبسى ، شاعر جاهلى ، المفصل حـ ٨ ص ٢٤ .
(٤) البقرة آية ١٩٥ .
(٥) الممتحنة آية ٧ .
(٦) العلق آية ١ .

بالحاد[1] » . وورودها بكثرة دليل على أن الزيادة قياسية وإن تعرضت بعض الآيات للتأويل والتخريج .

(جـ) زيادتها فى الخبر :

زيادة الباء فى الخبر قياسية وسماعية . فالقياسية فى خبر ليس نحو قوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده[2] » وقوله : « أليس ذلك بقادر[3] » وفى خبر ما نحو قوله تعالى : وما أنا بطارد المؤمنين[4] » وقوله تعالى : « وما ربك بغافل عما تعملون[5] » .

وفى خبر المبتدأ الواقع بعد هل نحو قول الشاعر :

« تقول إذا أقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم[6] »

وفى خبر الفعل الناسخ المنفى كقول الشاعر :

« وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[7] »

أما الزيادة السماعية : فقد سمعت فى الخبر الموجب وجعل الأخفش منها قوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » وقول الشاعر :

« ومنعكها بشئ يستطاع[8] »

---

(١) الحج آية ٢٥ .
(٢) الزمر آية ٣٦ .
(٣) القيامة آية ٤٠ .
(٤) الشعراء آية ١١٤ .
(٥) النمل آية ٩٣ .
(٦) التذييل على التسهيل .
(٧) البيت للشنفرى الأزدى .
(٨) المغنى جـ ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقى .

(د) زيادتها فى الحال المنفى عاملها :

جاءت الباء زائدة فى الحال المنفى عاملها كما فى قول الشاعر :

« فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها[1] »

وكما فى قول الشاعر :

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزءود ولا وكل[2] »

(هـ) زيادتها فى بعض ألفاظ التوكيد :

نحو جاء القوم بأجمعهم مع النفس نحو جاء الرئيس بنفسه أو بعينه . ومن ذلك قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن » .

(و) زيادتها فى المبتدأ :

نحو : (بحسبك[3] درهم) وخرجت فإذا بالرئيس ونحو : (وكيف بك[4]) ومنه قوله تعالى : « بأيكم المفتون[5] . قال ابن جنى : وأنشد أبو زيد :

« بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنــى مضر[6] »

وقد ارتضى علماء النحو مثل هذه الأساليب وأجازوا محاكاتها وهذا ما أرتضيه وزيادتها فى الخبر كما سبق قد تكثر وقد تقل وقد تأتى نادرة :

---

(١) المغنى جـ ١ ص ١١٨ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ١١٨ .

(٣) « حسبك » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . و « درهم » خبره .

(٤) « كيف » اسم استفهام خبر مقدم (بك) الباء حرف زائد « والكاف » فى محل جر بالباء وفى محل رفع بالابتداء ، والمعنى : كيف أنت .

(٥) « الباء » زائدة فى المبتدأ . « والمفتون » خبر وهناك إعراب آخر لهذه الآية ذكره المغنى حيث يقول : وقال أبو الحسن : « بأيكم » متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون .

(٦) الخصائص جـ ٢ ص ٢٨٢ .

(أ) فتأتى كثيرة وقياسية[1] فى خبر (ما) و (ليس) منفيتين[2] نحو : (أليس الله بكاف[3] عبده) وقوله تعالى : « وما ربك[4] بظلام للعبيد[5] » .

(ب) وتأتى قليلة فيما يأتى :

١ – خبر الناسخ المنفى كقول الشاعر :

«وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل»

وكقول الشاعر :

« دعانى أخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعدد »

٢ – خبر أن المسبوقة بأو لم يروا كقوله تعالى : « أو لم يروا[6] أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر » وهذا من حمل الشئ على ما هو فى معناه[7] لأن معنى أولم يروا أن الله : (أوليس) .

٣ – خبر (لا) التبرئة ومنه قول العرب : (لا خير بخير بعده النار) يقول الرضى[8] : والأولى أنها بمعنى (فى) .

٤ – خبر المبتدأ الواقع بعد (هل) كقول الشاعر :

« تقول إذا أقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم »

---

(١) المغنى جـ ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقى .

(٢) أما خبرها الموجب فلا تزاد فيه الباء نحو : ليس زيد إلا بقائم ولا ما زيد إلا بخارج الهمع جـ ١ ص ١٢٧ .

(٣) الزمر آية ٣٦ .

(٤) فصلت آية ٤٦ .

(٥) جاء بالهمع جـ ١ ص ١٢٧ : ولو زيدت كان بين اسم ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء وأجازه البصريون والكسائى نحو : ما زيد كان بقائم . ولو كان الخبر مثلا لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائى نحو : ما زيد بمثلك . ولو كان الخبر ظرفا فإن جاز أن يستعمل « اسما » جاز دخول الباء عليها وإن لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين ، وأجازه هشام نحو : ما زيد بحيث يحب ، وأجاز الكسائى دخولها فى الخبر إذا كان كاف تشبيه حكى ليس بكذلك .

(٦) الأحقاف آية ٣٢ .

(٧) التسهيل جـ ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٨) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٨ طبعة الآستانة .

٥ – خبر المبتدأ الواقع بعد ما المكفوفة[1] بإن كقول الشاعر :

« لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه »

٦ – خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية[2] كقول الفرزدق :

« لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه ولا منسيءٌ مَعْنٌ ولا متيسر[3] »

(جـ) أما الزائدة النادرة : فقد جاءت فيما يأتي :

١ – خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها » .

٢ – خبر إن كقول أمرئ القيس :

« فإن تنأ عنها حقبة لاتلافها فإنك مما أحدثت بالمجرب » .

وقوله :

(١) التسهيل جـ ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٢) جاء بكتاب التكميل والتذييل على شرح التسهيل جـ ٢ ص ٢٩ مخطوط .

زعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز ويتبعه فى ذلك الزمخشرى ، قال المصنف والأمر بخلاف ما زعما لوجوه : **أحدهما** : أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرا كقول الفرزدق المتقدم . **الثانى** : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا وكذلك دخلت على خبر لم أكن وامتنعت عن خبر كنت ، وإذا ثبت كون المسموع لدخولها النفى فلا فرق بين نفى منصوب وبين نفى مرفوع المحل ...

الثالث : الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بأن وبعد هل كقول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

وقد دخلت بعد هل لشبه هل بحرف النفى فلأن تدخل بعد ما التميمية أحق وأولى ، لأن شبه ما بها أكمل من شبه هل بما ، وقد حكى الفراء أن أهل نجد كثيرا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء ، فإذا أسقطوا الباء رفعوا وهذا دليل واضح على أن وجود الباء للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل بل جائز أن يقال هو منصوب المحل وأن يقال هو مرفوع المحل وإن كان المتكلم به حجازيا فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته .

(٣) الخزانة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون جـ ١ ص ٣٧٥ : (العمر) الحياة ــ « المتنسئ » من أنسأت الشئ أخرته قال أبو على القالى : فى ذيل أماليه : معن : رجل كان كلاء بالبادية يبيع بالكالئ ، أى بالسيئة وكان يضرب به المثل فى شدة التقاضى .

« ألا هل أتاها والحوادث جمةٌ   بأنّ امرأ القيس ابن تملك بيقرا[1] »

٣ – خبر لكن كقول الشاعر :

ولكن أجرا لو فعلت بهين   وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر[2]

٤ – خبر ليت كقول الشاعر :

« تقول إذا أقلولى عليها وأقردت   ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم »

ويقول الرضى : ومن غريب زيادتها أنها تزاد فى المجرور نحو قوله :

« فأصبحن لا يسألنه عن بما به   أصعد فى علو الهوى أو تصوبا[3] »

بعد هذا العرض لزيادة الباء فى الخبر وبعد الدراسة والمتابعة لكتب النحو وكتب التفسير وما وقع عليه النظر من النصوص الأدبية يبدو أن الزيادة القياسية مقصورة على خبر (ليس) و (ما) وهو ما جاءت به أساليب القرآن الكريم . أما ما جاء من الزيادة فى غير ذلك فهو إما محمول على غيره كهل فإن الزيادة لا تأتى بعدها إلا إذا تضمنت معنى النفى ، وإما قابل للتأويل والتخريج كالزيادة فى خبر المبتدأ الموجب فالأولى فى قوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » أن تكون الباء جارة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، وإما نادر لا يقاس عليه كما فى خبر إن ، ولكن ، وليت .

زيادة الباء فى الحال :

أجاز ابن مالك زيادة الباء فى الحال المنفى عاملها واستدل بقول الشاعر :

« فما رجعت بخائبة ركاب   حكيم بن المسيب منتهاها[4] »

ويقول الشاعر :

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٨ والمفصل جـ ٨ ص ٢٣ امرؤ القيس .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٨ و المفصل جـ ٨ ص ٢٣ أمرؤ القيس

(٤) المغنى جـ ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقى .

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزءود ولا وكل[1]

وخالفه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وشخص مزءود .

وارتضى ابن[2] هشام التخريج فى البيت الأول ولم يرتضه فى البيت الثانى حيث قال : وهذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ــ ويفهم من هذا أن ابن هشام يؤيد ابن مالك .

وأرى أن ذلك جاء من وجوده بعد النفى بدليل أن ابن مالك اشترط : « الحال المنفى عاملها » وينبغى ألا يفرد بالذكر بل يدخل ضمن ما جاء فى حيز النفى كما جاءت الزيادة فى قوله تعالى : « أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر » فكما أن الزيادة جاءت فى خبر أن لمجيئه فى حيز النفى جاءت فى الحال لهذا السبب .

زيادة الباء فى بعض ألفاظ التوكيد :

تزاد الباء فى كلمة (أجمع[3]) بضم الميم وفتحها نحو : حضر القادة بأجمعهم ، رأيت القادة بأجمعهم ونظرت إلى القادة بأجمعهم . كما تزاد فى كلمتى نفس ، عين نحو : جاء القائد نفسه أو بنفسه ، ورأيت القائد نفسه أو بنفسه ، وسلمت على القائد نفسه أو بنفسه ومن ذلك قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن » على أن من النحويين من يعرب بأجمع فى مثل الأمثلة السابقة بدلا من المتبوع مجرورة اللفظ بالباء فى محل رفع أو نصب أو جر ، ويستحسن الرأى الأول صاحب النحو الوافى[4] مستدلا بأن صاحب الرأى الثانى يرى أنها تؤدى معنى

---

(١) المصدر السابق : [مزءود] زأده كمنعه أفزعه وزئد كعُنِى فهو مزؤد مذعور والزؤد بالضمة وبضمتين الفزع ، القاموس جـ ١ ص ٢٩٦ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ١١٨ .

(٣) يقول الرضى : يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم بأجمعهم لا يقال جاءنى القوم أجمعهم بخلاف عين ونفس فإنه يؤكد بهما مع الباء وبدونها فيقال : رأيته عينه أو بعينه . الكافية جـ ١ ص ٣٣٠ .

(٤) النحو الوافى جـ ٣ ص ٣٨٤ .

التوكيد وتضاف إلى ضمير يطابق المؤكد فى حين أنه يعربها بدلا . كما أن ابن هشام(١) لا يرى أن تعرب كلمة بأنفسهن توكيدا إذ حق الضمير المرفوع المتصل ألا يؤكد بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل .

وأرى فى هذه المناسبة أن أذكر ما جاء بالبحر(٢) المحيط عند تفسيره لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء(٣) » حيث قال بأنفسهن متعلق بيتربصن وظاهر الباء أنها للسبب أى من أجل أنفسهن . ويجوز أن تكون الباء زائدة ، والمعنى يتربصن أنفسهن كما تقول : جاء زيد بنفسه أى نفسه ، لا يقال إن التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون من غير وجود فاصل لأن الواجب أن يكون يتربصن هن أنفسهن ، ورد أن هذا التوكيد لما جر بالباء على التبعية ، ونظير ذلك أحسن بزيد وأجمل التقدير أجمل به فحذف وإن كان فاعلا لأنه لما جر بالباء خرج فى الصورة عن الفاعل وصار كالفضلة فجاز حذفه .

وفائدة التوكيد هنا أنهن يباشرن التربص وزوال احتمال أن غيرهن يباشر ذلك بهن بل هن أنفسهن المأمورات بالتربص وذلك أدعى لوقوع الفعل منهن فاحتج إلى ذلك التأكيد لما فى طباعهن من الطموح إلى الرجال والنزوع فمتى أكد الكلام دل على شدة المطلوب .

وواضح من هذا العرض أن صاحب البحر المحيط يميل إلى تأييد الرأى القائل بالتأكيد ، وأنا معه فى هذا لأنه آكد للمعنى وأقوى فى التعبير ، كما أن الحال يقتضيه .

وبعد هذا العرض الموجز لمواضع زيادة الباء وبالملاحظة والدراسة وضح أن زيادتها فى الفاعل كما عرضها علماء النحو واجبة كما فى أسلوب (أفعل به) فى التعجب وقد جاء هذا الوجوب من ناحية أن صيغة (أفعل به) جاءت على

---

(١) المغنى جـ ١ ص ١١٩ .

(٢) جـ ٢ ص ١٨٥ .

(٣) البقرة آية ٢٣٤ .

صورة الأمر ، وفاعل فعل الأمر للواحد واجب الاستتار وجاءت الباء لتزيل ما قد يبدو من مظاهر إسناد ما جاء على صورة الأمر إلى الظاهر ولذا كانت زيادتها لازمة .

أما زيادتها فى فاعل (كفى[1]) فجائزة فقد جاء الفاعل مقترنا بها كما جاء بدونها كقول سحيم :

«عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[2]»

وزيادة الباء فى الفاعل فى الموضعين السابقين قياسية أما زيادتها فى غيرهما فنادرة لا يقاس عليها ، كما فى قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد[3] »

كما يبدو من الدراسة أن زيادتها فى المفعول به غير متفق[4] عليها وذلك فى ضوء التأويل والتضمين الذى تعرضت له النصوص ، فآية : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ضمنوا (تلقوا) معنى (تفضوا) وقيل إن المفعول به فى الآية محذوف للاختصار[5] وتقديره (ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم) ، وآية : « تلقون إليهم بالمودة » تقديرها تلقون إليهم النصيحة (بالمودة) . وقال النحاس[6] : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته وقال السهيلى[7] : ضمن (تلقون) معنى

(١) ترد « كفى » لازمة كما فى قوله تعالى : « كفى الله حسيبا » وهى بمعنى حسب وهى المرادة هنا ، وأما كفى التى ترد بمعنى أجزأ أو أغنى فهى متعدية لواحد نحو قول الشاعر :

« قليل منك يكفينى ولكن فليتك لا يقال له قليل »

والتى بمعنى وقى نتعدى لاثنين كما فى قوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال » .

(٢) المغنى جـ ١ ص ١١٥ حاشية الدسوقى .

(٣) « ما » فاعل يأتيك والباء زائدة للضرورة ، وقال ابن الضائع : إن الباء متعلقة بتنمى وأن فاعل يأتى مضمر فالمسألة من باب الاعمال [مغنى جـ ١ ص ١١٦] وهذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسى وهو شاعر جاهلى .

(٤) الجمهور على أنها لا تجئ زائدة وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذ تأدى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء وليس كذلك هذه الأمثلة . البرهان جـ ٤ ص ٢٥٣ .

(٥) البرهان جـ ٤ ص ٥٣ .

(٦) البرهان جـ ٤ ص ٢٥٤ .

(٧) البرهان جـ ٤ ص ٢٥٤ .

(ترمون) كما ضمنوا قرأ معنى (تبرك) فى قوله تعالى : « اقرأ باسم[1] ربك » كما أن المفعول به فى قوله تعالى : « ومن يرد فيه بالحاد بظلم » محذوف والجار والمجرور حال من فاعل يرد كشأن الجار والمجرور بعده والمعنى ومن يرد فيه مرادا ما عادلا عن القصد ظالما ، والإلحاد العدول عن القصد فلباء للمصاحبة لا زائدة وهكذا كل آية تحتمل زيادة الباء فى المفعول به تعرضت للتأويل والتضمين .

وأعتقد أن سر التأويل والتضمين هو ما أوحت به كلمة الزيادة من معنى عدم الفائدة ، هذا وقد نص ابن جنى[2] على زيادة الباء فى قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » .

ويقول الرضى[3] تزاد الباء قياسا فى مفعول علمت أو عرفت ، جهلت وسمعت وتيقنت وأحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به أى بحال زيد على حذف المضاف وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو : ألقى بيده ونحو :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج[4]

أما زيادتها فى المبتدأ : فكقوله تعالى : « بأيكم المفتون » وكقول الشاعر :

« بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر[5]

---

(١) جاء فى إعراب القرآن للعكبرى جـ ٢ ص ٢٠٩ : أن الباء زائدة مثلها فى قول الشاعر : « لا يقرأن بالسور .... » وقيل دخلت للتنبيه على البداية باسم الله فى كل شئ كما قال تعالى : « باسم الله الرحمن الرحيم » وقال الزمخشرى : « باسم ربك » فى محل نصب حال .

(٢) الخصائص جـ ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) الكافية جـ ٢ ص ٣٨٢ .

(٤) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٨ .

(٥) الخصائص جـ ٢ ص ٢٨٢ والمفصل جـ ٨ ص ٢٣ ولم ينسب لأحد .

ويقول الرضى[1] وتزاد قياسا فى المرفوع أيضا .. وفى المبتدأ الذى هو حسبك .

ويقول ابن هشام[2] : الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم : بحسبك درهم ، وخرجت فإذا بزيد ، وكيف بك . ومنه عند سيبويه[3] (بأيكم المفتون) .. ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة[4] بعضهم (ليس البر بأن تولوا) بنصب البر ونحو قال الشاعر :

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه

وقد بدا بعد هذه الدراسة فى زيادة الباء :

أن مذهب البصريين عدم تجويز إنابة بعض حروف الجر عن البعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى قوله تعالى : « ولأصلبنكم فى جزوع النخل » . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى .

ويرى الكوفيون[5] أن ذلك غير شاذ .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ١١٧ حاشية الدسوق .

(٣) المغنى جـ ١ ص ١١٧ حاشية الدسوق .

(٤) ابن مسعود وأبى .

(٥) المغنى جـ ١ ص ١١١ تحقيق محيى الدين .

المسألة (١٤)

ومن معانى الباء المجاوزة كـ (عن)

قال الكوفيون[١] : يختص هذا المعنى بالسؤال[٢] نحو : فأسأل به خبيراً[٣] وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : « يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم[٤] » و « يوم تشقق السماء بالغمام[٥] »

وأنكر البصريون[٦] مجيء الباء للمجاوزة ، وحملوها مع السؤال على السببية ، ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود ، وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية ، أى : ويكون فى أيمانهم .

أنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة ، ولا أدرى سبب هذا الإنكار مع أن الباء قد أتت لمعان كثيرة ، والشواهد تدل دلالة واضحة على أنها بمعنى عن ، وإذا كانوا قد حملوها مع السؤال على السببية ، فهذا الحمل محتمل وليس نصاً ، وإذا لم يكن نصا فإنه لا يقوى على الاستدلال ، لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ولهذا أرى جواز مجيئها للمجاوزة .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٢٢ .

(٢) كما فى قوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » بدليل : يسألون عن أنبائكم . المغنى جـ ١ ص ١٠٤ تحقيق محيى الدين .

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٤) سورة الحديد (١٢) .

(٥) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٦) حاسية الصبان على الأشمونى جـ ٢ ص ٢٢١ .

المسألة (١٥)

بــلة

يقول ابن يعيش[١] : اعلم أن (بله) تكون على ضربين : أحدهما أن تكون اسما من أسماء الأفعال كصه ومه ، والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده كما كانت رويد زيد كذلك وإذا كانت اسما للفعل كانت بمعنى دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع ، وإن كانت مصدراً كانت معربة غير مبنية مضافة إلى ما بعدها .

ويقول ابن هشام[٢] : بله على ثلاثة أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثانى وقد روى بالأوجه الثلاثة[٣] قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم ضاحياها هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

ويقول ابن هشام : ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير آلم السجدة يقول الله تعالى : « أعددت لعبادى الصالحين ما لاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه » .

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر . وبهذا يتقوى من يعدها فى ألفاظ الاستثناء وهم الكوفيون والبغداديون ، ووجه التقوى أنها وردت بمعنى غير وهى ترد للاستثناء وجمهور البصريين على أنها لايستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وذهب أبو الحسن الأخفش[٤] إلى أن بله حرف جر بمنزلة حاشى وعدا . وقد عد

---

(١) المفصل جـ ٤ ص ٤٨ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ١٠٥ طبعة مصطفى محمد .

(٣) رفع الأكف ونصبه وجره .

(٤) همع جـ ٤ ص ٤٩ .

الكوفيون[١] والبغداديون من ألفاظ الاستثناء (بله) وهى بمعنى لا سيما . ونحو أكرمت العبيد بله الأحرار على أن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون[٢] . لأن إلا لا تقع مكانها ولأن ما بعدها لايكون إلا من جنس ما قبلها ولأن حروف العطف يجوز دخولها عليها . قال ابن الضائع : ولو صح دخول لا سيما وبله فى أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لأن ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها . والجر لما بعد (بله) مجمع على سماعه .

وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع قال جرير :

وهل كنت يابن القين فى الدهر مالكا بغير بغير بله مهرية نجبا

قال قطرب : وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف . وقد روى بالجر والنصب والرفع فى قول الشاعر[٣] :

وتذر الجماجم ضاحياها هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

غير واضح استعمال بله بمعنى إلا لأن هذا يتنافى مع المقصود من الاستثناء لأن الغرض من الاستثناء هو إخراج ما بعد إلا من عموم الحكم السابق لها و (بله) لا تفيد ذلك .

وأفضل أن تكون مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك وهو مضاف لما بعده . فإذا قيل (بله زيد) فهو من إضافة المصدر إلى مفعول ، كما يقال (ترك زيد[٤]) .

---

(١) همع الهوامع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت من قصيدة لكعب بن مالك . الدرر جـ ١ ص ٢٠١ .

(٤) يقول ابن هشام فى المغنى (بله) على ثلاثة أوجه :

(أ) اسم لدع (ب) مصدر بمعنى الترك (جـ) اسم مرادف لكيف

وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثانى ومرفوع على الثالث واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة ، وفسرها بعضهم بـ (غير) وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء . جـ ١ ص ١١٥ تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد .

المسألة (١٦)

حتى

تأتى (حتى) عاطفة بمنزلة الواو ـــ عند البصريين ، وللعطف بها شروط :

١ - أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمراً .

٢ - أن يكون معطوفها إما بعضا من جمع قبلها أو جزءا من كل .

٣ - أن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، وقد اجتمعا فى قول الشاعر :

قهرناكُمُ حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنبينا الأصاغرا

كما أنها لا تعطف إلا المفرد ، وزعم ابن السِّيد أنه يعطف بها الجمل كقول أمرئُ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

وإذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة ، ذكر ذلك ابن الخباز ، وقيده ابن مالك بألا يتعين كونها للعطف .

إما الكوفيون فإنهم ينكرون العطف بها ، ويحملون ما جاء من أمثلة على أن (حتى) فيها ابتدائية ، وأن ما بعدها بإضمار عامل .

وتأتى جارة ، ولا تجر إلا ظاهرا ـــ خلافا للمبرد والكوفية ـــ فى تجويزهم جرها المضمر مستدلين بنحو قول الشاعر :

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يابن أبى زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة . قال إبو حيان : ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها ، قال : ولا ينبغى القياس على (حتاك) فى هذا

البيت فيقال ذلك فى سائر الضمائر . قال : وانتهاء الغاية فى حتاك لا أفهم ولا أدرى ما يعنى هناك بحتاك فلعل البيت مصنوع . ومثل ابن هشام فى المغنى بقوله :

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب[1]

واختلفوا فى علة المنع ، فقيل إن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل ، وقال : ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما فى البيت ، فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميراً غائبا عائداً على ما تقدم غير الكل كقوله : زيد ضرب القوم حتاه ، وقيل : العلة التباسها بالعاطفة فإنها تدخل عليه على الأصح ، قال : ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة : قاموا حتى أنت ، وأكرمتهم حتى إياك بالفصل ، لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفى الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت وحينئذ فلا التباس وقال الشاطبى : (قال سيبوية) استغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم حتى ذاك . وبالإضمار فى إلى لأن المعنى واحد . كما استغنوا بترك عن دع وذر .

وزعم الفراء . الجر بحتى نيابة عن إلى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب .

قال : ربما أظهروا إلى فى بعض المواضع . قالوا : جاء الخير حتى إلينا . فجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وإلى » .

يبدو أن العطف بحتى للدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية .

وقد ثبت العطف بها وجاء ذلك فى فصيح الكلام كما سبق وما ذهب إليه الكوفيون فيه تكلف . لأنه لا داعى إلى التقدير أما الجر بها فقد تضاربت الآراء وتشعبت فى جرها للضمير ، وما استشهد به الكوفيون مشكوك فيه .

---

(١) لم يعرف له قائل . المغنى جـ ١ ص ١٢٣ .

وقال فيه أبو حيان (إنه مصنوع) وهذا دليل على أن جر حتى للضمير لم يطرد . ومما يدل على الصنعة فى البيتين السابقين سطحية المعنى وركاكة التعبير وجهل القائل .

المسألة (١٧)

حيث(١)

من الظروف المبنية ، وعلة بنائها شبهها بالحروف فى الافتقار إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الإضافة للجملة كلا إضافة ، وقد وردت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لىّ العمائم(٢)

وكقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب ساطعا(٣)

والكسائى يقيسه ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

وقال الأخفش : وقد ترد للزمان كقول طرفه بن العبد :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه

أى حين ، تهدى ، ولا تستعمل غالبا إلا ظرفا ، وندر جرها بالباء فى قوله :

كان منا بحيث يعلى الإزار(٤)

(١) الهمع جـ ١ ص ٢١٢ ، المغنى تحقيق محيى الدين جـ ١ ص ١٣١ ، المقتضب جـ ٢ ص ٥٤ .
(٢) لا يعرف قائله .
(٣) البيت لتأبط شرا .
(٤) لا يعرف قائله ولا تتمة .

وبإلى كقول زهير :

فشدوا ولم تفزع بيوت كثيرة إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وبفى نحو :

فأصبح فى حيث التقينا شريدهم[1]

وقال ابن مالك تصرفها نادر ، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله :

إن حيث استقر مَن أنت راجيـ ــــه حمىً عزة وأمـــان[2]

فحيث اسم إن ، وقال أبو حيان هذا خطأ لأن كونها اسما لإن فرع عن كونها مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم إن فى البيت حمى ، وحيث الخبر لأنه ظرف ، والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ . انتهى وقال ابن هشام[3] فى المغنى الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها ، وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسى نحو : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئا فى المكان ، وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعل التفضيل لاينصب المفعول به إلا إن أوله بعلم . قال : تقع اسما لإن خلافا لابن مالك وزعم الزجاج (أن حيث موصولة) .

حيث من الظروف المكانية وهى ملازمة للبناء على الضم فى جميع الآيات القرآنية التى وردت فيها وعددها إحدى وثلاثون آية جرت بمن فى خمس عشرة آية منها ، ولم ترد مضافة للمفرد إلا نادرا كالذى ذكر ، كما أن دلالتها على الزمان نادرة كالبيت الذى ذكره الأخفش ، ولم يرد وقوعها غير ظرف إلا فى الآية الكريمة[4] ، ومع ذلك فهى فيها ظرف لأن يعلم تتضمن قيام العلم كأن الآية الله أعلم علما تاما بالمكان الذى يضع فيه الرسالة ، وعلى هذا فهى لا تقع إلا ظرفا ، وجميع

---

(١) لم يعثر له على قائل ولا تتمة .

(٢) لا يعرف له قائل .

(٣) جـ ١ ص ١٣١ تحقيق محيى الدين .

(٤) كما قال الفارسى .

الآيات التى وردت فيها حيث تجدها فيها ظرف مكان . ومن الآيات التى وردت فيها حيث ما يأتى : « وإذا قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا[1] .

« ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره[2] « فكلا من حيث شئتما[3] » « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم[4] .

وأجاز الفراء الجزم بها بدون ما .

ويقول السيوطى ولا يجزم بحيث مجردة من (ما) وأجازه الفراء قياسا على أين وأخواتها .

ورد بأنه لم يسمع فيها إلا مقرونة بها .

(١) سورة البقرة آية ٥٨ .
(٢) سورة البقرة آية ١٥٠ .
(٣) سورة الأعراف آية ٩ .
(٤) سورة الأعراف آية ٢٧ .

المسألة (١٨)

دون[١]

للمكان ، وهو مبنى فى بعض الأحوال تقول قعدت دون عمر .. أى فى مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع من التصرف عند سيبوية وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش[٢] والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه : ومنادون ذلك[٣] ، فقال دون مبتدأ وبنى لإضافته إلى مبنى ، والأولون قالوا تقديره ما دون ذلك فحذف ما ، وقال الشاعر[٤] :

ألم تريا أنى حميت حقيقتى وباشرت حد الموت والموت دونها

وقول الشاعر :

وغبراء يحمى دونُها ما وراءها ولا يختطيها الدهر إلا المخاطر[٥]

أما دون بمعنى ردىء كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الإعراب .

ورد (دون) فى القرآن الكريم فى مائة وأربعين آية ، وهو فيها إما منصوب على الظرفية أو مجرور بمن مثله فى ذلك مثل فوق وتحت ، ولهذا أويد ما قاله سيبوية والجمهور من التزامها النصب أو الجر بمن ، ولم ترد بالقرآن إلا كذلك .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الجن آية ١١ .

(٤) البيت لموسى بن جابر شعراء الحماسة .

(٥) لم يعرف قائله : الغبراء الأرض التى لا نبات بها ، ومعنى حماية فإنها لما وراءها كثرة كا دونها من المخاوف ، يختطيها : يتخطاها ، المخاطر : الذى يخاطر بنفسه ، استشهد به على تصرف (دون) فإنها وقعت فاعلا .

المسألة (١٩)

سِوى ــ سُوى ــ سَواء ــ سِواء[1]

تلزم الظرفية عند سيبوية والجمهور لأنها بمعنى مكانك الذى تدخله معني عوضك وبدلك وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعة ومستقره ، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية . وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبرى إلى أنها ظرف متمكن .. أى تستعمل ظرفا كثيراً وغير ظرف قليلا ، قال ابن هشام فى التوضيح وإليه أذهب ، ونقله فى البسيط عن الكوفيين . وذهب الزجاج وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا ألبتة ، فإنها اسم مرادف لغير ، فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك سوى ، وحكم المقصور والممدود فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء ، نص عليه الأميرى ، وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ، ومن تصرفها ما حكى : أتانى سواؤك ، وقول محمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى :

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى

وقول الفندالزمانى :

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

وقول مجنون عامر :

أأترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلة إنى إذن لصبور

وقول الشاعر :

ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات[2]

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ١٦٠ ، الهمع جـ ١ ص ٢٠١

(٢) لم يعرف له قائل .

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيروانى أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا ، قال أبو حيان : والذى حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغير غير ، والصحيح أن فتحها إعراب وهى لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر ، أما سوى بمعنى وسط نحو سواء الجحيم ، أو بمعنى مستو نحو سواء عليهم أأنذرتهم فمعربة إجماعا وكذل سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ، وتستعمل سوى بمعنى غير فيستثنى بها .

رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى وابن هشام والكوفيين تؤيده النصوص القرآنية والشواهد الأدبية ، فقد جاءت صفة كما فى قوله تعالى : مكانا سوى[1] ، وفى قوله تعالى : قل ياأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم[2] . أى كلمة عدل ، وبمعنى الوسط كما فى قوله تعالى : فاطلع فرآه فى سواء الجحيم[3] ، أى فى وسط الجحيم ، وكما فى قوله تعالى : ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل[4] أى وسطه وقصده فالراجح من النصوص والشواهد أنها تأتى ظرفا وغير ظرف ، ولهذا أجد أن هذا الرأى هو الأنسب .

(١) سورة طه آية ٥٨ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٣) سورة الصفات آية ٥٥ .

(٤) سورة البقرة آية ٦٦ .

المسألة (٢٠)

الفـــاء

نفى سيبوية[١] مجيئها زائدة وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ، أما الأعلم والفراء فقيدا الجواز بكون الخبر أمراً أو نهيا ، واستدلا فى الأمر بقول الشاعر :

وقائله خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا[٢]

وحمل عليه الزجاج الآية الكريمة « فليذوقوه حميم وغساق[٣] » والنهى نحو : الكريم فلا تهنه .

ويرى ابن برهان أنها تزاد بلا قيد واستشهد بقول النمر بن تولب :

لا تجزعى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

والواقع أن الشواهد التى تدل على زيادتها يمكن تخزيجها : فخولان فى البيت يمكن أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان ، وحميم فى الآية هو الخبر ، وفليذوقوه معترض والبيت الثانى فاجزعى جواب ثان لإذا .

---

(١) المغنى جـ ١ ص ١٤١ .

(٢) لا يعرف قائله ــ الواو واو رب ، (اكرومة) افعلولة من اللزم (خلو) غير مزوجة .

(٣) سورة ص آية ٥٧ .

المسألة (٢١)

ومن معانى (فى) الاستعلاء

نحو قوله تعالى : « ولأصلبنكم فى جذوع النخل » أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة ، فسرى التشبه لجزئيات كل ، فاستعير ـ بناء على هذا التشبيه الحصول بالآية ـ لفظة (فى) لمعنى (على) وهو استعلاء جزئى هذا مذهب الكوفيين .

وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا ، و (فى) على الوجهين تخييل .

والذى يبدو من الخلاف وفلسفته فى هذا المعنى أن (فى) لا تأتى للاستعلاء إلا مجازا على رأى البصريين .

فالبصريون يقولون[1] : لا تكون (فى) إلا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهى مجازية .

وهل تأتى (فى) زائدة ؟

أقول : أحداها : نعم فى الاختيار وغيره نحو ، قوله تعالى : « وقال اركبوا فيها باسم الله » .

ثانيها : لا ولا فى الضرورة .

ثالثها : وهو رأى الفارسى . تزاد ضرورة لا اختيار ، كقوله :

أنا أبو سعد إذا الليل وجا يخال فى سواده يرندجا[3]

---

(١) الهمع جـ ص ٣٠ .

(٢) سورة هود آية ٤١ .

(٣) البيت لسويد بن أبى كاهل اليشكرى ، ودجا = أظلم ، يخال بالبناء للمجهول يرندجا = بفتح الياء والراء وسكون النون : جلد أسود .

يقول الشيخ يس فى تعليقة على الآية الكريمة فى إعراب السفاقسى وعدى اركبو بفى لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا ، وقيل التقدير اركبوا ما فيها ، فمفعول اركبوا محذوف ، وقيل : فى زائدة للتوكيد وأرى أن مجيء (فى) فى الآية الكريمة قصد به الدعوة إلى الركوب والتمكن ، وأرى أن (اركبوا فيها) غير (اركبوها) لأن التعبير الثانى يفيد اركبوها كما تركب الخيل أى على ظهرها ، ولكن المقصود التمكن من الركوب والاستقرار داخلها حتى لا يتأثروا بما يحيط بها من الماء والأمواج .

المسألة (٢٢)

كأين

الأكثر[١] جر مميز (كأين) بمن ظاهرة قال تعالى : « وكأين من آية[٢] » و « كأين من نبى[٣] » و « كأين من دابة[٤] » .

قال أبو حيان : ويظهر من كلام سيبوية أن (من) هنا لتأكيد البيان فهى زائدة .

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم .

وقال فى المغنى ويرده نص سيبوية على خلافه .

ويجوز جره مع فقد من قال أبو حيان إلا أنه لا يحفظ ومذهب الخليل والكسائى الجر بمن فإذا فقدت من كان على إضمارها ولا يحمل على إضافة كأين) كما ذهب إليه ابن كيسان لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكى لا يضاف قد قال سيبوية : إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار من .

١) الهمع جـ ١ ص ٢٥٥ .
٢) سورة يوسف آية ١٠٥ .
٣) سورة آل عمران آية ١٤٦ .
٤) سورة العنكبوت آية ١٠٦ .

قال ابن خروف يكون فى تمييزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل .

وأرى أن (كأين) اسم له الصدارة فى الجملة ويفيد معنى الكثرة مثل كم الخبرية وقد ورد فى القرآن الكريم بهذا المعنى سبع مرات وتمييزه فى جميعها مجرور بمن وقول أبى حيان يظهر من كلام سيبوية أنها زائدة يرد عليه بأن هذا ليس من مواضع زيادة من قال فى المغنى ومن النصب قول الشاعر :

واطرد اليأس بالرجا فكأى آلِما حُمّ يسره بعد عسر[1]

وقول الشاعر :

وكأين لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون ما منّ منعم[2]

واعتقد أن النصب قليل ونادر كما جاء فى كم الخبرية ومما يدل على ذلك أنها وردت فى القرآن مجرورة بمن فى جميع الآيات الكريمة التى جاءت بها .

(١) لم يعثر له على قائل .

(٢) لم يعثر له على قائل .

المسألة (٢٣)

كــذا[1]

مميز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا ، قال الشاعر :

عِد النفس نُعمى بعد يؤساك ذاكرا   كذا وكذا لُطفاً به نُسِيَ الجهد[2]

ولا يجوز جره بمن اتفاقا إلا بالإضافة خلافا للكوفيين فقد أجازوا فى غير تكرار وعطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ، ورد بأن المحكى لايضاف ، وبأن فى آخرها اسم الإشارة ، واسم الاشارة لا يضاف وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا ، قال ابو حيان هذا خطأ لأنه لم يسمع ، وقد جاء فى المعنى أن كذا . ترد على ثلاثة أوجه[3] :

١ – أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية ، مثال ذلك : رأيت زيدا فاضلا ، رأيت عمرا كذا ، وتدخل عليها (ها) التنبيه كقوله تعالى : أهكذا عرشك ؟

٢ – أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكينا بها من غير عدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم إما بمكان كذا وكذا وجذ ، فقال بلى وجاذا ، فنصب بإضمار أعرف .

٣ – أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى فى أربعة أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وتخالفها فى ثلاثة أمور : أحدها أنها ليس لها الصدارة ، الثانى أن تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن إتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين ، الثالث : أنها لا

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٥٦ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) جـ ١ ص ١٨٧ تحقيق محيى الدين .

تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا   كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

ونرى — أن ابن هشام بهذا التوضيح — قد أزال ما بالكلمة من غموض ، وظهر أن ما قصده السيوطى هو النوع الثالث ، وليس هناك خلاف إلا فى جواز الجر بالإضافة كما يرى الكوفيون ، ولم يأتوا بشاهد يستدلون به على ذلك .

المسألة (٢٤)

كـــى

ذهب سيبوية[١] وجمهور البصريين إلى أن (كى) تأتى مصدرية ، وتختص بالدخول على الفعل المضارع وتنصبه .

وتأتى تعليلية وهى حرف جر يفيد التعليل فهى بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، ولها صور منها :

١ – أن تدخل على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه بمعنى لِمَ .

٢ – أن تدخل على (ما) المصدرية فتجر المصدر المؤول كما فى قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرفإنما   يرجى الفتى كيما يضر وينفع[٢]

٣ – الداخلة على لام الجر كقول حاتم الطائى :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها   وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٨٠ ، التصريح جـ ٢ ص ٢٣٠ ، الهمع جـ ٢ ص ٥ ، الكافية جـ ٢ ص ٢٤٩ .

(٢) للنابغة الذبيانى ، وقيل الجعدى .

ولا يصح اعتبارها مصدرية لوجود الفاصل ، والمضارع المنصوب بعدها منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

وذهب الكوفيون[1] إلى أنها ناصبة للفعل المضارع دائما ، وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا ، ورد عليهم الأشمونى بأنه يلزم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية من المصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولهم قول حاتم الطائى :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها   وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

فإن كى ها هنا تتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وقد جمع بينهما للتأكيد .

والوضح من هذا العرض أن رأى سيبوية مبنى على أساس الاستعمال العربى والنص الأدبى ، وأن رأى الكوفيين يبدو فيه التكلف ، والرأى الذى يؤيده الاستعمال أولى بالاتباع .

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٨٠ .

المسألة (٢٥)

الفصل بين كي ومعمولها

أجمع النحاة[١] على أنه يجوز الفصل بين كي ومعمولها بلا النافية كما في قوله تعالى :

كي لا يكون دولة ، وبما الزائدة كقول الشاعر :

تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد ؟[٢]

وبهما معا كقوله :

أردت لكيما لاترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل ؟[٣]

وأما الفصل بغير ما ذكر يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار ، وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها . وأجاز ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

ورأى الكسائي مبني على الافتراض ولم يؤيده بشاهد ، وهو لهذا رأى مرجوح .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٥ ، ٦ .

(٢) لم يعرف له قائل .

(٣) لم يعرف له قائل .

المسألة (٢٦)

كيـف[١]

كيف ـــ اسم لدخول الجار عليها فى قولهم : على كيف تبيع الأحمرين ؟ وإبدال الاسم الصريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ ويقال فيها كى ، كما يقال فى سوف سو ، كقول الشاعر :

كى يجنحون إلى سلم وما ثئرت   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم[٢]

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو كيف زيد ؟ أو غيره نحو : كيف تكفرون بالله ، وتقع خبراً قبل مالا يستغنى نحو كيف أنت وكيف كنت . وتقع حالاً قبل ما يستغنى به نحو : كيف جاء زيد ؟ ... أى على أى حال جاء زيد ؟ وإنما بنيت لتضمنها معنى الاستفهام وبنيت على فتحة طلباً للخفة ، وعند سيبوية أن كيف ظرف موضعها نصب دائما ، وأنكر الأخفش والسيرافى وقالا هى اسم غير ظرف ، ورتبوا على الخلاف أمورا : أحدها : أن موضعها عند سيبوية نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره . الثانى : أن تقديرها عنده فى أى حال أو على أي حال ، وعند غيره تقديرها فى نحو : كيف زيد ؟ أصحيح زيد ؟ وفى نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيد ؟ ونحوه . الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبوية أن يقال : على خير .. ونحوه وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه وقال ابن مالك : لم يقل أحد إن كيف ظرف[٣] إذ ليست زماناً ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢١٤ ، المغنى جـ ١ ص ٢٠٥ تحقيق محيى الدين .

(٢) لم يعرف قائل : ثئرت : بالبناء للمفعول يقال ثأرت القتيل قاتله ، لظى الهيجاء : نار الحرب ، تضطرم : تشتعل .

(٣) ومعنى هذا أن الكوفيين لم يقولوا إنها ظرف كما يقول سيبوية والسيراف وهما بصريان

عليها مجازاً . قال ابن هشام : وهذا حق إن ابن مالك قال ما يجول فى نفسى من أن كيف اسم استفهام للسؤال عن الحال بدليل أنها تقع فى محل رفع كما تقع فى محل نصب ، وبدليل أن لها الصداره مثلها مثل بقية أدوات الاستفهام ، وما موقف سيبوية مثلاً من كيف أنت ؟ كيف تكون خبرا وهي منصوبة فى رأيه دائما ، والخبر يطلبها فى محل رفع .

المسألة (٢٧)

الـــلام

من معانى الام التعدية[١] مثل ما أضرب زيد لعمرو ، وما أحبه لبكر ، أى لأن ضرب وحب فعلان متعديان فى الأصل ، وبناؤها للتعجب نقلا إلى فعُل ـــ بضم العين ـــ فصارا قاصرين ، ثم عديا بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو وبكر ، وهذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعذتيهما إلى المفعول لعمرو وبكر ، وأنهما لم ينقلا ، فليست اللام للتعدية وإنما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب . وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد ، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ، ومذهب البصريين أنه لايبقى كذلك .

وفى الهمع[٢] قال ابن مالك فى الخلاصة والكافية (التعدية) ، ومثل له فى شرحها بقوله تعالى : فهب لى من لدنك وليا ، ومثل ابنه بقوله : قلت له كذا ، ولم يذكره فى التسهيل ولا شرحه ، بل فيه أن اللام فى الآية لشبه التمليك ، وفى المثال الثانى للتبليغ . قال ابن هشام : والأولى عندى أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر ، وقال الرضى الشاطبى : لم يذكر أحد من

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢١٥ ، التصريح جـ ٢ ص ١٠ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٣٢ .

المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم ، وأيضا فالتعدية ليست فى المعنى التى وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمر لفظى مقصوده إيصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطتة ، وهذا القصد تشترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء .

فلسفة البصريين بأن الفعلين (ضرب ، حب) حينما أريد بهما التعجب نقلا إلى فعُل فصار قاصرين ، ثم عديا بالهمزة واللام ـــ فلسفة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، وتكلف ممقوت ، ورأى الكوفيين فى هذا هو الرأى المعقول من ناحية أن اللام للتعدية ، ومع هذا فالتعدية كما قال الرضى الشاطبى ـــ ليست معنى وإنما هى وظيفة لجميع حروف الجر .

المسألة (٢٨)

لام الابتداء وأثرها فى المضارع

عند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال ، كما أن السين مخصصة له بالاستقبال ، فهى كالسين فى التخصيص ، فلذلك لا يجوزون : إن زيدا لسوف يخرج للتناقض .

والبصريون[1]يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ .

وزعم ابن أبى الربيع[2] وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو : وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة[3]وقوله تعالى : إنى ليحزننى أن تذهبوا به[4] ، فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع .

وقال ابو على[5] : لا توجد إلا مع الحال ، وهذه حكاية حال — يعنى الآية الأولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به .

وجاء بالهمع أيضا أن المضارع يتعين للحال إذا اقترن بالآن وما فى معناه كالحين والساعة ، أو نفى بليس أو ما أو إن ، لأنها موضوعة لنفى الحال ، أو دخل عليه لام الابتداء . هذا قول الأكثر فى الجميع .

وأرى أن البصريين فى هذا أوضح لأن الاثر الواضح للام التوكيد ، ولا يمكن أن يفهم من وجود اللام التخصيص بزمن .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الهمع جـ ١ ص ٨ .

(٤) سورة النحل آية ١٢٤ .

(٥) سورة يوسف آية ١٣ .

(٦) الهمع جـ ١ ص ٨ .

المسألة (٢٩)

زيادة اللام

تأتى اللام زائدة لتأكيد معنى الجملة وقد لوحظ أن أكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله كما فى قوله تعالى : « عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون[١] لأن الفعل « ردف » يتعدى بنفسه ونحو : شكرت له ونصحت له ونصحت له لأن الفعلين متعديان بأنفسهما فيقال فيهما شكرته ونصحته . وكذا اللام المقدر [٢] بعدها أنّ بعد فعل الأمر والإرادة كقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله[٣] وقول الشاعر :

« أريد لانسى ذكرها فكأنما تمثل لى ليلى بكل سبيل

فالفعل أريد متعد وهو فى حاجة إلى المفعول به ومفعوله هو المصدر المؤول : وهو (أن انسى) وهى زائدة فى قوله تعالى : « وإذبو أنا لإبراهيم مكان البيت[٤] لقوله تعالى : « ولقد بوأنا بنى إسرائيل[٥] وكذلك فى قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون[٦] » ويقول ابن جنى[٧] فى قول الشاعر :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يابؤس للجهل جرار لأقوام

أراد يابؤس الجهل فأقحم لام الإضافة تمكينا واحتياطا لمعنى الإضافة ومن ذلك أيضا :

يابـــؤس للحـــرب التــــى وضعت أراهـط فامسترحـــوا

---

(١) النمل آية ٧٢ .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) البينة آية ٥

(٤) الحج آية ٥

(٥) يونس آية ٩٣

(٦) المومنون آية ٣٦

(٧) الخصائص حـ ٣ ص ١٠٦

وهذه هى اللام المساة بالمقحمة وهى المعترضة بين المتضايفن . ومن هذا الباب قولهم : لا أبا لفلان ، ولا أخاله وهو رأى سيبوية[1] ومن أنواع اللام الزائدة : لام التقوية : وهى المزيد لتقوية عامل ضعيف بسبب تأخر العامل عن معموله كما فى قوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون[2] أو بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره كالفروع المشتقة كما فى قوله تعالى : « فعال لما يريد[3] وقوله تعالى : « مصدقا لما معكم[4] » و « نزاعة للشوى[5]

ويقول ابن حنى[6] وزيِّدت اللام فى قوله : رويناه عن أحمد بن يحيى :

مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذى سألوا أمس لمجهودا

وكالعهد فى دراسة الكلمات الزائدة لم يكن هناك اتفاق بشأن زيادتها فقد تعرضت للتأويل والتخريج ومن ذلك : أن المنكرين للزيادة ضمنوا « ردف لكم » معنى (دنا) وبذلك لا تكون اللام زائدة ، كما جعلوا اللام فى قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون » . وما بعدها متعلقة بالفعل المحذوف ، والتقدير هيهات الوقوع لما توعدون وحذف الفاعل (الوقوع) لدلالة الجملة عليه وهكذا كل زيادة خرجوها ولا شك أن ذلك تكلف لا يؤدى إلى نتائج أو قواعد ، والأفضل أن تترك الأساليب على طبيعتها وبخاصة إذا استقام المعنى .

---

(١) يرى سيبوية أن اسم لا منصوب بالألف ومضاف إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام واللام التى بينهما زائدة .

(٢) يوسف آية ٤٣ .

(٣) البروج آية ١٦ .

(٤) البقرة آية ٤١ .

(٥) المعارج آية ١٦ .

(٦) الخصائص جـ ٢ ص ٢٨٢ .

المسألة (٣٠)

لات

اختلف فى (لات) فذهب سيبوية[١] إلى أنها مركبة من لا والتاء كإنما ولهذا تحكى عند التسمية بها .

وذهب الأخفش[٢] والجمهور إلى أنها (لا) زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب .

وذهب ابن الطراوة[٣] وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقول الشاعر[٤] :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما انعموا

وفى البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس واتقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت فى لغة أهل الحجاز عملها فى موضعها وهو الحال .

عمل لات :

اختلف النحاة هل لها عمل أم لا على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبوبة[٥] والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة

قال فى البسيط[٦]ورب شيء يختص فى العمل بنوع ما لا لسبب كما أعملوا لدن فى غدوة خاصة والياء فى القسم .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٢٦ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) البيت لأبى وجزة العدى .
(٥) همع جـ ١ ص ١٢٦ .
(٦) همع جـ ١ ص ١٢٧ .

وقيل لا تقصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا فى مرادفه كأوان وساعة وعليه ابن مالك .

كقول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم[1]

وألتزموا فيها ألا يذكر الجزءان معها بل لابد من حذف أحدهما والأكثرون على أن المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرىء بالوجهين قوله تعالى « ولات حين مناص[2] أى ولات الحين حين مناص أو لات حين مناص لهم .

ثانيها : أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافى واختاره أبو حيان لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا فى الفرع مالم يتصرفوا فى الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ نفس الفعل بها فى موضع من المواضع .

ثالثها : أنها تعمل عمل إن وهى للنفى العام وعزى للأخفش فجعل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لاغلام سفر والخبر محذوف أى لهم .

رابعها : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد[3]

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقرىء ولات حين مناص بالجر وقد جاءت لات غير مضاف إليها حين ولا مذكروة بعدها .

كقول الأفوه[4]

ترك الناس لنا أكنافهم وتولوا لات لم يغن القرار

---

(١) لم يعرف قائله .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) لأبى زيد الطائى .

(٤) البيت للأفوه الأودى .

وهى هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفى وهو لم وليست عاملة . وأرى أن آراء النحاة قد تعددت فى لات من ناحية بنيتها ومن ناحية عملها .

وقد زاد ابن هشام[1] على ما تقدم ذكره أنها فعل ماض بمعنى نقص ومن ذلك قوله تعالى « لا يلتكم من أعمالكم شيئا »[2] .

وهذا الرأى مردود لأن يلتكم الموجودة فى الآية مضارع لات التى هى فعل ماض بمعنى (نقص) بدليل قراءة (لايألتكم) من ألت يألت والقراءتان بمعنى واحد[3] يقال ألته يألته ولاته يليته إذا نقصه[4] وما أراه أنها كلمة مستقلة مكونة من حروف ثلاثة أصلية لأنه لا دليل على أنها (لا) زيدت عليها التاء فالقول بأن الحروف كلها أصلية هو المقبول مثلها مثل (لا) النافية .

أما من ناحية العمل فأرى أنها حرف نفى لا عمل لها وأن اللفظ المنصوب بعدها منصوب على الظرفية ، وفى حالة الجر فهو مجرور بمن المحذوفة وهذا أفضل من تعدد الآراء وكثرة التخريجات وبدليل مجيئها دون حين وإعرابها حرف نفى فقط فى قول الشاعر :

ترك الناس لنا أكنافهم وتولوا لات لم يغن الفرار

فهى هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفى لم وليست عاملة .

---

(١) المغنى جـ ١ ص ٢٥٣ تحقيق محمد محى الدين .

(٢) الحجرات آية ١٤ .

(٣) كما أن هناك قراءة بالكسر ولات حين مناص ولو كانت وعلا ماضيا لم يكن للكسرة وجه .

(٤) البيان فى غريب القرآن جـ ٢ ص ٣٨٣ .

المسألة (٣١)

لـــدن[١]

من الظروف المبنية ، وهى لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم من غالبا ، وبنيت لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهى كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ ، وهى تضاف إلى المفرد لفظا كقوله :

تنهض الرعـدة من ظهيرى من لدن الظهر إلى العصير[٢]

وتقديرا إلى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماه لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين ابيض كالنسر[٣]

والفعلية كقوله :

صريـع غوان راقهـن ورقنـه لدن شب حتى شاب سود الـذوائب[٤]

ومنع ابن الدهان من إضافة لدن إلى الجملة ، وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها فى قوله :

أرانى لدن أن غاب رهطى وإخوتى[٥]

وقوله :

وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا قرابة ذى قربى ولاحق مسلم[٦]

وسمع نصب غدوة بعدها وخرج على إضمار كان .. أى لدن كانت غدوة كقوله :

وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب[٧]

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢١٥ .

(٢) قائله رجل من طيء الدرر جـ ١ ص ١٨٤ .

(٣) لم يعثر له على قائل . الدرر جـ ١ ص ١٨٤ .

(٤) من قصيدة للعظامى الدرر جـ ١ ص ١٨٤ .

(٥) لم يعثر له على قائل .

(٦) لم يعثر له على قائل .

(٧) لأبى سفيان بن حرب .

قال سيبوية : لاتنصب لدن غير غدوة ، ولا تقول : لدن بكرة لأنه لم يكثر فى كلامهم .

وحكى الكوفيون : رفع غدوة بعدها وخرج على إضمار كان أى لدن كانت غدوة .

ويجوز عند الأخفش النصب والجر إذا عطف على غدوة بعدها ، وضعف ابن مالك فى شرح الكافية النصب ، وأوجبه أبو حيان ومنع الجر لأن غدوة عند من نصب ليس فى موضع جر فليس من باب العطف على الموضع . وردت كلمة (لدن) فى القرآن ثمانى عشرة مرة ، وفى جميعها مجرورة بمن ومضافة إلى مفرد ، وملتزمة للسكون .

أما ما يدور من ناحية الإضافة إلى الجملة والمفرد فالنصوص لا تمنع ، فقد وردت مضافة إلى المفرد فى كل النصوص القرآنية[1] ومضافة للجملة الفعلية والاسمية فى الشواهد الشعرية ولا مانع من جواز الإضافة إلى المفرد والجملة دون اللجوء إلى التكلف والتقدير .

---

(١) إلى اسم ظاهر كما فى قوله تعالى : « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » (هود — آية ١) وإلى ضمير المفرد المخاطب كما فى قوله تعالى : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة » (آل عمران — آية ٨) وإلى ضمير المتكلمين كما فى قوله تعالى : « وإذا لآتيناهم من لدنا أجرا عظيما » (النساء — آية ٦٧) وإلى ضمير المفرد الغائب كما فى قوله تعالى : « وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما » (النساء — آية ٤٠) .

المسألة (٣٢)

لعـــل[1]

لعل للترجى فى المحبوب ، وللاشفاق فى المكروه نحو لعل الساعة قريب ، فلعلك باخع نفسك ، ولا تستعمل إلا فى الممكن .

وزاد الأخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه لعله يتذكر أو يخشى وزاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه « وما يدريك لعله يزكى » وزاد أكثر الكوفيين فى معانيها الشك .

والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها إلى الترجى والإشفاق . وبالرجوع إلى (لعل) واستعمالها فى القرآن الكريم وجدت أنها فى جميع الاستعمالات يمكن إرجاعها إلى الترجى والإشفاق حتى ما قال عنه المفسرون إنه للاستفهام نحو قوله تعالى « وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا[2] » فهى هنا تفيد التوقع والإشفاق ، وما قالوا عنه أنه يفيد التعليل من قوله تعالى : « فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى[3] أى راجين والمعنى : باشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ، وقد وردت فى القرآن فى أكثر من مائة آية ويمكن إرجاع جميعها الى الترجى والإشفاق كما هو رأى البصريين .

والجر بها لغة عقيلية[4] حكاها أبو زيد والأخفش والفراء ، وقال شاعرهم[5] :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبى المغوار منك قريب

---

(١) همع جـ ١ ص ١٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٦٣ .

(٣) سورة طه آية ٤٤ .

(٤) الهمع جـ ص ٣٣ ، الأشمونى جـ ٢ ص ٢٠٥ .

(٥) قاله كعب بن سعد الغنوى .

وقد أنكرها قوم منهم الفارسى ، وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى فى لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة : المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة .

إذا كان الجوب (بلعل) لغة فلا مجال لاعتراض الفارسى لأنها لهجة عربية استعملها العرب . وليس على هذا الاستعمال اعتراض لأننا نتلقى عنهم اللغة وكل ما يمكن قوله إنها لغة غير مشهورة ، فلذلك كان اعتراض الفارسى[1]

المسألة (٣٣)

لـــن[1]

يقول الخليل والكسائى إنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة وإصلها عنده (لأن) فكثر استعمالها وحذفت الهمزة تخفيفا فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنان فحذفت الألف من لا لسكونها وسكون النون بعدها وخلطت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذى وقع فيمهما حكم آخر يدلك على ذلك قول العرب : زيداً لن أضرب فلو كان حكم (أن) المحذوفة الهمزة مبقى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على أن لأنه يكون فى التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة وإذا كان من صلتها لا يجوز تقدمه عليها .

فهذا يدل على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا .

---

(١) هذا الخلاف لم يتعرض له الإنصاف ، والذى تعرض له الإنصاف الخلاف فى اللام من حيث الزيادة والأصالة .

(٢) لسان العرب جـ ٥٦ ص ٣٩٢ طبعة بيروت والمقضب جـ ٢ ص ٨ والبرهان جـ ٤ ص ٣٨٧ .

ويقول سيبوية : إنها بسيطة مستدلا بجواز : نحو : زيدا لن أضرب لأنها لو كانت مركبة من لا وأن لما جاز أن يتقدم (زيداً) لأن صلة أن لا يجوز أن تتقدم عليها .

ويرد الخليل على ذلك بما سبق أن قلناه من أنها صار لها بعد الامتزاج حكم ومعنى لم يكونا لها من قبل الامتزاج قياسا على (لولا) فإن (لولا) مركبة من (لو) وهى حرف امتناع ومن (لا) النافية وبعد التركيب صار لها معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره .

ويرى الفراء أن أصلها ــ لا ــ النافية فقلبت الألف نونا

وأرى أنها بسيطة حيث لا يوجد دليل على التركيب كما يقول الخليل . والخلاف شكلى لا ثمرة منه .

لن والنفى :

يقول السيوطى[1] : ثم مذهب سيبوية والجمهور أنها تنفى المستقبل من غير أن يشترط أن يكون النفى بها آكداً من النفى بلا ...

وذهب الزمخشرى فى مفصله إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل قال : لا أبرح اليوم مكانى فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم ووافقه على إفادة التوكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم (إن منعه مكابرة) .

وجاء فى البحر المحيط[2] عند تفسير قوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » قال الزمخشرى : واقتران الفعل بلن فى هذه الجملة دون لا وإن كانتا أختين فى نفى المستقبل لأن فى لن توكيدا وتشديداً .

ومن ذلك قوله تعالى : « لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له[3] »

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٤ .
(٢) جـ ٢ ص ٤٥٥ .
(٣) الحج آية ٧٣ .

اثر لن اللفظى :

تصب المضارع ، وما قيل من جزمها له ، والاستدلال على ذلك بقول الشاعر :

فلن يحْلِ للعينين بعدك منظر

وقول الآخر :

لنِ يخب الآن من رجائك من حَرّك من دون بابك الحلقـــــة

فهى لهجة

الفصل بين لن والفعل :

لا يجيز البصريون الفصل[1] بين لن والفعل بفاصل « ما » لأن « لن » محمولة على (سيفعل) .

وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيداً ولن زيداً أكرم ، وأجاز الفراء[2] الفصل بالقسم والفصل « بأظن » نحو : (لن أظن أزورك) بالنصب ، وبالشرط نحو (لن إن تزرنى أزورك) بالنصب وجوز الإلغاء والجزم جواباً .

ويقول أبو حيان : وأصحاب الفراء لا يجيزون الفصل بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لأن لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل . بل الفصل بين عوامل الأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء .

وأرى أن الفصل بين لن والفعل غير مستساغ ولم يسمع له شاهد من القرآن الكريم ولا من كلام العرب .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٤ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٤ .

أسلوب لن بين الخبر والإنشاء :

يرى الجمهور[1] أن أسلوب (لن) أسلوب خبرى .

ويرى ابن السراج وابن عصفور إلى أنها تأتى للدعاء مستدلين بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لاز لت لهم خالدا خلود الجبال

وقال الصبان[2] :

الدليل على أنها دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو (لازلت) وقال فى الهمع (وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندى لأن عطف الدعاء فى البيت قرينة ظاهرة فى أن المعطوف عليه دعاء لا خبر) .

وأرى ما رآه الجمهور من أن أسلوبها خبرى ، وما فهم أنه دعاء من (لن) تزالوا كذلكم ، فليس بدعاء فاثبات الاستقرار لحالتهم جاء من أن نفى النفى إثبات لأن زال تفيد النفى دخلت عليها (لن)

---

(١) اشمونى جـ ٣ ص ٢٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٣٤)

لــو[1]

يقول ابن مالك :

لو حرف شرط فى مضى ويقل إيلاؤه مستقبلا لكن قبل

لو تأتى للعرض : لو تأتى عندنا فتصيب خيراً ، وتأتى للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق ، وتأتى للتنمى نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : (لو أن لنا كرة) وتأتى مصدرية بمنزلة أن ولكنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد (ود) نحو : ودوا لو تدهن فيدهنون ، يود أحدهم لو يعمر ، ومن وقوعها بدونها قول قتيلة :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

وتأتى شرطية ولا يليها غالبا إلا ماضى المعنى . وفسرها سيبوية بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[2]

ورأى الشلوبين[3] أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق فى المضى كما دلت إنّ على التعليق فى المستقبل ، وتبعه فى هذا القول ابن هشام الحضراوى . ويقول ابن هشام الأنصارى فى التعليق على هذا الرأى : وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهى . يقول الزجاجى : أما لو فيمتنع بها الشيء لا متناع غيره[4] .

(١) المغنى تحقيق محيى الدين ج ١ ص ٢٥٥ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٣٢ ، ابن عقيم جـ ٢ ص ٣٠٣ تحقيق محيى الدين ، التصريح جـ ٢ ص ٢٥٥ .

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٣) المغنى تحقيق محيى الدين جـ ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٤) الجمل للزجاجى ص ٣٠١ .

ونص جماعة من النحويين غير من سبق ذكرهم على أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين . وهذا الرأى منقوض لأن جوابها قد يكون له أكثر من سبب ، فإذا تحقق نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، لم يتحقق إذا قلنا : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لو جود أكثر من سبب لوجود الضوء .

أما الرأى الذى يتفق وواقع التعبيرات : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط فى العموم كما فى نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، فلا يلزم انتفاؤه وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين ، وهذا الرأى أنسب الآراء حيث يتفق والنصوص الواردة .

بقيت مسألة تعرض لها ابن مالك فى قوله :

وهى فى الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن بها قد تقترن

أى أن « لو » الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن إن الشرطية كذلك لكن تدخل لو على أنّ واسمها وخبرها نحو : لو أن زيدا قائم لقمت ، وموضع أنّ وجملتها الرفع عند جميع النحاة .

قال سيبوية : إنها مبتدأ ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمستند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ويقدر مقدما ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرة . وأرى أن هذا الرأى أنسب الآراء لأنه لا يخرجها عن اختصاصها ، فالذى وليها فعل ، والمصدر من أن وصلتها فاعل .

الحرف المصدرى : لو :

يقول السيوطى[1] : لو التالية غالبا مفهم تمن ، واختلف فيها : فالجمهور أنها

---

(1) الهمع جـ ١ ص ٨١ .

لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها .

وذهب الفراء والفارسى والتبريزى وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب ، وخرجوا على ذلك : يود أحدهم لو يعمر[1] ودوا لو تدهن[2] مفهم تمن يشمل : ود ويود وأحب وأتمنى وأختار ، والمسموع ود ويود .

ومن استعمالها دون مفهم تمن نادرا : ما كان ضرك لو مننت وربما .... وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر .

ويقول الرضى[3] : ومن الموصول الحرفى لو .. إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن » وقول أمرىء القيس :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا على حرصا لو يسرون مقتلى

وصلتها كصلة (ما) إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان ، وقد يستغنى بلو عن فعل التمنى فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو : لو كان لى مال فأحج .. أى أتمنى وأود لو كان لى مال ، قال تعالى : « لو أن كرة فأكون من المحسنين[4] » .

ويقول ابن هشام[5] : لو حرف مصدرى بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو : ودوا لو تدهن ، يود أحدهم لو يعمر ألف سنة . ومن وقوعها بدونها قول قتيلة :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقل الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

(١) سورة البقرة آية ٩٦ .
(٢) سورة القلم آية ٩ .
(٣) الكافية جـ ٢ ص ٣٨٧
(٤) سورة الزمر آية ٥٨ .
(٥) المغنى جـ ١ ص ٢٦٥ تحقيق محيى الدين .

وقول أمرى القيس :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا على حراصاً لو يسرون مقتلى

وأرى أن وجهة نظر الجمهور غير كافية لأن السياق فى الآيات والنصوص الأدبية على المصدرية ، وملازمة التعليق — كما يدعى الجمهور — غير واضح فى الشواهد ، وما قالوه من أن (لو) فى قوله تعالى : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة — شرطية والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة يسره ذلك — تكليف ، وهو ما يقوله ابن هشام فى تعليقة على هذا التأويل .

المسألة (٣٥)

« ما » وأثرها فى إنّ وأخواتها

يقول ابن مالك :

ووصل ما بذى الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل

تتصل « ما » بإن وأخواتها فإذا كانت موصولة[١] أو موصوفة[٢] أو مصدرية[٣] فلا تأثير لها فى عمل إنّ وأخواتها كما أنها تكتب مفصولة عن إن . أما إذا كانت كافة فإنها تكتب متصلة بإن وأخواتها وتكف هذه الأدوات عن العمل وتهيئها للدخول على الفعل بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسم ، وإنّ إعمالها متفق على جوزا بقائه وبذلك نطق العرب قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفة فقد

(١) إن ما فى الحقل قطن .

(٢) إن ما مطيعا نافع .

(٣) إن ما فعلت حسن .

فقد روى بنصب (الحمام) على الإعمال وبرفعة على الإهمال . وجوز ابن مالك والزجاج وابن السراج[1] الإعمال والإهمال فى بقية الأدوات وذكر الزجاج أنه مسموع عن العرب وذلك أنه قال فى باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول : (إنما زيدا قائم) (ولعلما بكرا قائم) فيلغى ما وينصب بإنّ وكذلك أخواتها .

أما سيبوية والجمهور فيمنع العمل لزوال اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الأفعال نحو قوله تعالى : « قل إنما يوحى إلى أنما الهكم إله واحد » وقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » وقول امرىء القيس :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

وأرتضى رأى سيبوية لأن المأثور من الشواهد البليغة كالآيات القرآنية والشعر العربى وبخاصة المتدوال المألوف جاء بإلغاء العمل . كما أن العامل إذا زال اختصاصة ضعفت قدرته ، وما جاء به الزجاج من أن من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قائم ليس له مايؤيده من شعر العرب ونثرهم ، كما أن تعبير الزجاج نفسه يقول : (إن من العرب من يقول إنّ ذلك قليل نادر) .

نوع (ما) الكافة :

المأثور عن الكثير من النحويين أنهم يطلقون كلمة « الكافة » على (ما) هذه لأنها تكف إن وأخواتها عن العمل كما تسمى المتلوة بفعل والمهيئة لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل[2] كما يطلقون عليها الزائدة .

ويرى ابن درستوية[3] وبعض الكوفيين : أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم والإبهام وأن الجملة بعده مفسرة ومخبر بها عنه ورد

---

(١) الاشمونى جـ ١ ص ٢٨٤ طبعة احياء الكتب .
(٢) المغنى جـ ١ ص ٣٠٧ حاشية الدسوقى .
(٣) المغنى جـ ١ ص ٣٥٧ حاشية الدسوقى .

هذا بأنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها . ويرى جماعة من الأصوليين والبيانيين أن الكافة التى مع (إن) نافية وأن سبب ذلك إفادتها الحصر لأن إنّ للاثبات وما للنفى فلا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد لأنه تناقض ورد ابن هشام[1] على ذلك بأن ما يقل بنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين :

(أ) إذا ليست إن للاثبات وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل إن زيدا قائم أو نفيا مثل إن زيدا ليس بقائم ومنه « إن الله لا يظلم الناس شيئا » .

(ب) وليست (ما) للنفى بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ..

ونسب بعضهم القول السابق للفارس فى الشيرازيات ، والفارس لم يقل ذلك وإنما قال . إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير فى قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وقد سبق تدوين رأى الفارسى[2] :

وأرى أن (ما) الداخلة على (ليتما) زائدة للتوكيد إذا عملت معها ليت قياسا على (ما) التى يعمل مع وجودها حرف الجر كما فى قوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم » فما زائدة ورحمة مجرورة بالباء وأتى بها لمجرد التقوية المجردة عن غيرها من المعانى . أما (ما) التى تهمل معها هذه الحروف فهى (ما) الكافة عن عمل الجر كالمتصلة (برب) نحو قول الشاعر :

ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات

أما ما ذكر من أنها (كافة) فى جميع الحالات فالواقع ينقضة لأن ليت تعمل مع وجودها فكيف نسميها كافة وما قيل من أنها نافية فقد ردّ على ذلك ابن هشام ورده قوى مرض .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٥٢ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٨ .

المسألة (٣٦)

مَـــنْ[١]

الملاحظ بعد المتابعة أن (من) تأتى للعاقل ، وهذا فى الاستعمال المعهود لها حيث وردت فى كثير من النصوص القرآنية للعاقل كالآيات الآتية : « من بعثنا من مرقدنا[٢] » ، « فمن ربكما ياموسى[٣] » « ومن يغفر الذنوب إلا الله[٤] » « ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض[٥] » ومن ذلك قول الشاعر سويد بن كاهل اليشكرى :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع

وقد تستعمل فى غير العقلاء فى الأحوال الآتية[٦] :

١ - أن يكون الكلام فى شىء له أنواع متعددة مفصلة بكلمة من وفى تلك الأنواع العاقل وغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع[٧] .

٢ - أن يقع من غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، وحينئذ تشبهه بهم وتنزله منزلتهم فى استعمالاته ، نحو : هذا صوت جميل فمن صاحبه ، عند سماع بلبل يغرد مثلا .

٣ - أن يكون مضمون الكلام متجها إلى شىء يشمل العاقل وغيره ولكننا نراعى أهمية العاقل فنغليه على من سواه ، نحو : أيها الكون العجيب من فيك ينكر قدرة الله ؟

---

(١) المغنى جـ ١ ص ٣٢٨ .
(٢) يس آية ٥٢ .
(٣) طه آية ٤٩ .
(٤) آل عمران آية ١٣٥ .
(٥) سورة الحج آية ١٨ .
(٦) النحو الوافى جـ ١ ص ٣٤٨ .
(٧) سورة النور آية ٤٥ .

وبعد هذا العرض يبدو مجانبة زعم قطرب ـــ وهو وقوعها على غير من يعقل دون اشتراط ـــ للصواب .

وتقع من شرطية : من يعمل سوءا يجز به

واستفهامية : من بعثنا من مرقدنا

وموصولة : ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض

ونكرة موصوفة : ولهذا دخلت عليها رب نحو : قول سويد بن كاهل اليشكرى :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع

وقال حسان :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد إيانــــا

فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة . وقال الفرزدق :

إنى وإياك إذ حلت بأرجلنا كمن بواديه من المحل ممطور

أى كشخص ممطور بواديه .

وأجاز الكسائى زيادة من ، واستدل بقول الشاعر :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

أى والأثرون عددا ، وأنكر أن تكون نكرة إلا فى موضع يخص النكرات ، وخرج البيتين السابقين على الزيادة كهذا البيت .

وأنكر البصريون القول بزيادة من لأنها اسم والأسماء لاتزاد ، وأولوا البيت على أن من فيه نكرة موصوفة ، والتقدير : والأثرون من تعد عددا .

أما الكوفيون فمن السهل عليهم قبول قول الكسائى لأن قاعدتهم جواز زيادة الأسماء ، ومن ذلك :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمــــد إيانــــا[2]

---

(١) لم يعثر له على قائل درر ص ٧٠ .

(٢) لكعب بن مالك ، وقيل لحسان درر ص ٧٠ .

فيمن خفض غير . وقول الشاعر :

ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم[1]

وللرد على الكوفيين نقول إن الزيادة معهودة فى الحروف أما زيادة الأسماء فأمر غير معهود ، ويمكن تخريج الأبيات كما خرجها البصريون بأن من فى البيتين نكرة موصوفة أى على قوم غيرنا وياشاة إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر كما يقول ابن هشام للمبالغة .

المسألة (٣٧)

زيادة مِنْ[2]

وردت (من) زائدة فى كثير من الأساليب ، ولا يحكم بزيادتها عند الجمهور[3] إلا إذا كان مجرورها منفيا بأى حرف من حروف النفى أو النهى . كما فى الآيات الآتية : « وما من إله إلا إله واحد[4] » ، « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها[5] » ، « قل ما أسأ لكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين[6] » ، أو نهى نحو : لا تظلم من أحد ـــ أو استفهام بهل أو الهمزة كما فى قوله تعالى « فهل ترى لهم من باقية » زاد الفارسى[7] أو شرط كما فى قول زهير :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

---

(١) البيت لعنترة .

(٢) وردت زائدة فى مائة وتسع وثمانين آية .

(٣) الهمع جـ ٢ ص ٣٥ .

(٤) المائدة آية ٧٣ .

(٥) الانعام آية ٥٩ .

(٦) سورة ص آية ٨ .

(٧) الهمع جـ ص ٣٥ .

ويرى الأخفش[1] والكسائى وهشام جواز زيادتها دون قيد أو شرط فهى تزاد عندهم فى النفى والإيجاب ومع النكرة والمعرفة لصحة السماع بذلك فقد استدلوا بما حكى البغداديون فى قول العرب : قد كان من مطر ، حيث زيدت فى الموجب وبقوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم[2] » و « ولقد جاءك من نبأ المرسلين[3] » و « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم[4] » و « ولهم فيها من كل الثمرات[5] » وحديث « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » ويرى البصريون[6] أن (مِنْ) فى الآيات التى استدل بها الأخفش وصاحباه للتبعيض واسم إن فى الحديث ضمير الشأن .

وقد طال الجدال بالتأويل والتخريج بين الفريقين ولكل منهما وجهة نظر .

وأرى رأى الأخفش وصاحبيه لأن مصادر الأدلة : القرآن والحديث وكلام العرب وقد جاء بكل منها ما يؤيد هذا الرأى دون إخلال بالمفهوم والمعنى وفى اعتبار (مِنْ) زائدة قوة وتأكيد تزولان بالتأويل والتكلف فى التخريج ، وهناك من الأساليب ما يتنافى معناه مع التأويل ، فقوله تعالى : « ولنذ يقنهم من عذاب[7] غليظ » فى سبيل الرد على الكافر الذى قال : « وما أظن الساعة قائمة ولئن رجعت إلى ربى إن لى عنده للحسنى » فجاء الرد المؤكد وزيادة (مِنْ) « فلننبئن الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ » فالتعقيب هنا يتنافى مع ما ينبغى من قوة الرد من تأكيد يرد على الكافر الذى ينكر قيام الساعة وينتظر عند ربه الحسنى كما أنها زادت فى الإثبات فى تمييز كم الخبرية كما فى قوله تعالى : « وكم أرسلنا من نبى[8] » « وكم تركوا من جنات وعيون[9] » .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٣٥ .
(٢) نوح آية ٤ .
(٩) الأنعام آية ٣٤ .
(٤) النور آية ٣٠ .
(٥) محمد آية ١٥ .
(٦) همع الهوامع جـ ص ٣٥ .
(٧) فصلت آية ٥٠ .
(٨) الزخرف آية ٦ .
(٩) الدخان آية ٢٥ .

بقى أن نناقش مدلول النكرة فى حيز النفى وشبهة مع زيادة (من) يكاد يجمع علماء النحو على أن من النكرات ما يفيد مع زيادة من التنصيص على العموم وبدون زيادة مِنْ لا يفيد هذا التنصيص ووضحوا ذلك بما يأتى : فقد قالوا بجواز العبارة الآتية : ما جاءنى رجل بل رجلان ، لأن كلمة رجل هذه لا تفيد التنصيص على العموم بخلاف : ما جاءنى من رجل ، فلا يصح ، بل رجلان ، لأن كلمة رجل فى حيز (مِنْ) نصت على أن كلمة رجل أفادت نفى عموم الجنس ففائدة الزيادة هنا التنصيص على العموم وفى ذلك يقول الرضى[1] فهى أذن لتأكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة فى الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك . كما أن من النكرات ما يفيد فى حيز النفى وزيادة (مِنْ) التأكيد وهذه النكرات : (أحد ، ديار ، غريب » فمثل هذه الكلمات تفيد دون زيادة (مِنْ) النص على العموم والشمول وزيادة (مِنْ) يؤكد هذا المعنى بحسب مدلولها الأصلى .

ويقول الزركشى[2] : وما ذكرنا من تغاير المعنيين خلاف ما نص عليه سيبوية من تساويهما .

قال الصفار[3] : وهو الصحيح عندى وأنها مؤكدة فى الموضعين فإنها لم تدخل على : (ما جاءنى رجل) ألا وهو يراد به : (جاءنى أحد) لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع (أحد) ولم يثبت لها الاستغراق فيحمل هذا عليه فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

وواضح من هذه المناقشة أن هناك من يرى أن (مِنْ) فى مثل (ما جاءنى) من رجل ، غير زائدة لأنها أفادت معنى جديدا وهو التنصيص على العموم الذى لم يكن موجودا قبل هذا .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المفصل جـ ٨ ص ١٣ .

والواقع أن (مِنْ) زائدة ومؤكدة أُتِي بها بقصد النص على العموم كما يقول شارح المفصل[1] : وذلك أنه كما يجوز أن يقال ما جاءنى رجل ويراد به نفى واحد من النوع كذلك يجوز أن يقال ما جاءنى ماجاءنى رجل ويراد به نفى الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءنى أحد فإذا أدخل (مِنْ) فإنما ندخلها توكيدا وتقوية لأن عدم الاحتمال والنص على المعنى هو التوكيد بعينه .

المسألة (٣٨)

مـذ ومنـذ[2]

نتناول منذ من حيث إنها مركبة أو بسيطة ، ونتناولهما من حيث إنهما اسمان أو حرفان وإعراب ما بعدهما .

يقول الكوفيون : إن منذ مركبة ، فالفراء يرى أنها مركبة من (من) و (ذو) ويرى بعض الكوفيون أن أصل منذ من إذ فركبا وضم الذال للساكنين .

وغير الكوفيون يرون أنها مفردة وليست مركبة ، ومن حيث العمل فإن وليهما اسم مجرور فالجمهور على أنهما حرفا جر ، وبعض البصريين على أنها اسمان ، وإذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين ، لكن الخلاف فى ارتفاع ما بعدهما وذلك على أقوال :

الأول : لجمهور البصريين ... أنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما

الثانى : لأبى القاسم الزجاجى أنهما خبرا مبتدأين مقدمان .

الثالث والرابع : يقول الفراء وبعض الكوفيين إنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها والأصل مذ كان يومان ، واختاره السهيلى وابن مالك . وقال البعض : خبر لمحذوف .. أى رأيته من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ

(١) الهمع جـ ١ ص ٢١٦ ، الكافية جـ ٢ ص ١١٨ ، المغنى جـ ١ ص ٣٣٥ تحقيق محيى الدين .

مركبة من كلمتين من ذو الطائية ، أما إذا وليهما الجملة الفعلية أو الاسمية[٢] فقيل إنهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل إلى الجملة ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل مبتدآن فيجيب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر .

الخلاف حول التركيب وعدمه لا أثر له ، ومن رأيى منذ بسيطة وليست مركبة كما أن الاتجاه إلى أنهما اسمان اتجاه سليم جريا لهما على نظام واحد سواء كان ما بعدهما مجروراً أم مرفوعا فهما ظرفان ، وفى حالة جر ما بعدهما فالجر بالإضافة وهى حالة رفع المفرد مضافان لجملة حذف أحد ركنيها ــ اسمية أو فعلية ــ وبذلك تلتزم إعرابا وحدا فى حالة الجر وإعرابا واحدا فى حالة الرفع .

---

(١) ومن مثلة مجى الجملة الاسمية بعدها قول الأعشى :

وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

والفعلية قول يزيد بن المهلب :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشياء

وقول أبى ذؤيب :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

المسألة (٣٩)

مهما .. بسيطة أم مركبة

يقول البصريون[١] إنها (ماما) الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، وقال الكوفيون : أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبوية . وقال أبو حيان[٢] : إنها بسيطة لأن التركيب لم يقم عليه دليل ، وقال الدماميني : وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ، ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف . وقال الزجاج[٣] هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية ، قال الرضي : وفيه بُعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد .

والقول بأنها مركبة تكلف ، لأنه — كما هو معلوم — لا دليل عليه وإنما هو اجتهاد من النحويين لا يفيد .

(١) الأشموني جـ ٤ ص ١٢ .
(٢) الصبان جـ ٤ ص ١٢ .
(٣) الكافية جـ ٣ ص ٢٥٤ .

المسألة (٤٠)

نون الوقاية[1] ـ هل يستغنى عنها ؟

يقول ابن الحاجب[2] :

ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى ، ومع المضارع عاريا عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخير ، ويختار فى ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط ، وعكسها لعل .

ومقتضى كلام ابن الحاجب ما يأتى :

١ - لزوم النون مع الماضى والمضارع العارى عن نون الإعراب .

٢ - جواز وجود النون بلا ترجيح مع لدن ، وإن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، والمضارع الذى لحقته نون الإعراب .

٣ - ترجيح وجود النون مع ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط .

٤ - ترجيح تركها مع لعل .

ويقول الرضى فى شرحه لنص ابن الحاجب :

١ - حذف النون من لدن لا يجوز عند سيبوية والزجاج إلا لضرورة ، وعند غيرها الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السعة ، وذلك للمحافظة على سكون النون اللازم .

٢ - وجود النون جائز مع إن ، وأن ، وكأن ، ولكن .

٣ - المشهور فى ليت عدم جواز حذف النون معها إلا لضرورة الشعر لا فى السعة كذا قال سيبوية وغيره ، وكذلك ليس . ومن الحذف مع ليت قول زيد الخليل :

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ ، المعضل جـ ٣ ص ١٢٤ ، المغنى تحقيق محيى الدين جـ ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ .

كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد بعض مالى

ومن الحذف مع ليس قول الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيس إذا ذهب القوم الكرام ليسى

٤ – أما من ، عن ، وقد ، وقط ، فقد قال الجزولى : الإثبات فيها هو الأشهر ، وعند سيبوية الحذف فى هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا فى الشعر كقول الشاعر[١] :

أيها السائل عنهم وعنـى لست من قيس ولا قيس منى

٥ – أما لعل وبجل فالحذف أولى ، ومن ذلك قوله تعالى : « لعلى أبلغ الأسباب » .

٦ – أما اسماء الأفعال فيجوز إلحاقها كما يجوز تركها لأنها ليست أفعالا .

وقد ذكر الكوفيون[٢] فى فعل التعجب إسقاط النون نحو : ما أقربى منك ، وما أحسنى وما أجملى . قال السيرافى[٣] : لست أدرى عن العرب حكوا هذا أم قاسوه على مذهبهم فى أفعل زيدا لأنه عندهم اسم فى الأصل .

وبهذا تبدو مواضع نون الوقاية واضحة ، ورأى سيبوية فى جميع أحوالها أرجح ومتفق مع النصوص .

---

(١) يقول ابن يعيش : هذا البيت من الشواهد التى لايعرف قائلها جـ ٣ ص ١٢٥ المعضل .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ٢٣ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٤١)

هـــلم

هلم عند بنى تميم يلحق الضمائر[١] فإنهم يقولون هلم هلمى ، هلما ، هلموا ، هلممن ، فهى عندهم فعل لا أسم فعل[٢] ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمنّ . قال سيبوية وقد تدخل الخفيفة والثقيلة ـــ يعنى على هلم ـــ قال لأنها عندهم بمنزلة رد ، وردا ، وردى ، وردوا ، واردذن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى : « قل هلم شهداءكم[٣] » والقائلين لإخوانهم هلم إلينا[٤] . وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

قال البصريون[٥] : هلم مركبة من ها التنبية ولَمّ التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج . وقال الفراء[٦] مركبة من هل التى للزجر ، وأم بمعنى اقصد . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا بها فقالوا لم بمعنى احضر ، ومنه (هلم شهداءكم) أى أحضروهم .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) يقول ابن يعيش : والمسلم أن بنى تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة فهى عندهم اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب آية ١٨ .

(٥) الهمع جـ ٢ ص ١٠٦ .

(٦) المصدر السابق .

يقول ابن يعيش : (وهى تكون على وجهين : متقدمة وغير متقدمة فالمتقدمة نحو قولهم هلم زيدا يعنى قربه وأحضره ، فتكون كهات ، قال الله تعالى : « هلم شهداءكم » وغير المتقدمة كقولك : هلم يازيد إيت ، قال تعالى : « هلم إلينا » فعداه بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة ومتعدية) .

اسم الفعل يلزم ضيغة واحدة ويجرى مجرى الأفعال ، وإذا ألحق به بنو تميم الضمائر فمعنى هذا أن كلمة هلم فعل وليست اسم فعل كما يقول ابن يعيش ، والقول بأنها مركبة تخمين بغير دليل ، فالتعبير وارد عن العرب كلمة واحدة فما الدليل على ادعاء التركيب ؟

المسألة (٤٢)

هل تأتى الواو زائدة[١]؟

قال الكوفيون والأخفش : وتكون زائدة نحو : (حتى إذا جاءوها وفتحت ابوابها[٢] وقال لهم خزنتها) ، فلما أسلما وتله للجبين وناديناه[٣] إحدى الواوين فى الآيتين زائدة إما الأولى وأما الثانية .

وقال غيرهم : لا تزاد وهى فيها عاطفة والجواب محذوف ، أو حالية فى الأولى .. أى جاءوها وقد فتحت أبوابها من قبل إكراما لهم من أن يقفوا حتى تفتح لهم .

وأثبت الحريرى وابن خالوية واو الثمانية .. قالا : لأن العرب إذا عدوا قالوا : .. ستة ، سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وما بعدها مستأنف ، واستدلوا بقوله تعالى : «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم — إلى قوله : وثامنهم » وفى آية

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٣٠ .
(٢) سورة الزمر آية ٧٣ .
(٣) سورة الصافات آية ١٠٣ .

الجنة : « وفتحت أبوابها لأن أبوابها ثمانية » ، بخلاف آية جهنم « لأن أبوابها سبعة »

وقال ابن هشام[1] الثامن واو دخولها كخروجها وهى الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » بدليل الآية الأخرى : « حتى إذا جاءهاوها فتحت أبوابها » وقيل هى عاطفة والزائد الواو فى قوله تعالى : « وقال لهم خزنتها » وقيل هما عاطفتان . ثم يقول : والزيادة ظاهرة فى قول الشاعر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمة حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقول الآخر :

ولقد ومقتك فى المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغينى

والواضح من تردد ابن هشام بين الزيادة والمعطف أن زيادتها ليست نصا ، كما أن زيادتها فى الآيتين محتملة ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، ولهذا أرى أنها عاطفة ويفهم جواب الشرط من السياق .

(١) المغنى حاشية الأمير/ ١ / ٣٥ .

المسألة (٤٣)

هل تعطف الواو عاملا محذوفا على آخر مذكور ؟

يقول ابن مالك[١] : ومما تختص به الواو عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل ظاهر يجمعها معنى نحو قوله تعالى : تبوءوا الدار والإيمان[٢] وأصله واعتقدوا الإيمان لأن فيه وفى تبوءوا معني لازموا وألفوا . وقولب الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا أى وسقيتها والجامع الطعم

وقول الآخر :

وزججن الحواجب والعيونا أى وكحلن العيونا والجامع التحسين

وجعلة الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدم لتعذر العطف ، وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه ، فيقدر : آثر الدار والإيمان ونحوه . قال أبو حيان : فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا .

وقال ابو حيان فى الارتشاف : الذى أختاره التفصيل ، وذلك أنه صح نسبة العامل الظاهر الأول لما يليه حقيقة فالإضمار متعين فى الثانى لأنه أكثر من التضمين نحو : يجدع الله أنفه وعينه . أى ويفقأ عينيه ، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة ، وإلا ـــ أى وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة فالتضمين متعين فى الثانى لتعذر الإضمار نحو : علفت الدابة تبنا وماء .. أى أطعمها أو غذوتها .

والأكثر على أن التضمين ينقاس[٣] وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى لهما ، ومنع بعضهم قياسه .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٣٠ .

(٢) سورة الحشر آية ٩ .

(٣) ومن هؤلاء الكوفيين ، كما أن المجمع وافق على أنه قياس لاسماعي ـ النحو الوافى جـ ١ ص ٥٥٢ .

ورأى أبى حيان يستحق التقدير والتفضيل ، وذلك أنه يعتمد فى كثير من آرائه على التفكير الذى يدعو للاحترام ويبعد عن التقدير والتأويل إلا للضرورة ، فلم يلجأ إلى التقدير إلا بعد أن تعذر التضمين .

المسألة (٤٤)

اختصاص الواو بعطف مالا يستغنى عنه

ويقول السيوطى[١] تختص الواو بعطف مالا يستغنى عنه نحو : اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، وأما قول امرى القيس :

بين الدخول فحومل فتقديره بين نواحـــى الدخـــول

واجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو .

ومن الجلى فى هذه الأمثلة أن العامل فيها يتطلب المشاركة والمصاحبة لأنه لا يكون إلا من اثنين ، والواو تختص بذلك ، فرأى الكسائى فى جواز العطف بالفاء وثم وأو يتنافى مع ما يقتضيه العمل ، لأن كل حرف من الثلاثة له اختصاص ومعنى يخالف ما تختص به الواو .

(١) الهمع جـ ٢ ص ١١٩ .

المسألة (٤٥)

هــل الواو ترتب ؟

ذهب[١] بعض الكوفيين إلى أنها ترتب[٢] ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو ترتب غير صحيح .

وجاء فى الهمه أن الواو لمطلق الجمع .. أى الاجتماع فى الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما فى زمان أو سبق أحدهما[٣] . وقال قطرب والربعى وهشام وثعلب وغلامة أبو عمر والزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينورى هى للترتيب[٤] ، قالوا : لأن الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا ، والترتيب فى الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين فى شرح أبى حيان رد به على ادعاء السيرافى وغيره إجماع البصريين والكوفيين على أنها لاتفيده ، ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستورية ، ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطه » مع قوله فى موضع آخر : « وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا » والقصة واحدة .

وقال ابن كيسان[٥] هى للمعية حقيقة واستهمالها فى غيرها مجاز ، قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحولها أن تكون للجمع فى كل حال حتى يكون فى الكلام ما يدل على التفرق .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٩١ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ١٢٩ .

(٣) فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء أنهما جاءا معا أو زيد أولا أو آخرا ، ومع ورودها فى المصاحبة فأغبيناه وأصحاب السفينة . وفى السابق ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وفى المتأخر كذلك : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك .

(٤) الهمع جـ ٢ ص ١٢٩ .

(٥) الهمع جـ ٢ ص ١٢٩ .

وعكسه الرضى فقال : لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهى فى أصل الوضع للترتيب .

وقال ابن مالك[1] المعية فيها أرجح من غيرها ، والترتيب كثير وعكسه قليل . قال أبو حيان[2] (وهو قول مخترع مخالف لمذهب الأكثرين وغيرهم) .

وبمتابعة الواو فى كثير من الشواهد وجدت أنها تفيد مطلق الاشتراك والجمع فى المعنى بين المتعاطفين ، ولا تختص بترتيب ، فقد تعطف مصاحبا للمعطوف عليه فى الحكم وقد تعطف متأخرا فى الحكم ، وقد تعطف متقدما حسب القرينة والمقام ، فالمصاحب كما فى قوله تعالى : « فأنجيناه واصحاب السفينة » والمتأخر على متقدم نحو قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم » والمتقدم على متأخر نحو قوله تعالى : « كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله » .

المسألة (٤٥)

وسـط

يندر فيه التصرف (وسط) ساكن الوسط ، قال ابن مالك : تجرده من الظرفية قليل لا يكاد يعرف ، ومنه قول الشاعر يصف سحابا :

وَسْطَ كاليراع أو سُرُوج المجدل طورا يخبـو وطـورا ينير[3]

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لعدى بن زيد العبادى : اليراع : ذباب يرى بالليل كأنه زنار ، المجدل : القفز العينى جـ ٢ ص ١٣١ .

فوسط مبتدأ خبره كاليراع ، أما وسط المتحرك السين فاسم ، قال فى البسيط : جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف ، فالأول نحو : زيد وسط الدار ، الثانى نحو : ضربت وسطه[١] .

وقال الفراء[٢] : إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو : قعدت وسط القوم ، وإن لم تحسن فاسم نحو : احتجم وسط رأسه ، ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن لسكون أحسن فى الظروف ، والتحريك أحسن فى الاسم . وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين ، إلا أن ثعلب قال : يقال وسط ـ بالسكون فى المتفرق الأجزاء نحو وسط الأقوام ، ووسط ـ بالتحريك ـ فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو وسط الرأس ، وتابعه المزروقى . قال أبو حيان : وقول الفرزدق :

أتته بمجلوم كأن جبينه صلابة ورس وسطها قد تغلقا[٣]

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعمالها فيما لا تتفرق أجزاؤه وهو الصلابة .

رأى الفراء أنسب لأنه يوحد الاستعمال ويقدر المعنى لأنه يمكن إدراك المعنى المقصود من الكلمة دون الاعتماد على ضبط بنيتها .

---

(١) وجاء بكتاب بكتاب (مختصر فى النحو) لأبى على الأصبانى تحقيق الدكتور عبد الحسين القبلى ـ كلية الآداب جامعة العراق باب وسْط ووسَط : اعلم أن وسطا إذا كان اسما فتحت السين منه وأجريت الإعراب عليه فى كل وجه ، وإذا كان ظرفا أسكنت السين ونصبته أبدا (مجلة المورد ـ المجلد الثالث ـ الجمهورية العراقية) .

(٢) الصبان جـ ٢ ص ١٣١ .

(٣) المجلوم : الشعر الذى أزيل بالجلم أو الجلمين مثنى سمى به مفرد ، والصلابة بفتح الصاد الحجر الأملس ، تفلق : تشقق . الورس : نبت أصفر يصبغ به .

الباب الثالث

ركنا الجملة

البـــاب الثـالث

ركنا الجمـــلة

الحديث فى ركنى الجملة

الفصـــل الأول

الجملة الاسمية والعوامل التى تدخل عليها

المسألة (٤٧)

رافع المبتدأ والخبر(١)

يرى سيبويه والجمهور أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء ورافع الخبر(٢) المبتدأ وقيل العامل فى الخبر هو الابتداء أيضا لأنه طالب لهما وعليه الأخفش وابن السراج والرمانى ورد بأن أقوى العاملين وهو الفعل لا يعمل رفعين .
وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا .

وذهب الكوفيون(٣) إلى أنهما ترافعا كأدوات الشرط عاملة معمولة وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندى(٤) وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور : اختلف فى الابتداء فالأصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقبل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه معرى منها .

هذا الخلاف لا أثر له فى الإعراب ولا فى المعنى لذلك أرى أن ترجيح رأى على آخر والجرى وراء العلة والسبب لا فائدة منه .

---

(١) همع جـ ١ ص ٩٤ .

(٢) وهذا رأى ابن مالك :

ورافعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدا

(٣) قال فى الكافية جـ ١ ص ٨٧ : وقال الكسائى والفراء يترافعان وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد أيضا ، وقال فى المفصل جـ ١ ص ٨٤ : مثل ذلك ومثل بالعاملين اللذين يعمل أحدهما فى الآخر بقوله تعالى : « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأى وكذلك « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة » والرد على ذلك بإسهاب فى المفصل .

(٤) السيوطى .

المسألة (٤٨)

الخبر المفرد الجامد نحو : (زيد أسد) هل يتحمل[1] ضميراً ؟

زعم الكسائى أنه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرمانى قال ابن مالك وهى دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو .

وقال فى الكافية[2] ..... وأما الجامد فإن كان مؤولا بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله أى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً عن الخبر وإن لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافاً للكسائى فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك يتصف بالأخوة . وهذا زيد أى متصف بالزيدية أو محكوم عليه بكذا وذاك لأن الخبر عوض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن فلابد من رابط وهو الذى يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله متحمل لضمير على هذا عند الكسائى لكنه لم يشابه الفعل فلم يرفع الظاهر كالمشتق ..... أما المشتق فهو متحمل الضمير اتفاقاً .

يقول ابن يعيش[3] : (ثم المفرد على ضربين يكون متحملا للضمير وخاليا منه فالقسم الأول الذى يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والدليل على تحملها الضمير أنك لو أوقعت موقع الضمير ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه . وحسن وجهه . وأما القسم الثانى وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار وذلك إذا كان الخبر اسما

(١) همع جـ ١ ص ٩٥ .

(٢) جـ ١ ص ١٧٠ .

(٣) الفصل جـ ١ ص ٨٧ .

محضاً نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك فهذا ما لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عارض الوصفية ......

وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الرومانى من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا : إنه وإن كان اسما جامدا غير صفة فإنه فى معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهو القرابة ومعنى الغلامية وهو الخدمة وهذه المعانى أفعال .

وأرى أن الخبر المفرد قد يكون جامدا غير مؤول بالمشتق وذلك إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة كما إذا رأيت أسدا فى حديقة الحيوانات فقلت هذا أسد فمثل هذا الاستعمال لا يراد بكلمة أسد فيه الشجاع وإنما أريد به حقيقة الأسد ومثل هذا الجامد لا يتحمل ضميراً وإن خالف هذا رأى الكسائى الذى يقول : بأن الجامد يتحمل الضمير بلا تفصيل .

وأما الجامد الذى يؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير وذلك إذا قلنا هذا أسد للرجل الشجاع وإنما المراد الحكم على المشار إليه بالشجاعة . وقد أيد هذا أبو حيان بقوله : بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكداً .

كما أن الفارق بين الجامد والمشتق أن المشتق يرفع الضمير والظاهر مثله مثل الفعل . أما الجامد فباتفاق لا يرفع الظاهر وهذا دليل على أنه لا شبه بينه وبين الفعل .

المسألة (٤٩)

إذا وقع الظرف خبرا[1]

اختلف فى عامل الظرف والمجرور :

يقول السيوطى : (الأصح أنه كون مقدر . وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه إبن أبى العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وقيل المخالفة وعليه الكوفيون . ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن يكون عامله لأن العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا ، فالمعنوى الأضعف أولى .

وعلى الرأى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل وقد رجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر الإفراد وقد صرح به فى قول الشاعر[2] :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن   فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ولتبعيته فى بعض المواضع وهو ما لا يصح فيه الفعل نحو : (أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا عندك زيد) لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل .

ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشرى والفارسى تقدير الفعل لأنه الأصل فى العمل ولتبعيته فى الصلة[3] ، وأجيب بأنه فى الصلة وقع موقع الجملة وفى الخبر موقع المفرد فإن قدرت اسم الفاعل كان الخبر مفرداً وإن قدرت الفعل كان جملة فلا تخرج عن القسمين ، وقيل هو قسم برأسه وعليه ابن السراج .

---

(١) همع جـ ١ ص ٩٨ .

(٢) درر جـ ١ ص ٧٥ .

(٣) يقول ابن [illegible] : الظرف والمجرور لابد لهما من متعلق والأصل أن تتعلق بالفعل ، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذى هو الفعل أولى .
المفصل جـ ١ ص ٩٠ .

المسألة (٥٠)

هل الخبر الظرف أو العامل فيه

ذهب ابن كيسان[١] إلى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجاز وتابعه ابن مالك[٢] .

وذهب الفارسى وابن جنى[٣] إلى أنه الظرف حقيقة ، وأن العامل صار نسياً منسياً .

ويقول ابن يعيش[٤] : (واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً فليس الظرف بالخبر على الحقيقة ، وإنما الظرف معمول الخبر .

والتقدير فى (زيد عندك) زيد استقر عندك . فهذه هى الأخبار فى الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وحذف استقر ايجاز .

ويقول أيضاً[٥] : وإذا قلت : زيد عندك ، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ، وفيه ضمير ، والظرف وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وإذا قلت : زيد فى الدار فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار والجار والمجرور والضمير المنتقل إليه فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وذهب الكوفيون[٦] : إلى أن الظرف ينتصب بالخلاف لأنك إذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد فهو منصوب بالخلاف بخلاف زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٩٩ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المفصل جـ ١ ص ٩٠ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) المصدر السابق .

ثم يقول بعد ذلك :

وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثانى ، لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضا .

وهذا التحليل من ابن يعيش لرأى الكوفيين معقول ومقبول .

المسألة (٥١)

الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى

إذا كان الظرف معرفة وكان واقعا فى جميعه جاز رفع الظرف ونصبه بالإجماع نحو : صيامك يومُ الخميس بالوجهين .

يقول السيوطى[١] : والنصب هو الأصل والغالب .

أما إذا كان الظرف نكرة فالكوفيون يوجبون الرفع نحو : (ميعادك يوم أو يومان) ، قال تعالى : « غدوها شهر ورواحها شهر[٢] » « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا[٣] » .

والبصريون يجيزون[٤] مع الرفع والنصب والجر بفى . وكذا إن كان معرفة ولكنه واقع فى أكثره كقوله تعالى : « الحج أشهر[٥] » وإن وقع فى بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين فى النكرة والمعرفة .

يقول السيوطى[٦] : والنصب أجود وقد روى بالوجهين قول النابغة :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف[٧] الأسود

---

(١) همع جـ ١ ص ٩٩ .

(٢) سورة سبأ آية ١٢ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) الكافية جـ ١ ص ٩٤ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) همع جـ ١ ص ٩٩ .

(٧) الغداف = غراب القيظ .

ويبدو من هذا العرض أن البصريين يجيزون الرفع والنصب فى الجميع وهو رأى حسن لأن التفريع والتقسيم شاقان والجواز المطلق رخصة يحسن الأخذ بها .

المسألة (٥٢)

إذا قلت اليوم الجمعة[١]

جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا[٢] كالسبت والعيد والفطر والأضحى والنيروز فإن فى الجمعة معنى الإجماع وفى السبت معنى القطع وفى العيد معنى العود وفى الفطر معنى الإفطار وفى الأضحى معنى التضحية وفى النيروز معنى الإجماع .

(وكذا اليوم يومك أو أمرك)

وأما الأحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه إلا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شىء .

وأجاز الفراء وهشام النصب فى ذلك أيضاً بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الأحد والاثنين .

وواضح أن التفرقة بين يومى الجمعة والسبت وبين أيام الأسبوع الأخرى صعبة وأن التضمين الذى يتحدث عنه النحاة بعيد المراعاة عند التحدث فالمتحدث قطعا لم يقصد حين يقول : اليوم السبت أو اليوم الجمعة أن السبت فيه معنى القطع وأن الجمعة فيه معنى الاجتماع ، ولذلك فإنى أرى أن التفرقة تكلف وأن رأى الفراء وهشام أولى بالاتباع تيسيرا وتوحيدا للقاعدة .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٠٠ الكافية جـ ١ ص ٩٦ .

(٢) قوله مما تضمن عملا كالسبت يشير إلى معنى السبت فى اللغة العبرية وفى اللغة العربية أيضاً إذ معناه فى العبرية الراحة وهى تقتضى الاجتماع للأهل ، وجاء فى القرآن « ويوم يسبتون لا تأتيهم » (أى الحيتان) بمعنى أنهم يوم يستريحون لا تأتيهم حيتانهم

المسألة (٥٣)

خبر « لولا »

أطلق الجمهور[١] وجوب حذف الخبر ولحنوا المعرى فى قوله :

« يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا »

وقيده الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أنه يجب نحو : (لولا زيد سالمنا ما سلم) ومنه قول الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد ابراهيم » فإن دل عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو : (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) ومنه بيت المعرى السابق .

والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كون مطلق قال ابن أبى الربيع : أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ، ولولا زيد جالس لأكرمتك . وهذا لم يثبت بالسماع ، والمنقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد .

قال السيوطى[٢] : والظاهر أن الحديث حرفته الرواية بدليل أن فى بعض الروايات لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة .

وذهب قوم[٣] إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب[٤] .

وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع لاختصاصه بالاسم .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٠٥ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٠٥ .

(٣) ابن الطراوة جـ ١ ص ٢٧٤ . المغنى جـ ١ تحقيق محيى الدين .

(٤) يقول الرضى : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية من العائد إلى المبتدأ فى الأغلب كما فى لولا على هلك عمرو فخبره محذوف وجوبا جـ ١ ص ١٠٤ كافية .

وذهب الكسائى إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أو نحوه لظهوره فى قول الشاعر :

« لا زعمت أسماء ألا أحبها فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى[1] »

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم يوجد أو لم يحضر .

لقد أطلق الجمهور وجوب الحذف دون نظر إلى ما ورد من الشواهد ، والشواهد الواردة فى نص قرآنى هو قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين » وحديث الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست الكعبة على قواعد ابراهيم » .

وقول المعرى :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

وفى سبيل التعصب للرأى أول الجمهور هذه النصوص فقالوا فى الآية الكريمة : إن الظرف متعلق بالفعل .

وقالوا فى الحديث : إنه مروى بالمعنى . ولحنوا المعرى فى البيت .

وخرجوا قول الإعرابية :

فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه[2]

على أن الجملة اعتراضية أو حالية .

وهذا منطق غريب لأن المفروض أن النص مصدر التقعيد ولا يصح اللجوء إلى التأويل لمطابقة القاعدة .

ولهذا فإنى أؤيد رأى الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك لأن رأيهم يتفق مع الشواهد .

---

(١) لم يعرف قائله درر جـ ١ ص ٧٧ .

(٢) فى رواية :

فوالله لولا الله لا رب غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه

ومن ذهب إلى أن الجواب هو الخبر فرأيه لا يتفق مع الواقع لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة ، وإذا قلنا لولا محمد لأكرمتك لا يصح هذا لأن جملة (لأكرمتك) لا تتم الفائدة بوقوعها خبرا عن محمد كما أن جملة الجواب قد تخلو من العائد نحو : لولا محمد لهلك عمر .

أما رأى الكسائى ففيه تكلف لأن تقدير الفعل لا يحتاج الكلام إليه لأن الكلام تام ومفيد دون تقدير ، كما أن القول بأن لولا نابت مناب الفعل فلسنا أيضا بحاجة إلى هذا التقدير لأن المبتدأ مرفوع بالابتداء كما هو معروف .

المسألة (٥٤)

جملة الخبر

يشترط فى جملة الخبر أن يكون بها رابط كما يشترط فيها أن تكون غير ندائية فلا يصح : على يا هذا ، وأن تكون غير مبدوءة بكلمة لكن أو بل أو حتى لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضى كلاما مفيدا قبلها فالاستدراك بكلمة (لكن) لا يكون إلا بعد كلام سابق وكذلك الغاية بكلمة (حتى) والإضراب بكلمة (بل) .

ويجوز أن تكون قسمية خلافا لثعلب[١] نحو القوى والله ليهزمن عدوه ومن ذلك قوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا[٢] » ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم فى الصالحين[٣] » .

كما يجوز أن تكون إنشائية طلبية وغير طلبية ، فالطلبية نحو : (المنزل نظفه)

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٩٦ .
(٢) سورة العنكبوت آية ٦٩ .
(٣) سورة العنكبوت آية ٩ .

ومنع ذلك ابن الأنبارى(١) بحجة أنها لا تحتمل الصدق والكذب ، والخبر صفة . كذلك ورد بأن المفرد يقع خبراً إجماعا ولا يحتمل ذلك .

وبالسماع قال تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ، القارعة ما القارعة » . وقال الشاعر :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعـة وغـرام(٢)

وغير الطلبية نحو : الخير لعله قادم ، والمخلص نعم الصديق ، والظالم بئس الحاكم .

ومنع الكوفيون(٣) الجملة المصدرة بإن المكسورة نحو الصديق إنه مخلص . ورد ذلك بالسماع . قال تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور(٤) » . وقا أعرب ابن يعيش(٥) جملة « إن ذلك لمن عزم الأمور » خبر من .

المسألة (٥٥)

الروابط فى الجملة الخبرية

.. [١]من بين الروابط تكرار المبتدأ بلفظه نحو : « الحاقة ما الحاقة » ، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم والتهويل ، وقيل إنه يختص بذلك ولا يجوز فى غيره ، وقيل يختص بالضرورة ولا يجوز فى غيرها ، وقيل يجوز فى الاختيار بضعف وعليه سيبويه .

وقال الإمام الرضى[٢] : لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من أن تكون هى المبتدأ معنى أولا فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما فى ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكما فى كقولك : مقولى زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو وإن لم تكن إياه فلابد من ضمير ظاهر أو مقدر ، وقد يقام الاسم الظاهر مقام الضمير ، وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هى الضمير ...

وهذا الضمير الرابطة ــ يجوز حذفه قياسا فالقياس فى موضع وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو : (البر الكر بستين) أى الكر منه لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا .. قال الفراء : وتحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولا به والمبتدأ كل .

قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع[٣]

وقال :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود[٤]

---

(١) همع جـ ١ ص٩٧ .

(٢) الكافية جـ ١ ص ٩١ .

(٣) لأبى النجم العجلى خزانة ٣٦٣ .

(٤) لا يعرف قائله .

والسماع فى غير ذلك . أما فى المجرور فنحو قوله تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » . أى إن ذلك منه ، وأما فى المنصوبات فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظا ، قال الشاعر :

فاقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

أو بصفة محلا نحو : (أنا زيد ضارب) ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافاً للكوفيين .

وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة .

وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان فى معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » أى ماهى ، وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول .

قال الشاعر :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر[1]

بجر (منسئ) فإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ .

وقال الآخر :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا[2]

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده .

وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول فى الشعر كان أو فى غيره ...

يبدو بعد العرض السابق أن الخلاف يدور حول نقطتين :

الأولى : أن وضع الظاهر موضع المضمر يجوز إذا كان للتفخيم أو التهويل وفى غير ذلك يشترط سيبويه لذلك شرطين : أحدهما : أن يكون ذلك فى الشعر ، ثانيهما : أن يكون بلفظ الأول كما فى قول الشاعر : لعمرك ...

---

(١) للفرزدق .

(٢) لعدى بن زيد .

وكما فى قول الشاعر الآخر : لا أرى الموت يسبق الموت شىء
وإذا لم يكن فى الشعر وبلفظ الأول لا يجوز .

وقال الأخفش : إن ذلك جائز فى الشعر وفى غيره وإن لم يكن بلفظ الأول بأن كان بمعناه نحو : الأسد ما الغضنفر .

ورأى الأخفش يسير مع طبيعة الأشياء لأنه لا فرق فى الاستعمال بين السيف ما السيف وبين السيف ما المهند ، والمهند هو نفس السيف ، وما الفرق بين أن يكون هذا فى الشعر وبين أن يكون فى النثر مادام الأسلوب معبرا ومفهوما .

النقطة الثانية : فى حذف المجرور والمنصوب سماعا ، فالأول كما فى قوله تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » .

والمنصوب كقول الشاعر[1] :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

وقد خص الكوفيون المنصوب بالشعر وهذا أيضاً تكلف بلا مبرر لأنه لا فرق بين الشعر والنثر فى التعبيرات السهلة ، فلو قلت مثلا : (الرسالة كتبت) أسلوب جائز الاستعمال ومستعمل فعلا مثله كمثل (وثوب أجر) .

وإن كان المعروف فى لغة العرب أنه يتجوز فى الشعر ما لا يتجوز فى غيره .

(١) البيت لأمرئ القيس خزانة جـ ١ ص ٣٧٤ .

المسألة (٥٦)

استتار[1] الضمير وظهوره

إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو زيد هند ضاربته أى هى :

قال أبو حيان[2] : وليس كما ادعاه من الإجماع ففى الإفصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن نقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون ضاربا عائدا على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيداً .

وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم لا نحو زيد هند ضاربها هذا مذهب البصريين .

وجوز الكوفيون[3] الاستتار فى حالة الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذى عين ناظرة إليك أى هى وبقول الشاعر :

قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

أى بانوها هم وبقراءة أبى عبلة إلى طعام[4] غير ناظرين إناه بجر غير أى أنتم أو بقراءة فظلت أعناقهم لها خاضعين[5] أى هم وتأول البصريون كل ذلك وأمثاله .

وأرى أن الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وكان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز إبرازه ، وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه .

---

(١) همع جـ ١ ص ٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قراءة ابن أبى عبلة سورة الأحزاب آية ٥٣ .

(٥) سورة الشعراء آية ٤ .

المسألة (٥٧)

دخول الفاء فى الخبر[١]

جائز وذلك فى صور :

أحدها : أن يكون المبتدأ ال الموصلة بمستقبل عام نحو : « الزانية والزانى فاجلدوا ، والسارق والسارقة فاقطعوا .. » هذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج . وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء فى هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى مما يتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك ..

ثانيها : أن يكون المبتدأ غير ال من الموصولات ، وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد وما النافية مثال الظرف .

ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصون وماله قد يضيع[٢]

ومثال المجرور قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله[٣] » .

ومثال الجملة « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم[٤] وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو : (الذى إن يأتنى أكرمه فهو مكرم) حكاه فى البسيط ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو : (الذى زارنا أمس فله كذا) واستدل بقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله[٥] » وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب[٦] . وأوله المانعون على معنى التبيين أى ما

(١) الكافية جـ ١ ص ١٠١ ، الهمع جـ ١ ص ١٠٩ .
(٢) لا يعرف قائله :
(٣) سورة النحل آية ٥٣ .
(٤) سورة الشورى آية ٣٠ .
(٥) سورة آل عمران آية ١٦٦ .
(٦) سورة الحشر آية ٦ .

تبين إصابته إياكم وهو بعيد . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو : (الذى ما يأتينى فله درهم) ولم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطًا حقيقة وإنما هو مشبه به ، ورد بأن ذلك غير محفوظ من كلام العرب .

ثالثها : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة الظرف والمجرور والفعل الصالح للشرط نحو : (رجل عنده حزم فهو سعيد) ، وعبد للكريم فما يضيع ، ونفس تسعى فى تجارتها فلن تخيب . وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم .

رابعها : جوز الأخفش دخولها فى كل خبر نحو : (زيد فمنطلق) واستدل بقول الشاعر :

« وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هى[1] »

وقول عدى بن زيد :

« أرواحٌ مودع أم بكـــورٌ أنت فانظر لأىّ ذاك تصير »

والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر مبتدأ (هو) محذوف (وأنت) فى البيت الثانى فاعل لفعل مقدر فسره الظاهر .

وجوز الفراء والأعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أو نهى نحو زيد فاضربه ، وزيد فلا تضربه واستدلا بقوله تعالى : « هذا فليذو قوة ....[2] » .

وقول الشاعر :

« يا رب موسى أظلمى وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه[3]

الأصل فى جواز دخول الفاء مشابهة الاسم الموصول فى عموميته لأسماء الشرط والفاء تدخل فى بعض صور جواب الشرط ، ولما كان هذا هو الأصل فإنى لا أرى

(١) لا يعرف قائله .

(٢) سورة ص آية ٥٧ .

(٣) لم يعرف قائله .

للتفرقة بين (ال) وغيرها من الموصولات سببا وجيها أو علة تستحق الخلاف ولهذا فرأى الكوفيين فى هذه المسألة حقيق بالتأييد لأنه بعيد عن التكلف فى التأويل كما سبق .

كما أن ما ذهب إليه الفراء والأعلم من جواز دخول الفاء على كل خبر أمر أو نهى غير سائغ إذ ليس من المقبول أن نقول : (محمد فأكرمه) إذ السائغ (محمد أكرمه) لأن الفاء تفيد مع الربط الترتيب وليس فى التعبير ما يتطلب ذلك فذكرها حشو .

المسألة (٥٨)

هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف كقولهم : « راكب الناقة طليحان »

للنحويين فى ذلك رأيان :

أحدهما : لا يجوز وعليه أكثر البصريين[١] .

والثانى : نعم وعليه الكسائى وهشام وجزم به بن مالك على أن التقدير (راكب الناقة والناقة طليحان) فحذف المعطوف لوضوح المعنى .

وجوز بعضهم أن يكون على حذف المضاف أى راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضربتهما .

وأرى أن مثل هذا التركيب يجب أن يقتصر استعماله على الوارد من كلام العرب ولا يقاس عليه لأنه غير مستساغ والمعروف عن النحويين أنهم يقولون إن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد وبناء عليه لا يستساغ أن أقول : (نائب الوزير متلازمان) لأنه إخبار بالمثنى عن المفرد .

ومن أجاز مثل هذه الأساليب منع تقديم الخبر فلا يقال طليحان راكب الناقة بحجة أنه لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر ، والمخبر عنه واحد وهذا يدل على غرابة هذا التعبير وبخاصة فى الفصيح من الكلام .

وجاء بلسان العرب[٢] : ومن كلام العرب : (راكب الناقة طليحان) أى والناقة لكنه حذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة والشىء إذا تقدم دل على ما هو مثله ، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر[٣] فانفجرت منه » أى فضرب فانفجرت فحذف فضرب وهو معطوف على قوله فقلنا .

(١) همع جـ ١ ص ١٠٨ .

(٢) جـ ١١ ص ٥٣١ طبعة بيروت .

(٣) سورة البقرة آية ٦٠ .

المسألة (٥٩)

هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ أو معطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو « عبد الله والريح يباريها[١] » ؟

قيل : لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر .

وقيل : نعم واختاره ابن الأنبارى وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر :

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها[٢]

ثم اختلف فى توجيه ذلك .

فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير (عبد الله والريح يجريان يباريها) ويباريها فى موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه .

ووجه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفا إذ من باراك فقد باريته .

ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم تصح المسألة إجماعا ، ولو حذف العاطف صحت المسألة إجماعا .

المثال الوارد (عبد الله والريح يباريها) الفعل لأحدهما واقع على الآخر لأن المباراة كما يقول الكوفيون من الجانبين لأن من باراك فقد باريته ولهذا استحسن رأى الكوفيين لما يأتى :

١ – عدم التقدير أولى من التقدير .

٢ – التعبير سليم دون تقدير .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) لا يعرف قائله .

٣ – الفعل يباريها من الأفعال التى لا تقع إلا من اثنين فهو جار عليهما وإذا كان البصريون يقولون إن الخبر محذوف وقد استغنوا عنه بالموجود فما الداعى للتقدير إذا كان الموجود أغنى عنه وسد مسده والأسلوب جائز وسليم دون تقدير وبهذا نبتعد عن التكلف .

المسألة (٦٠)

ضربى زيداً قائما[١]

العبارة : ضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً عاملا فى مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه .

قال قوم[٢] : ضربى مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائما أو يثبت ضربى زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره .

وقال الجمهور[٣] هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ، ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما فى أقائم الزيدان ، والتقدير ضربت زيداً قائما . وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به .

وقال الكسائى[٤] وهشام والفراء وابن كيسان : الحال نفسها هى الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان

---

(١) الكافية جـ ١ ص ١٠٥ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر ، وإنما أحتيج إلى ذلك لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوصفين فاحتاجت إلى ضميرين .

وقال الفراء[1] : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها فى إفراده وتثنيته وجمعه ....

الملاحظ فى مثل هذا التعبير أنه مفيد وأن الحال أغنت عن الخبر من حيث إتمام الجملة ، والفائدة .

ولست أرى داعيا إلى التكلف الذى ذهب إليه النحاة لدرجة أن السيوطى[2] كما قال : أفردها قديما بتأليف مستقل بعد أن قال تعليقا عليها : « وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف » .

وكما قال بعض النحاة إن الفاعل سد مسد الخبر نحو أقائم الزيدان .
فأنا أرى : (أن قائما فى المثال المذكور حال سدت مسد الخبر) .

وليست هناك حاجة إلى كل هذه الخلافات ، وأما الاعتراض بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه : مردود بنحو أمكرم محمد أخاه فإن الفاعل سد مسد الخبر ، ومع ذلك لا يصح الاقتصار عليه فلا يجوز أن نقول أمكرم محمد .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٠٥ .
(٢) الهمع جـ ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦١)

كل رجل وضيعته[١]

إذا وقع الخبر بعد واو بمعنى مع فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جر بمع لكان كلاما تاما ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون[٢] إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف .

فإن لم تكن الواو صريحة فى المعية بأن احتملت العطف نحو : زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والإثبات .

الخلاف[٣] فى هذه المسألة خلاف شكلى ، فالأسلوب سليم وتام ، ورأى الكوفيين فيه رأى مقبول لأن عدم التقدير أولى من التقدير ، والواو فى قوة (مع) لأنها حلت محلها فتؤدى ما تؤديه وتسد مسد الخبر هى والمعطوف .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٠٥ .

(٢) الكافية جـ ١ ص ١٠٦ ، قال الكوفيون : وضيعته هى الخبر لأن الواو بمعنى مع وإذا قلت مع ضيعته وصرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر فكذا مع الواو وقال البصريون الخبر محذوف والتقدير مقرونان .

(٣) وقد أخذ برأى الكوفيين ابن عصفور فى شرح الإيضاح . انظر شرح ابن عقيل جـ ١ : ٢٢٧ تحقيق الأستاذ محى الدين . مطبعة الاستقامة . الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٤ . وانظر فى علم النحو للدكتور أمين على السيد جـ ١ : ٢٤٥ الطبعة الأولى . وانظر الهمع جـ ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦٢)

نواسخ المبتدأ والخبر

أولاً : مذهب البصريين أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك فى عبارة المبرد، وعبر سيبويه[١] باسم الفاعل

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئا لأنه باق على رفعه ، واستدل البصريون باتصال الضمير بها وهى لا تتصل إلا بالعامل .

أما الخبر فينصب بها باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول .

وقد عملت هذه الأفعال تشبيها لها بما يغلب من الأفعال الصحيحة فى اسمين فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه[٢] .

وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع بشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال .

وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال ورد بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وأنه لا يستغنى عنه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع[٣]

ثم اختلفوا فى توجيه ذلك .

---

(١) سيبويه جـ ١ ص ٣٠ الطبعة الثانية (بيروت) . وعبارة سيبويه (باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم الفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد) .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ .... كما فعلت ذلك فى ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب .

(٣) البيت للعجير السلولى .

ثانياً : الجمهور على أنه فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر ، ونقل عن الكسائى أن كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة[1] .

وأرى فى المسألة الأولى أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن وضع الجملة قد تغير فبعد أن كانت مكونة من مبتدأ وخبر أصبحت مكونة من اسم كان وخبرها ، والكوفيون قالوا بعملها فى الخبر فلماذا ينكرون عملها فى المبتدأ ؟ . وجميع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر تعمل فيهما ؛ فإنّ تعمل فى المبتدأ ، وظن تعمل فيه أيضا وهكذا .

وأعتقد أنّ الذى حمل الكوفيين على ذلك هو أن الأثر لم يتغير والواقع أن الرفع الأول كان عامله الابتداء أما الرفع الثانى فعامله (كان) .

أما المسألة الثانية فالخلاف بين الجمهور والفراء خلاف شكلى لأن جواز الرفع على تقدير اسم لكان ــ الجملة الموجودة فى محل نصب خبر كان ــ دليل على أن كان عاملة فى الاسم والخبر .

إذاً (كان) على هذا التقدير عاملة ــ على رأى الفراء والجمهور ــ فى الاسم والخبر .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١١١ .

المسألة (٦٣)

كان وأخواتها[١]

ألحق ابن مالك : ونى ورام بأفعال هذا الباب وقال إنهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر :

لا ينى الخِب شيمة الخَب مادا م فلا تحسبنه ذا ارعــواء[٢]

وقول الآخر :

إذا رمت ممن لا تريم متيما سُلُوّاً فقد أبعدت فى رَوْمِك المرمى[٣]

والحق قوم منهم ابن مالك (بصار) ما كان بمعناها وذلك عشرة أفعال وهى : آض ، عاد ، آل ، رجع ، استحال ، ارتد ، حار ، تحول ، والتاسع ما جاءت حاجتك والعاشر قعد وجعل الزمخشرى من قعد قوله تعالى : « فتقعد مذموما » وغيرهم قصروها على ذينك المثالين وقالوا فى الثانية الأولى (إن المنصوب فيها حال) .

والحق قوم منهم الزمخشرى وأبو البقاء والجزول وابن عصفور بأفعال هذا الباب غدا ـــ راح .

ومنع ذلك الجمهور ومنهم ابن مالك فقال المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة .

والحق الفراء بها أفجر ـــ وأسمر ـــ وأظهر . فذكرها فى كتاب الحدود قال أبو حيان : ولم يذكر شاهدا على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا .

وذهب الكوفيون[٤] إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان فى احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٢٩٢ ، همع جـ ١ ص ١١٢ .

(٢) لا يعرف قائله . الخب بالكسر : الخداع .

(٣) لا يعرف قائله . درر ٨٢ .

(٤) الهمع جـ ١ ص ١١٢ .

وهذا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد ، وهذه الشمس طالعةً ، وكذا كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانى له فى الوجود .

وقال بعض[1] يدخل فى هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا .

وأرى (لضبط الأساليب وتحديد القواعد) الاقتصار على الأفعال التى اتفق عليها جميع النحويين ، ووردت بها الشواهد .

المسألة (٦٤)

شرط المبتدأ أو الخبر اللذين تدخل عليهما كان وأخواتها

يقول السيوطى[2] :

شرط المبتدأ الذى تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام ، وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً « والكلاب على البقر » لجريانه كذلك مثلا ، وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية ، ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن فى القسم ، وطوبى للمؤمنين ، وويل للكافر ... ولا خبره جملة طلبية .

وشذ قول الشاعر[3] :

وكونى بالمكـــارم ذكرينـــى ودلى دَلّ ماجدة صنـــاع

(١) المصدر السابق .

(٢) همع جـ ١ ص ١١٣ .

(٣) لم يعرف قائله واستشهد به على دخول كان على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية شذوذا ، وجعله ابن مالك فى التسهيل نادرا ، وقال الدمامينى : ومع ندوره فهو مؤول بالخبر (أى تذكرينى) . درر جـ ١ ص ٨٣ .

ويقول السيوطى : وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال : لا أكلمك كيف دام زيد ولا أن مازال زيد .....

ولم يشترط ذلك الكوفيون[1] فسووا بينها وبين غيرها .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها ودام ، وزال وأخواتها زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقى لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا .

ويقول السيوطى[2] وهذا متفق عليه .

واختلف فى جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض ، أجاز ذلك البصريون لكثرته فى كلام العرب نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر » وقال تعالى : « إن كنت قتلته » وقول عدى ابن زيد العبادى :

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكفاك الدهر حالا بعد حالِ

وكقول الشاعر[3] :

فأمسى مقفراً لا حَىّ فيه وقد كانوا فأمسى الحى ساروا

وحكى الكسائى :

أصبحت نظرت إلى ذات التنانير يعنى : ناقته .

وشرط الكوفيون[4] فى ذلك اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن « كان » وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم تحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام وكان زيد قائما شىء واحد ، واشتراط قد لأنها تقرب الماضى من الحال .

---

(١) همع جـ ١ ص ١١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لا يعرف قائله .

(٤) الهمع جـ ١ ص ١١٣ .

وشرط ابن مالك[1] لدخول ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن . كقولهم : ليس خلق الله أشعر منه .

قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تعقيد .

القاعدة التى أرتضيها فى هذا الموضوع أن ما جرى استعماله وجاءت به الشواهد والنصوص من كلام العرب يجوز استعماله دون تأثر باتجاهات النحاة . لأن النحو مصدره القرآن والفصيح من كلام العرب . ورأى البصريين فى ذلك واضح حيث استعرضوا الشواهد من القرآن الكريم ، وشعر العرب ، وثبت من متابعتهم لذلك جواز وقوع الخبر الماضى لهذه الأفعال كما فى قوله تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر »[2] ، « إن كنت قتلته »[3] ، « أولم تكونوا أقسمتم »[4] ، « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل »[5] .

وقول الشاعر :

وكان طوى كشحاً على مستكفه فلا هو أبداها ولم يتقدم[6]

وقول الشاعر :

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد[7]

وواضح من اتفاق جميع النحاة أن هناك أفعالا لم يأت خبرها ماضيا ، ولم ترد بذلك شواهد وهذه الأفعال هى :

صار — ليس — مادام — مازال — ولهذا يجب الاقتصار على ما ورد .

---

(1) الهمع جـ ١ ص ١١٣ .

(2) المصدر السابق .

(3) سورة يوسف آية ٢٦ .

(4) سورة المائدة آية ٥٦ .

(5) سورة ابراهيم آية ٤٤ .

(6) سورة الأحزاب آية ١٥ .

(7) لا يعرف قائله .

(8) للنابغة الذبيانى .

المسـألة (٦٥)

١ - وزن بعض هذه الأفعال (كان وأخواتها)
٢ - والنفى بـ (ليس ـــ ما)

١ - الأصح أن وزن كان فعل لفتح العين .

وقال الكسائى[١] فَعُل بالضم .

وأما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فَعِل بالكسر خفف ولزم التخفيف وقال إنها لو كانت بالفتح لصارت لاس بالقلب كباع .

وأما زال : فالأشهر فى مضارعها يزال فوزنها فِعل بالكسر وحكى الكسائى فيها يزيل .

٢ - النفى بـ (ليس وما) .

ذهب قوم[٢] إلى أن (ليس وما مخصوصان بنفى الحال ويعينان المضارع له . وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين يجمع بين القولين وهو أن أصلهما لنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان ....

واضح أن وزن كان فَعَل ، مثل : عاد ، قاد ، راد ، وقال . وكلها على وزن فَعَل كما قال اللغويون .

كما أن حجة الجمهور فى ليس من أنها على وزن فَعِل حجة معقولة[٣] .

كما أن الأشهر فى (زال) فَعِل بالكسر .

---

(١) همع جـ ٢ ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جاء بالكافية جـ ٢ ص ٣٠٢ : وأصل لَيس كهيب كما يقال علم وإلزامهم تخفيفها بالإسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس فى هاب الماضى لمخالفتها أخواتها فى عدم التصرف . ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا .

وأما رأى الكسائى بأنه ورد منها يزيل فالواقع أن يزيل مضارع زال التامة التى بمعنى (ماز) .

وأما المسألة الثانية فرأى الشلوبين فيها رأى جيد .

المسألة (٦٦)

زيادة كان وأخواتها[١]

تزاد كان بشروط : أن تكون بلفظ الماضى ومتوسطة بين مسند ومسند إليه نحو ما كان أحسن زيدا ، أولم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبى كان آدم .

وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعرة فاطمة بنت أسد :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليلُ

وجوز أيضا زيادتها أخيرا . نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخرا . ورد بعدم السماع والزيادة خلاف الأصل فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة .

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تساموا على كان المسومة العراب[٢]

قال أبو حيان ولا يحفظ فى غير هذا البيت .

وجوز الكوفيون[٣] زيادة أصبح وأمسى وحكوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها .

وحمل أبو على على ذلك قول الشاعر :

عد وعينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول[٤]

(١) الهمع جـ ١ ص ١٢٠ .

(٢) لم يعثر له على قائل .

(٣) الهمع جـ ١ ص ١٢٠ .

(٤) لم يعثر له على قائل ، درر جـ ١ ص ٩٠ .

وقول الآخر :

أعازلَ قومى ما هويت فإننى كثيراً أرى أمسى لديك ذَنوبى[1]

وأجاز الفراء[2] زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى نحو ما أضحى أحسن زيدا واستدل لذلك بأن العرب قد زادت الأفعال فى نحو قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[3]

ولم يرد أن يأمره بالذهاب .

يقول السيوطى[4] : والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمل ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف فى كان المزيدة هل لها فاعل ؟

ذهب السيرافى[5] والصيمرى إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو أى كان الكون .

وذهب[6] الفارسى إلى أنها لا فاعل لها لأن الفاعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه .

وأرى أن الزيادة وردت فى كلام العرب ، وكما وردت بالماضى وردت أيضا بلفظ المضارع وكما وردت بين المبتدأ والخبر وردت بين الجار والمجرور . كما سبق فى الشواهد ـــ فلا وجه للشذوذ .

ورأى الكوفيين مؤيد بالشواهد .

والقول بأن لها فاعلا كما ذهب إلى ذلك السيرافى والصيمرى قول غير مقبول لأن معنى الزيادة أنها لا عمل لها فكيف تكون زائدة وعاملة ولهذا أستحسن رأى الفارسى لأن تقدير الفاعل لا فائدة ترجى من ورائه .

---

(١) لم يعثر له على قائل .

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٢٠ .

(٣) لم يعثر له على قائل .

(٤) الهمع جـ ١ ص ١٢٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الهمع جـ ١ ص ١٢٠ .

المسألة (٦٧)

تصرف كان وأخواتها[1]

جميع هذه الأفعال تتصرف فيأتى منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلا ليس فالإجماع على عدم تصرفها .

وأما مادام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك .

قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضى .

وقد قسم الأشمونى[2] الأفعال من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ، (دام) على الصحيح .

وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو (زال) وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر .

وقسم يحتاج إلى مناقشة من هذه الأفعال (مادام) لأن الخلاف فيها كما سبق .

والواضح أن البصريين كما قال أبو حيان لم يتعرضوا ولم يجزموا بعدم تصرفها فهم موافقون على تصرفها .

ويقول الدكتور أمين السيد[3] : وقد يأتى المصدر من (دام) كما فى عبارات النحويين ، وكقولك ستفوز مدة دوامك مجداً .

ويقول الدكتور مبارك مبارك : ما لا يتصرف مطلقا وهو ليس ، ودام ولا

---

(١) همع جـ ١ ص ١١٤ .

(٢) جـ ١ ص ٢٣٠ .

(٣) فى علم النحو جـ ١ ص ٢٦٣ .

تتصرف دام لأنها لا تقع إلا صلة لما الظرفية فيلزم فيها صيغة الماضى[1] .

وتعجبنى مناقشة (الصبان) فى ذلك حيث قال فى التعليق على الأشمونى (ودام على الصحيح[2] « مقابلة ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو (يدوم) فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ...

ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا ، وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندى أن لها مصدراً أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق (ما) المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن (ما) المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين منهم ابن مالك تقول : (اعط ما دمت مصيبا درهما) أى مدة دوامك مصيبا » وهذا التحليل من الصبان منطقى وواقعى ولذا استحسنته .

(١) كتاب قواعد اللغة العربية ــ دار الكتاب اللبنانى ــ بيروت .

(٢) جـ ١ ص ٢٣٠ .

المسألة (٦٨)

عمل كاد وأخواتها

أفعال[1] هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها . ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن .

أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة . ورد بأن أنّ هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جىء بها لقول على أن فى الفعل تراخيا .

وزعم آخرون أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن الفعل يدل من المرفوع ساد مسد الجزأين كما فى أحسب الناس أن يتركوا قال فى البسيط وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة .

خبر هذه الأفعال :

لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها إذا لم يقترن بأن فإن اقترن بأن قولان :

أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافى وصححه ابن عصفور .

والثانى المنع وعليه الشلوبين .

وأرى أن خبر هذه الأفعال إذا كان جملة فعلية مضارعية غير مقترنة بأن لا خلاف كما يقول السيوطى فى أن الجملة خبر فى محل نصب .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٣٠ .

أما إذا كان الفعل مقترنا بأن فيأتى الخلاف ، والواضح أن سبب الخلاف هو أنّ أنّ و ما دخلت عليه فى تأويل مصدرومن هنا تأتى الآراء لأن المصدر المؤول فى تأويل المفرد ومن هنا يأتى القول بأنه بدل إلى آخر هذه الافتراضات .

وأرى أن الخبر جملة وذلك باعتبار ما كان قبل التأويل لأن التأويل تقديرى بدليل أنه لا يجوز أن يكون الخبر مفردا فلو كان هذا التأويل موضع اعتبار لما جاز لامتناع جواز أن يكون خبرها مفردا وما جاء من الأخبار مفردا فموضع تأويل .

أما الجزء الثانى : وهو جواز توسط الخبر إذا كان مقترنا بأن فرأى المبرد والسيرافى جيد فماذا يمنع هذا الاستعمال ؟

« عسى أن يقوم محمد » على أن يكون محمد اسم عسى ، أن يقوم هو الخبر ونظير ذلك من القرآن الكريم [عسى أن ينتبك ربك مقاماً محموداً][1] .

---

(١) سورة الإسراء آية ٧٩ ويرى الدكتور أمين السيد فى علم النحو جـ ١ ص ٢٦٩ . أن ربك اسم عسى بشرط أن يكون.« مقاماً محموداً » منصوبا بمحذوف تقديره أن يقوم مقاما حتى لا يفصل بين الفعل ومنصوبه بأجنبى هو اسم عيسى .

المسـألة (٦٩)

أفعال المقاربة والشروع والرجاء

يقول السيوطى : « زاد ابن مالك[١] فى أفعال الرجاء « حرى » لأن غيره لا يرى إلا عسى واخلولق .

قال أبو حيان : المحفوظ أن « حرى » اسم منوك لا يثنى ولا يجمع .

قال ثعلب[٢] : أنت حرى من ذلك أى حقيق وخليق .

قال ابن القاسم : ولكن ابن مالك ثقة قلت ظاهر كلامهم أنه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسرقطى وزاد ثعلب فى أفعال الشروع « قام » وأنشد :

قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نغل[٣]

وزاد أبو اسحق ... فى كتابه المسمى « الاملاء » والمنتحل فى أفعال هذا الباب مع « قام » المذكورة « كارب » وزاد غيره « طار » و « انبرى » و « نشب » وزاد اللخمى « ابتدأ » و « عبأ » .

قال ابن القاسم : وما زاده البهارى ومن ذكر لا يقوم عليه دليل ، وقد ترد « عسى » للإشفاق من المكروه وهو أقل من مجيئها للرجاء وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم »[٤] .

أعتقد أننا لو تركنا الباب مفتوحا لجميع الأفعال لدخلت معنا فى هذا الباب لأن معظم الأفعال يمكن أن تجيء على هذا النمط فمثلا « قامت تلوم » ، « جاءت تلوم » ، « مشت تلوم » وهكذا يمكن أن تجيء معظم الأفعال بهذا الأسلوب ــ ولذلك أرى الاقتصار على المشهور .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لم يعثر له على قائل درر ١ ١٠٣ .

(٤) البقرة آية ٢١٦ .

المسـألة (٧٠)

عسى وليس[1] وكان وأخواتها .. حروف أم أفعال ؟

المشهور من مذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها ، وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ، ووافقه فى الأولى ثعلب ، وفى الثانية الفارسى وابن شقير ، ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية . وذهب الزجاج إلى أن كان وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل : الخلاف فى عسى وليس شهير ، وفى كان غريب . قال ابن الحجاج فى النقد حكى العبدى فى شرح الإيضاح أن المبرد قال : إن « كان » حرف ، قال العبدى : وهذا أظرف من قول من قال إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحجاج : هو وإن كان فى بادىء الرأى ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه .

وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل ، واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك .

وسيبويه والأكثرون على أن ليس فعل غير متصرف ، وقال أبو على فى أحد قوليه إنه حرف إذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت ، ولو كان كهاتِ لكسرت الفاء كهبت . والجواب أن ذلك لمفارقته أخواته فى عدم التصرف . قال أبو على : وأما إلحاق الضمير به فى لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا فناصبا كما ألحق الضمير فى هاء هائيا هاؤاهائى هائيا هائين مع كونه

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٠ ، الكافية جـ ٢ ص ٣٠٢ ، ٢٩٦ .

اسم فعل تشبيها بالفعل . والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهى لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادرا كما ذكرنا فى هاء .

لا شك أن رأى الجمهور أولى لأن كلام العرب يؤيده ، فهذه الكلمات لو كانت حروفا لكانت مجردة من الحدث ، وكيف نجرد كان ، وصار ، وأمسى ، وبات ، وبلا من الحدث والزمن وهى نص فيهما .

المسألة (٧١)

ما ألحق بأرى وأعلم[1]

المجمع على تعديته إلى ثلاثة : « أعلم وأرى » وزاد سيبويه نبأ كقول الأعشى :

ونبئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمى أنبأ وعرف وأشعر وأدرى وزاد الفراء فى معانيه خَبَّر بالتشديد كقول الشاعر :

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها[2]

وقول الآخر :

وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بعلك يوما أن تعودينى[3]

وزاد الكوفيون[4] حدث وتبعهم المتأخرون كالزمخشرى وابن مالك وزاد الحريرى

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٨ .

(٢) البيت للعوام بن عتبه بن كعب بن زهير درر ١ ص ١٤٠ .

(٣) البيت لرجل من بنى كلاب .

(٤) الهمع جـ ١ ص ١٧٨ .

علمّ المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان : ولم توجد فى لسان العرب متعدية إلى ثلاثة وزاد ابن مالك أرى وزاد الأخفش[1] وابن السراج « أظن وأحب وأخال وأزعم وأوجد » قياسا على أعلم وأرى وزاد الجرجانى[٦] « استعطى » ، وزاد بعضهم أكسى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال .

سبق فى تعليقى على الأفعال التى ألحقها النحويون بكان وأخواتها أن هذا الاتجاه يفتح بابا لا يمكن ضبط معالمه ولهذا يجب الاقتصار على المتفق عليه كما هو رأى الجمهور .

---

(١) المصدر السابق .

المسألة (٧٢)

حسبت أن زيدا قائم

يقول سيبويه[١] : إن التعبير « أن زيدا قائم » سد مسد المفعولين فالتعبير كامل .

ويقول المبرد : إن المفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ثابتاً . أما الخلاف فى المدخول عليه فذهب الجمهور[٢] إلى أن المفعولين فى باب « ظن » أصلهما المبتدأ والخبر . وذهب السهيلى[٣] إلى أن المفعولين فى باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى « أعطى » واستدل : بظننت زيدا عمرا فإنه لا يقال : زيد عمر إلا على وجه التشبيه .

وذهب الفراء[٤] إلى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه : جملة ، وظرفا ، وجاراً ومجرورا .

وعورض بوقوعه : معرفة ، وضميرا ، وجامدا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه .

قال يس[٥] : الحال قد تأتى معرفة ، وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ، ويونس ، ولعل الفراء وافقهم على ذلك .

وأرى : أن أسلوب حسبت أن زيدا قائم ــ أسلوب كامل تام الفائدة كما قال سيبويه .

كما أن مدخل « ظن » وأخواتها لا يكون إلا جملة مكونة من مبتدأ وخبر وذلك بمتابعة ما ورد من الأساليب شعرها ونثرها .

والقول : بأن الثانى حال يعارض بوقوعه ضميرا ، وبأن الحال قد يستغنى الكلام عنها والكلمة الثانية لا يتم الكلام بدونها .

---

(١) التصريح جـ ١ ص ٢٤٦ أشمونى جـ ١ ص ١٩٢١٨ .

(٢) التصريح جـ ١ ص ٢٤٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

المسألة (٧٣)

عد(١)

من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين .

وقد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبى الربيع وابن مالك ومن ذلك قول الشاعر(٢) :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم

وقول الآخر(٣) :

لا أعد الأقتار عدما ولكن فقد من قدرزئته الاعدام

وأنكرها أكثرهم .

فإن كانت بمعنى حسب من الحساب أى العد الذى يراد به احصاء المعدود تعدت إلى واحد وخرج عليه :

قول الشاعر(٤) :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

من الأفعال التي تفيد الرجحان « عد » ، واستعملها بهذا المعنى مذهب كوفى والنص العربى يؤيد ذلك واتجاه غير الكوفيين إلى التأويل والتخريج يتنافى مع ما يتطلبه الاستعمال من يسر وسهولة .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٤٨ .

(٢) البيت للنعمان بن بشير الأنصارى ، العدم : الفقر درر ١ ـــ ١٣٠ .

(٣) البيت لأبى دؤاود الايادى .

(٤) البيت لجرير يهجو الفرزدق درر ١ ـــ ١٣٠ .

النيب جمع ناب وهى الناقة المسنة ـــ وضوطر : الرجل الضخم اللئيم الذى لا غناء عنده ، وقيل هى المرأة الحمقاء . والكمى : الشجاع .

المسألة (٧٤)

إلغاء أفعال الظن واليقين

ويقول السيوطى :

يختص المتصرف من الأفعال القلبية وهو ما عدا « هب » و « وتعلم » من الأنواع الثلاثة بجواز الإلغاء وهو ترك العمل بغير مانع لفظا أو محلا وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور[١] أنه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الإلغاء والإعمال ، وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم فإن بدأت بالشك أعملت على كل حال وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالإلغاء المتأخر أولى من إعماله .

وفى المتوسط خلاف فإعماله أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظى وقيل هما سواء لأن العامل عادل تأخيره قوته فضعف لذلك ومن شواهد إلغاء المتأخر قول الشاعر :

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا إن يسرت غنماهما[٢]

والمتوسط كقول الشاعر :

أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور[٣]

أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين .

وجوزه الكوفيون[٤] والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٥٣ .

(٢) البيت لأبى أسيده الديبرى درر ١ ص ١٣٥ .

(٣) للعين المنقرى .

(٤) المصدر السابق .

واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى   أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب[1]

وقول الآخر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تنويل[2]

وقول الآخر :

فلبثت بعدهم بعيش ناصب   وإخال أنى لاحق مستتبع[3]

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية .

يبدو من المناقشات السابقة أن الإلغاء جائز إذا توسط العامل بين المفعولين أو تأخر عنهما .

والأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل أما إذا تأخر العامل فالإلغاء أنسب لشيوعه فى الأساليب المأثورة .

أما إذا تقدم العامل فالكوفيون يذكرون أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع .

أما البصريون فيلتزمون بالإعمال ثم يؤولون الشواهد بما يتفق مع رأيهم وذلك على تقدير ضمير الشأن المستتر بعد الفعل ويعربون هذا الضمير مفعولا أول والجملة الاسمية فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى أو يقولون : إن الفعل أصابه التعليق بسبب وقوع لام الابتداء مقدرة بعد الفعل .

ورأيى أن هذه أفعال متعدية وعهدنا بالأفعال المتعدية أن تنصب المفعول به وقد تكون هذه الأفعال أضعف عملا كما يقولون نظرا لأنها لا تعمل إلا فى الجملة الاسمية مثلها مثل كان وأخواتها وتفسيرى لظاهرة الرفع أنها لغة وما ورد من الشواهد محدود لا يقوى على أن يقعد قاعدة .

(١) لبعض الفزاريين .

(٢) لكعب بن زهير .

(٣) لأبى ذؤيب .

المسألة (٧٥)

حول تعليق أفعال الظن واليقين

ذهب ثعلب والمبرد[١] وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من هذه الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم ، وأما الظن ونحوه فلا يعلق ، ورجحه الشلوبين .

وأجاز[٢] غير هؤلاء تعليق جميع الأفعال المتصرفة .

والتعليق هو العمل معنى لا لفظا لمانع .

وسبب التعليق :

وجود فاصل لفظى له الصدارة بين الناسخ ومفعوليه أو بينه وبين أحدهما ، والجملة بعد الفاصل تسد مسد المفعولين معا أو مسد أحدهما .

ويبدو أن سبب التعليق ضعف أفعال القلوب مع وجود الفاصل .

والفاصل : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام أو مضافا إليه أو مدخولا له أو مدخولا لما النافية أو لإن النافية أو للام الابتداء .

وقد عد ابن مالك من أدوات التعليق (لام القسم) ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين منيتى إن المنايا لا تطيش سهامها[٣]

قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد ابن مالك أيضا من أدوات التعليق (لو) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر[٤]

---

(١) همع جـ ١ ص ١٥٤ .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ٢٨١ ــ فى علم النحو جـ ١ ص ٣٣٨ ــ الدكتور أمين السيد .

(٣) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة .

(٤) البيت لحاتم الطائى .

وعد ابن السرّاج منها (لا) النافية وذكرها النحاس نحو : أظن لا يقوم زيد .
قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد أبو على[1] الفارسى منها (لعل) نحو قوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى » وقوله تعالى : « وما يدريك لعل الساعة قريب » ووافقه أبو حيان لأنه مثل الاستفهام فى أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله لا يعمل فيه .

وذهب بعض النحاة إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال وأنه هو المعلق وليست هذه الأدوات .

وذهب فريق آخر إلى أنه مقدر فى أن ولا .

وذهب فريق إلى أنه يجوز الإعمال مع ما .

ثم قيل إن هذا خاص بالتميمية لأن الحجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل .

ويبدو أن معركة الخلاف هذه متكلفة لأن الوارد من النصوص لا يفرق بين فعل وآخر من أفعال الظن واليقين كما أن المعروف أن كل ما له الصدارة فى الأساليب يمنع عمل ما قبله فيما بعده .

(١) الهمع جـ ١ ص ١٥٤ .

المسألة (٧٦)

القول

في القول وما تصرف منه استعمالات :

الأول : أن يحكى به الجمل نحو قال : إني عبد الله ، « يقولون ربنا آمنا » ، « قولوا آمنا » والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع .

فإذا كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فنقول في قول زيد عمرو قائم بالجر . قال زيد عمرو قائم بالرفع .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان :

صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه في الملحونة وإذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو انطلقت فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت وهو منطلق .

[هل يلحق بالقول في ذلك معناه ؟]

هل يلحق بالقول في ذلك معناه : كنا ديت ودعوت وقرأت وحييت وأوحى قولان :

أحدهما : نعم وعليه الكوفيون نحو : « ونادوا[1] يا مالك ليقض علينا ربك » ، « فدعا[2] ربه إني مغلوب فانتصر » بكسر إني ، « فأوحى[3] إليهم ربهم لنهلكن الظالمين » قرأت الحمد لله رب العالمين ـــ اختار هذا ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الاضمار .

ثانيهما : وعليه البصريون قالوا : الجمل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح به في الآتي :

---

(١) سورة الزخرف آية ٧٧ .

(٢) سورة القمر آية ١٠ .

(٣) سورة إبراهيم آية ١٣ .

(إذ نادى ربه نداء خفيا ، قال : رب[1] ، « ونادى نوح[2] ربه قال : رب » ، « ونادى[3] أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى » . واختاره ابن مالك .

الثانى : أن ينصب المفرد وهو نوعان :

أحدهما : المؤدى معنى الجملة كالحديث ، والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لأنه اسم للجملة والجملة إذا حكيت فى موضع المفعول به فكذا هنا بمعناها وقيل على أنه نعت مصدر محذوف أى قولا .
الثانى : إعداد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة ـــ هذا ما ذهب إليه الزجاج والزمخشرى وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه يقال له إبراهيم أى يقول له الناس إبراهيم أى يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متمم الجملة كقول الشاعر :

إذا ذقت فاها قلت طعمه مدامة معتقة مما تجىء به المتجر[4]

الثالث : أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك فى لغة بنى سليم مطلقا يقولون[5] : قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط[6] واختلفوا هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ على قولين اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط .

(١) سورة مريم آية ٣ .
(٢) سورة هود آية ٤٥ .
(٣) سورة الأعراف آية ٤٨ .
(٤) البيت من قصيدة لامرئ القيس .
(٥) الكافية جـ ٢ ص ٢٨٩ .
(٦) وقد اشترط البعض شروطاً فى إجراء القول مجرى الظن وهى :
(أ) أن يكون فعل القول مضارعا فإن كان غير مضارع لم يجر مجرى الظن .
(ب) أن يكون للمخاطب .
(جـ) أن يكون مسبوقا باستفهام .
(د) ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدها لم يضر .

انتهى الكافية جـ ٢ ص ٢٨٩ ـــ فى علم النحو جـ ١ ص ٣٤١ الدكتور أمين السيد .

المسألة (٧٧)

إنّ

إن بالكسر والتشديد من مؤكدات الجملة الاسمية فيؤكد بها الحكم وهو النسبة بين طرفى الجملة : المبتدأ والخبر لإزالة الشك عنهما أو الإنكار ويتجه أثرها اللفظى إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر وهو رأى البصريين(١) ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن « إنّ » وأخواتها تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرفع بما كان يرفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل فى العمل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبدا أضعف من الأصل فبقى ألا تعمل فى الخبر .

وأرى أن رأى البصريين أولى لأنها عملت فى المبتدأ النصب .

وللنحاة فلسفة خاصة فى سبب هذا التأثير اللفظى فهم يقولون(٢) : إن السر فى عملها مشابهتها للفعل المتعدى لطلبها جزأين من جزأى الجملة الاسمية ونصبت المبتدأ ورفعت الخبر لشبهها بكان الناقصة فى لزوم دخولها على المبتدأ(٣) والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية .

وجاء بكتاب أسرار العربية(٤) : « أن سبب إعمال إن وأخواتها شبهها بالفعل » ولا شك أن هذا تعليل فيه تكلف والواقع أن الأساليب التى وردت عن العرب وردت هكذا .

---

(١) أسرار العربية لابن الأنبارى ص ٦١ طبعة لندن وهمع الهوامع جـ ١ ص ١٣٤ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ٣٧ حاشية الدسوقى .

(٣) شرح التصريح جـ ١ ص ٢٢٠ ، وحاشية فتح الصمد على شرح سبك العجيب لمعنى حروف مغنى اللبيب ، مكتبة الأزهر بالأسكندرية .

(٤) لكمال الدين الأنبارى النحوى ص ٦١ .

المسألة (٧٨)

كأنّ

كأن من الحروف التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر وتكاد تتفق آراء النحويين على إفادتها التوكيد والتشبيه . ويقول السيوطى[١] فى ذلك : « كأن بالتشديد حرف للتشبيه المؤكد » وجاء بالبرهان[٢] « كأن للتشبيه المؤكد ولهذا جاء « كأنه هو » » . وبحاشية الصبان[٣]« كأن » للتشبيه المؤكد . كما جاء بالتصريح[٤] والمنهج[٥] ما يدور حول إثبات إفادتها المعنيين السابقين فقط وقليل من العلماء من أثبت لكأن بعض المعانى الأخرى غير التشبيه :

فقد جاء بحاشية الصبان[٦] ، وبالمغنى[٧] : أن إفادتها التشبيه فقط رأى الجمهور ، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسى أن التشبيه لا يكون إلا إذا كان خبرها إسما جامدا نحو : « كأن زيدا أسد » بخلاف « كأن زيدا قائم » أو « فى الدار أو عندك أو يقوم » . فإنها فى ذلك كلمة للظن ... ويرى الكوفيون والزجاج[٨] : أنها تأتى للتحقيق مستدلين بقول الشاعر :

« فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »

أى أن الأرض « لأنه قد مات ورثاه » .

---

(١) الاتقان جـ ١ ص ١٦٩ .
(٢) جـ ٤ ص ٣١١ .
(٣) الأشمونى جـ ١ ص ٢٧٠ .
(٤) جـ ١ ص ٢١٢ .
(٥) جـ ١ ص ١٣٣ .
(٦) الأشمونى جـ ١ ص ٢٧٠ .
(٧) جـ ١ ص ١٦٢ حاشية الأمير .
(٨) العمع جـ ١ ص ١٣٣ .

وتأتى للتقريب وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ، ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد[1] . وقال فى الهمع[2] : وقد تدخل فى التنبيه ، وللإنكار والتعجب فتقول : فعلت كذا وكذا كأنى لا أعلم ، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وى كأنه لا يفلح الكافرون[3] » فهى للتعجب على جعل « وى » مفصولة . ويقول سيبويه[4] : وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون » وعن قوله تعالى : « ويكأن الله » . فزعم أنها وَىْ مفصولة عن كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا . والله تعالى أعلم[5] .

وبهذا العرض يبدو أن من العلماء من يرى أن لكأن معانى أخرى غير التشبيه وهى : الظن والتحقيق والتقريب والتنبيه والإنكار والتعجب .

ولكن الرأى السائد أنها للتشبيه فقط وبذلك يقول صاحب التصريح[6] : « وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة فى قوله :

« فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ، ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها

---

(١) جاء عرض هذه الآراء ببغية الطالب ومنية الراغب ص ١٧١ .

(٢) جـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) سورة القصص آية ٨٢ .

(٤) الجزء الثانى ص ١٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٥) للسيرافى : فى « ويكأن » ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذى ذكرناه ، تكون « وى » كلمة تندم يقولها المتندم لغيره ومعنى كأن التحقيق ، الثانى : قول الفراء يكون « ويله » موصولة بالكاف وأن منفصل ومعناها التقرير كقولك : أما ترى ؟ ـــ والقول الثالث : أنها بمعنى « ويلك » وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال : ويلك ـــ اعلم أنّ الله (سيبويه جـ ٢ ص ١٥٤) .

(٦) جـ ١ ص ٢١٢ .

نحو : « كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك قاعد » خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو : « كأنك بالدنيا لم تكن » خلافا لأبى الحسين الأنصارى ، ولا للنفى نحو : « كأنك دال عليها » . أى ما أنت دال عليها خلافا للفارسى .

وقد جاء بحاشية « يس » على التصريح : أن خبر كأن إذا كان فعلا أو ظرفا ... ليس هو الموجود وإنما الخبر مقدر وتقديره فى جميع الحالات السابقة : « كأن زيدا شخص قائم أو يقوم » وهو رأى الرضى[1] . كما أن هناك تفسيرا للسيوطى[2] فى مثل : « كأن زيدا قائم » : أن الشىء يشبه فى حالة « ما به » فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم .

وارتضى الأستاذ عبد السلام هارون[3] رأى الرضى لأنه بدراسة الكثير من النصوص والآيات القرآنية بدا أن رأى التصريح والرضى رأى سليم لأن كل الشواهد توحى بالتشبيه . قال تعالى : « فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم »[4] ، ويقول تعالى : « ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون »[5] ، ويقول سبحانه : « وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة »[6] .

« بقى أن نتحدث عنها من ناحية كونها بسيطة أو مركبة » :

يقول السيوطى[7] : واختلف فى كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالأول شرذمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع

---

(١) حاشية الدسوقى على المغنى جـ ١ ص ٢٠٤ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) الأساليب الإنشائية ص ٤٨ .

(٤) سورة فصلت آية ٣٤ .

(٥) سورة الطور آية ٢٤ .

(٦) سورة المنافقون آية ٤ .

(٧) الهمع جـ ١ ص ١٣٣ .

للتشبيه كالكاف ، وبالثانى قال الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء ... وتكاد تجمع كتب النحو على أنها مركبة .

ويقولون[1] : إن أصل « كأن زيداً أسد » إنّ زيدا كالأسد فقدمت « الكاف » على « إن » ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة اهتماما بالتشبيه الذى عقدوا عليه الجملة فلما أدخلت على « إن » وجب فتحها لأن « إن » المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع إلا أولا وبقى فى « الكاف » معنى التشبيه الذى كان فيها وهى متوسطة .

وارتضى رأى أبى حيان من أنها بسيطة لأن التركيب كما قال : « خلاف الأصل » كما أن مدخول « أن » فى تأويل مصدر ولابد أن يكون لهذا الصدر[2] محل من الإعراب وعلى فرض أنه مجرور بالكاف كما يقول البعض[3] فأين المتعلق به ؟ وحجة من قال : إن مثلها كمثل الكاف فى قوله تعالى : « ليس كمثله شىء »[4] فالجار وهو الكاف ومثل وهى المجرور ليس لهما متعلق .

فالرد على ذلك أن الكاف فى الآية زائدة وحرف الجر الزائد يعمل ولا يحتاج إلى متعلق ، كما يبدو من القول بأنها مركبة : تكلف واضح لم يقصده العربى المتحدث بالأسلوب الفصيح .

---

(١) المفصل والتصريح والمغنى والأشمونى ـــ ومذهب الخليل أن أصل كأن زيد أسد : إن زيدا كالأسد ، قدمت أداة التشبيه لقصد التشبيه من أول الأمر فوجب فتح « إن » رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها وصارت الكاف مع أن كلمة واحدة فلا محل للكاف .

(٢) والغريب أن الخليل بعد أن حول إن من المكسورة إلى المفتوحة سلبها ما يقتضيه الفتح من أنها حرف مصدرى فقال : فوجب فتح إن المكسورة رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع إن كلمة واحدة ـــ الكافية جـ ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) المفصل جـ ٨ ص ٨١ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

المسألة (٧٩)

كأن(١)

يجوز أن تخفف « كأنّ » وللنحويين إزاء عملها عند ذلك آراء(٢) :

فالكوفيون يمنعون العمل مطلقا وهناك من يجيز العمل مطلقا فى المضمر والبارز وهناك من يجيزه فى المضمر ولا يجيزه فى البارز .

يقول الرضى(٣) : إذا خففت كأن فالأصح الغاؤها .

أما غير الرضى من النحويين ومنهم ابن مالك فيرون أن إعمالها كثير وأن الغاءها قليل وإلى ذلك يشير ابن مالك :

« وخففت كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى »

ويقتضى كلام ابن مالك أن كأن إذا خففت كان اسمها ضمير الشأن ويقتضى هذا أن يكون خبرها جملة اسمية كما فى قول الشاعر :

« وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان »(٤)

أو جملة فعلية مصدرة « بلم » إذا قصد بها النفى كما فى قوله تعالى : « كأن لم تغن بالأمس »(٥) ، وكما فى قول الخنساء :

« كأن لم يكونوا رحمىً يُتّقى إذِ الناسُ إذ ذاك من عزَّ بزًّا »(٦)

أو مصدرة بقد إذا قصد بها الثبوت كما فى قول الشاعر :

« أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد »

---

(١) وردت فى ثلاثين آية فى القرآن .

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٤٣ .

(٣) الكافية جـ ٢ ص ٣٦٠ .

(٤) على إحدى الروايتين .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) ديوان الخنساء قافية الزاى : المعنى كأنهم لم يكونوا حمى لا يغريهم أحد . أخبرت أنهم كانوا حمى لا يقدم عليهم أحد فى ذلك الدهر لأنهم كانوا أعزاء فى زمن من عزيز أى من غلب سلب .

وقول الشاعر :

« لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما »[1]

كما أن ابن مالك أشار بقوله : « وثابتا أيضا روى » إلى أنه قد روى إثبات منصوبها مع قلة ومن ذلك قول الشاعر :

« وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان »[2]

وبعد هذا العرض الموجز « لكأن » المخففة من حيث الإعمال والإهمال أرى أنها مهملة لما يأتى :

١ – ليس هناك شواهد تنص على العمل فالشواهد التى جاء فيها اسم ظاهر منصوب فيها أكثر من رواية كما سبق والشواهد الأخرى ليست نصا فى إعمالها .

٢ – لماذا نلجأ إلى تقدير ضمير الشأن والأسلوب مفهوم بدونه ؟

٣ – هذه الحروف محمولة على غيرها فى العمل كما يقول النحاه والتخفيف خلاف الأصل .

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى .

(٢) هذا البيت استشهد به سيبويه ولم ينسبه لقائل (وهذا على الرواية الثانية وهى نصب ثدييه على أنه اسم « كأنْ ») .

المسـألة (٨٠)

لكن بسيطة أم مركبة

ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينها لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا « الأشمونى »[١] و « لكن » للاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقول الشاعر :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . البرهان[٢] « لكن » للاستدراك مخففة ومثقلة ، وحقيقة رفع مفهوم الكلام السابق تقول : « زيد شجاع ولكنه غير كريم » فرفعت بلكن ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم لكونهما كالمتلازمين فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما فلا يجوز وقوعها بين متوافقين وقوله تعالى : « ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الأمر ولكن الله سلم »[٣] لكونه جاء فى سياق « لو » ولو تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره فدل على أن الرؤية ممتنعة فى المعنى فلما قيل : « ولكن الله سلم » علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم وهو نفس الرؤية فعلم أن المعنى « ولكن الله ما أراكهم كثيرا ليسلمكم » محذوف السبب وأقيم المسبب مقامه .

وإذا ثقلت فهى من أخوات « إن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولا يليها الفعل .

قال صاحب البسيط : وإذا دخل عليها الواو وانتقل العطف إليها تجردت

(١) جـ ١ طبعة دار إحياء الكتب العربية ص ٢٧٠ .

(٢) جـ ٤ ص ٣٨٩ .

(٣) سورة الأنفال آية ٤٣ .

للاستدراك . وقال الكسائى : « المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو وتخفيفها إذا لم تقترن بها وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز كقوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » و « ولكن أكثرهم لا يعلمون »[1] ، « لكن الله يشهد »[2] ، « لكن الرسول »[3] وعلل الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

همع الهوامع[4] : « ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذى للمحكوم عليه قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضدا له أو خلافا على رأى نحو : ماهذا ساكن لكنه متحرك ، وماهذا أسود لكنه أبيض ، وماهذا قائم لكنه شارب » ولا يجوز : زيد قائم لكن عمرا قائم بالإجماع ، وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها للتأكيد أيضا ، قال فى البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله فى الحكم فإنه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم زيد لكن عمرا قاعد ، لما قيل ما قائم زيد فكأنه يوهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ، ونحو : « لو قام فلان لقمت » لكنه لم يقم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها فى المعنى مخرجة لما دخل فى الأول توهما ولذلك لا يقع بين وفاقين .

واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهى أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثانى ثم اختلفوا فقال الفراء : هى مركبة من « لكن » ساكنة النون و « أن » المفتوحة

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٨٨ .

(٤) جـ ١ الطبعة الأولى ١٣٢٧ﻫ ص ١٣٢ ، ص ١٣١ جـ ١

المشددة ، طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن ، وقال قوم من الكوفيين : هى مركبة من لا وكأن واختاره السهيلى ، فإذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت : لا كأن عمرا لم يقم ، والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف ، وقال السهيلى : لما كان أصل كأن إن المكسورة وفتحت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التعبير .

الفصـــل الثـــانى

الجملة الفعلية ومكملاتها



المسألة (٨١)

أقسام الفعل

الفعل ثلاثة أقسام : ماض ـ مضارع ـ أمر .

والكوفيون[١] يقولون : إنه قسمان ماض ومضارع . والأمر مقتطع من المضارع . ويقول البصريون[٢] إنه مبنى على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم فى حذف الحركة وحذف حرف العلة والنون لأن قياسه أن يكون مجزوما باللام لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب فرجع إلى أصله من البناء وبقى آخره محذوفاً للوقف كما كان فى الأصل محذوفاً للجزم .

وقال الكوفيون : إن الأمر مجزوم بلام مقدرة كما فى قول حسان فى أمر الغائب .

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

وأرى أن رأى البصريين أقرب إلى الواقع لأن ما قاله الكوفيون على الأمر يمكن أن يقال على الماضى بأنه متقطع من المضارع ويمكن أن يقال إن المضارع مأخوذ من الماضى وهذا خلاف لا طائل من ورائه والشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم من كلام العرب يبدو منها أصالة الأمر لكثرة الاستعمال وإذا تتبعنا جزءاً من آية أو آية كاملة من القرآن نجد أن الأمر فى الاستعمال وصل إلى ما وصل إليه الماضى والمضارع .

قال الله تعالى[٣] : « إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ، الذين يذكرون الله قياما وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ، ربنا

---

(١) همع جـ ١ ص ٧ ، الكافية جـ ٢ ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٩٠ .

إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار ، ربنا إننا سمعنا منادياً ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد » .

فاستعمال الأمر فى الآية الكريمة قد تجاوز استعمال قسيميه كما أن أول آية نزلت فى القرآن كانت بلفظ الأمر قال تعالى : « اقرأ باسم ربك[1] الذى خلق ..... » .

ويقول السيوطى فى الهمع[2] : ذهب بعضهم إلى أن الأصل فى الأفعال هو الماضى لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله ، لأن المضارع هو الماضى مع الزوائد والأمر فيه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول .

---

(١) سورة العلق آية : ١ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ٧ .

المسألة (٨٢)

إعراب الفعل المضارع

ماذا يرفع المضارع[١] ؟

الرافع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء[٢] ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب[٣] ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائى[٤] واختار ابن مالك الأول لسلامته من النقض بخلاف الثانى فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد .

إذا لجأنا إلى تعليل كتعليل النحاة ، وفلسفة كفلسفتهم نجد أن الإعراب هو الأصل فى الأسماء والأفعال ، والأسماء كلها معربة ماعدا ما ثبت أنه مبنى منها وهو قليل ، والمصدر وهو أصل الأفعال معرب ، والأصل فى الفعل المضارع الإعراب ، والبناء عارض ، والرفع هو الأصل فى الإعراب والجزم والنصب عارضان .

ومع هذا التعليل فإن العرب نطقوا بالفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم مرفوعاً ، والتعليل الذى جاء على ألسنة النحاة فلسفة معهودة عنهم .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

المسألة (٨٣)

حذف لام الأمر

لام الأمر .. هل يجوز حذفها ؟ .. أقوال :

أحدها : يجوز مطلقاً فى الاختيار بعد قول أمر — وهذا هو رأى الكسائى[١] .

قال تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة .. » أى ليقيموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ولا فى الشعر ، وهو رأى المبرد .

يقول المبرد[٢] : وتقول يا زيد ليقم إليك عمرو ، يا زيد لتدع بنى عمر .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمُشى   لكِ الويل حر الوجه أو يبك من بكى[٣]

يريد أى ليبك .

ولا أرى ذلك دليلاً على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء ، ولكن بيت متمم حمل على المعنى لأنه إذا قال فاخمشى ، فهو فى موضع فلتخمشى فعطف الثانى على المعنى .

ثالثها : يجوز فى الشعر فقط كقول حسان بن ثابت :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا[٤]

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٥٥ .

(٢) المقتضب جـ ٢ ص ١٣٢ .

(٣) البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قريبة القعر وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .

(٤) تبالا : التبال سوء العاقبة .

يقول الشنقيطى فى الدرر[1] : قال الأعلم : الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله : تفد ، وهذا من أقبح الضرورات لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر ، ولا يجوز فى الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدم ، والجزم فى الآية لأنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتى .

رابعها : يجوز فى الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو : قلت لزيد يضرب عمرا .. أى ليضرب عمرا ، ولا يجوز فى غيره إلا لضرورة ، واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر ، واستدل بقول منصور بن مرثد الأسدى :

قلت لبواب لديه دارها   تيذن إلى حَمْوُها وجارها

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول يذن أو تيذنَ إنى . بالرفع ومن منع حذف اللام فسر الجزم فى الآية بما يأتى :

الخليل وسيبويه[2] : أن الجزم فى الآية بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

يقول ابن هشام فى المغنى : رأى الخليل وسيبويه أن الجزم فى الآية بنفس الطلب .

ويقول سيبويه[3] : واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا اعملوها مضمرة ، ومنه قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من شىء تبالا

والسيرافى والفارسى أن الجزم فى الآية بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر .

والثالث الجمهور : أن الجزم فى الآية بشرط مقدر بعد الطلب .

---

(١) الدرر جـ ٢ ص ٧١ .

(٢) المغنى جـ ١ ص ٢٢٦ تحقيق محيى الدين .

(٣) الكتاب جـ ٣ ص ٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

يقول ابن هشام فى المغنى[1] : وهذا أرجح من الأول لأنه الحذف والتضمين إن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى ، ولا كذلك الحذف وأيضا إن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير ، ومن الثانى لأن نائب الشيء مؤدى معناه ، والطلب لا يؤدى معنى الشرط .

وزعم الكوفيون[2] وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد ولأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة .

ويقول ابن هشام : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهى ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحديث بالزمان المحصل ، وكونه خبرا أو أمرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقول الشاعر :

لتقم أنت يا بن خير قريش كى لتقضى حوائج المسلمينا

ولقراءة جماعة : فبذلك فلتفرحوا ، وفى الحديث : لتأخذوا مصافكم وأستطيع الرد على ما قاله الكوفيون بأن الحذف خلاف الأصل ، ولأن الأصل فى العمل أن يكون العامل موجودا لا محذوفا . أما كون الأمر معنى ، وحق المعانى أن تؤدى بالحروف كالنهى مثلا ، فيرد على هذا بأن النفى معنى ويؤدى بالحرف وبالفعل (ليس) مثلا ، والترجى معنى ويؤدى بالحرف (لعل) وبالفعل (عسى) ، والتوكيد معنى ويؤدى بالحرف والاسم والفعل والجملة . وهكذا ، أما الحذف فى بعض الشواهد فأنا أويد المبرد فى أن الحذف ضرورة ، وما جاء فى القرآن ففى جواب الأمر كما فى الآية الكريمة :

« قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » . وهذا أولى لبعده عن التقدير المتكلف وإن كان البعض يشترط أن يكون الكلام بعدها صالحا لجواب الأمر ويدعى أن الكلام فى الآية لا يصلح جوابا لأنه لا يلزم من القول المجرد والنطق به

(١) المغنى جـ ١. ص ٢٢٧ تحقيق محيى الدين .

(٢) المصدر السابق .

بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة وتحقيق المأمور به .

وللرد على هذا نقول إن الأمر موجه للرسول ﷺ ليأمر المؤمنين ، وإذا كان الأمر على هذا النمط فإنه يترتب عليه الكلام لأنه صدر من الرسول ﷺ بأمر الله ، والأمر من الله يقتضى وجوب القيام بالمأمور به .

المسألة (٨٤)

نصب المضارع بعد أو(١)

يقول ابن مالك :

كذاك بعد أو إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا أن خفى

أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح فى موضعها حتى كقول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر(٢)

أو إلا كقول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما(٣)

ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا(٤)

وقد ذهب الكسائى(٥) إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة . « والصحيح(٦) أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو .. حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها » .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٥ .
(٢) لا يعرف قائله .
(٣) البيت لزياد الأعجم .
(٤) البيت لأمرئ القيس .
(٥) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٦ .
(٦) قول الأشمونى .

(أو) التى نحن بصدد الحديث عنها يشترط النحويون أن تكون بمعنى حتى أو إلا ، إذاً هى حرف مخصوص ذو مواصفات خاصة ، ولهذه المواصفات اختصت بهذا العمل ، فلا يعترض على ذلك بأنها حرف عطف وحرف العطف لا عمل له ، لأنها حرف عطف من نوع خاص ، والقول بأنها هى العاملة أولى لأن هذا لا يحتاج إلى تقدير ولا تأويل لأن المعطوف عليه فى رأيهم مصدر يتوهم ويلحظ ويتصيد من الفعل السابق كما يقول الأشمونى[1] ، وليس هناك ما يدعو إلى ذلك ، لذا أؤيد رأى الكسائى فى هذا[2] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) وإن كان البصريون يستدلون على أن الفعل منصوب بأن بعدها بما يأتى :
لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف ، وجوز الأخفش الفصل بينها بالشرط نحو : لألزمنك أو إن شاء الله تقضينى حقى . صبان /٣ / ٢٩٦ .

المسألة (٨٥)

لام التعليل

يقول الأشموني[١] : ما ذكر من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن اللام ناصبة بنفسها .

وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، يقول ابن هشام في المغني[٣] : « ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع نحو : وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ، وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بكي المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي[٤] وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن أن » خلافاً لثعلب ولك إظهار أن فتقول : جئتك لأن تكرمني ، بل قد يجب ذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو : « لئلا يكون للناس[٥] عليكم حجة » ، « لئلا يحصل الثقل بالتقاء الساكنين » .

هذه آراء أئمة النحو ، وأرى أن الأصل في هذا : أن اللام إما أن تكون صالحة لمباشرة الفعل أو غير صالحة ، وقد ثبت صلاحيتها لمباشرة الفعل بدليل النصوص الواردة في ذلك ، وما دامت قد باشرت الفعل فهي عاملة فيه إذ لا حاجة إلى تقدير أن ولا يعترض على ذلك بظهور أن بعدها ، لأن أنّ إذا ظهرت فهي الناصبة وهي من نواصب المضارع ، وإذا لم تظهر فالناصب اللام ، وبذلك لا نلجأ إلى التقدير ، وهذه اللام إذا لم تسبق يكون منفي فهي لام التعليل .

---

(١) التصريح جـ ٢ ص ٢٣٥ ، الأشموني جـ ٣ ص ٢٩٢ .

(٢) الأشموني جـ ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) المغني جـ ١ ص ٢١٠ تحقيق محمد محيي الدين .

(٤) السيرافي يجوز إضمار [أن] أو إضمار [كي] أما الجمهور إضمار [أن] .

(٥) البقرة آية : ١٥٠ .

المسألة (٨٦)

لام الجحود

لام الجحود حرف يختص بالدخول على الفعل ويفيد النفى الدائم من الماضى إلى المستقبل . والجحود معناه إنكار الحق واللام تفيد مطلق النفى من باب إطلاق الخاص على العام .

ولأسلوبها صفات خاصة ينبغى أن تتحقق وهى :

١ – أن تسبق بكون رافع لاسم ظاهر نحو قوله تعالى : « وما كان الله[1] ليضيع إيمانكم » أو ضمير الاسم الظاهر إذا كان الظاهر قد سبق ذكره كما فى قوله تعالى : « كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه فى دين الملك[2] » والكون المنفى ماضى لفظا ومعنى كما فى قوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم[3] » أو ماض معنى فقط كما فى قوله تعالى : لم يكن الله ليغفر لهم[4] » .

٢ – أن يسند الفعل الذى تدخل عليه اللام لضمير الاسم المسند إليه الكون وخص النحاة النفى (بما ولم) فقط لأن (لن) لنفى المستقبل ، و (لا) يكثر استعمالها فى ذلك (ولما) لا تصلح لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تغلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى .

أما (إن) فجوز النفى بها فريق واستدلوا بقوله تعالى : « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال[5] » فى قراءة غير الكسائى[6] على أنها لام الجحود . ولم يسمع

---

(١) البقرة آية : ١٤٣ .

(٢) سورة يوسف آية : ٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٤) سورة النساء آية : ١٣٧ .

(٥) اعترض على ذلك بأن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ولذا قالوا إنها لام (كى) و (إن) شرطية ــ الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٤ .

(٦) قراءة الكسائى : لتزول بفتح اللام ورفع الفعل فإن مخففة واللام للفصل .

لها مثال غير هذه الآية على هذه القراءة وهى قابلة للتأويل .

كما يشترط أن يكون الكون ناقصا خلافاً لمن أجازه فى أخوات كان ومن أجازه فى ظن ومن أجازه فى كل فعل تقدمه نفى . قال يس[1] : وهذا فاسد ، وقال أبو حيان : وهذه كلها تراكيب لم تسمع فوجب منعها[2] وبهذا تنحصر .

الأثر اللفظى :

اختلف النحاة فى نوعها وأثرها اللفظى فذهب البصريون إلى أنها حرف جر أصلى يفيد معنى النفى قبلها وبعدها[3] ، والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا والمصدر المؤول مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالخبر العام المحذوف وذهب الكوفيون[4] وثعلب إلى أن اللام زائدة للتوكيد وناصبة بنفسها والجملة من الفعل وفاعله خبر كان واحتجوا بقول الشاعر :

لقد عذلتنى أم عمرو لم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها وهو ممتنع . ورد بأن « مقالتها » معمول لمحذوف يفسره المذكور[5] .

كما أن البصريين يؤيدون رأيهم بما ورد من أمثلة فصيحة مشتملة على خبر كان مذكورا كقول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصيب

فقد ذكر الخبر وهو « أهلا » مما يمنع أن يكون الجار والمجرور هو الخبر .

ومع أن الكثير[6] من المحدثين يرتضون رأى البصريين إلا أننى أرتضى رأى الكوفيين لما احتجوا به ، وثانيا لأن عدم التقدير أولى ولأنى لا أجد مبرراً لتقدير

(١) الصبان جـ ٣ ص ٢٩٣ .
(٢) وبذلك تتميز لام الجحود عن غيرها .
(٣) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٢ .
(٤) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٩٢ .
(٥) الصبان جـ ٢ ص ٢٩٢ .
(٦) ومنهم الأستاذ عباس حسن فى كتابه النحو الوافى جـ ٤ ص ٣٠٢ .

خبر مع وجود ما يصلح للخبر والكلام به تام مفيد . أما حجة البصريين[1] فى ذكر الخبر كما ورد فى البيت فهذا وغيره أمثلة محددة قد لا تتكرر . والمألوف المعهود فى الأساليب الفصيحة عدم ذكر الخبر اكتفاء بما ذكر من الجملة الفعلية كما ورد فى القرآن حيث لم أعثر على آية واحدة تؤيد رأى البصريين . وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفـــــرد

أى فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما أى ما كنت لأدعهما فلما حذف الفعل انفصل[2] الضمير .

كما أجاز بعض النحاة حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يفترى »[3] والصحيح المنع لأن أن يفترى فى تأويل مصدر بمعنى اسم المفعول هو الخبر .

وواضح من الحديث عن جواز حذف كان وجواز حذف اللام أنها أمثلة فردية وأنها قابلة للتأويل والتقدير وعلى ذلك فالأسلوب العربى السليم ينبغى أن يأتى مطابقاً للشروط .

---

(١) ويؤيد المبرد رأى البصريين حيث يقول : .. وهذا موضع النفى : ما كان زيد ليقوم وكذلك قوله تبارك وتعالى : « ما كان الله ليذر المؤمنين » « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » فأن بعد هذه اللام مضمرة وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال فإن بعدها مضمرة فإذا أضمرت (أن) نصبت بها ودخلت عليها اللام لأن أن والفعل اسم واحد كما أنها والفعل مصدر فالمعنى جئت لأن أكرمك أى جئت لإكرامك كقولك جئت لزيد . فإن قلت : ما كنت لأضربك فمعناه ما كنت لهذا الفعل (المقتضب جـ ٢ : ٧) .

(٢) لا يتعين حذف الكون لجواز أن يكون المعنى فما جمعٌ متأهلاً .

(٣) سورة يونس آية : ٣٧ .

المسألة (٨٧)

رافع الفاعل

فى رافع الفاعل آراء(١) :

أولها وعليه الجمهور :

أن الرافع المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .

الثانى : أن رافع الفاعل الإسناد أى النسبة فيكون العامل معنوياً وعليه هشام ،

الثالث : شبه الفاعل بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر

الرابع : كون الفاعل فاعلاً فى المعنى ، وعليه خلف كما نقله أبو حيان .

الخامس : وعليه قوم من الكوفيين أنه ارتفع بإحداثه الفعل .

وفى المفصل(٢) : « الفاعل وحقه الرفع ، ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان فى معناه من الأسماء .

مثال الفعل : قام زيد ، رفعت زيداً بقام ، ومثال ما هو فى معنى الفعل من الأسماء أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك : زيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه ، ومضروب أخوه ، فهذا فى تقدير يضرب غلامه ، وحسن وجهه ، ويضرب أخوه ، فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم فى عبارته الفاعل ماارتفع بإسناد الفعل إليه ، وهو تقريب وهو فى الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف فى أن عامل الفاعل لفظى .

---

(١) همع جـ ١ ص ١٥٩

(٢) جـ ١ ص ٧٤ .

فإن قيل : ولم كان من حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه :

أحدها : أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل ، وكان الفرض اختصاص كل واحد بعلامة تميزه عن صاحبه ، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع .

ثانيها : أن الفاعل اختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه » .

وأرى أن الخلاف الذى دار حول رافع الفاعل من الفلسفة التى أضاع النحاة فيها وقتهم . واتجاه ابن يعيش وتعليله مقبول ، وهو أن الرفع للفرق بين الفاعل والمفعول ، لأنه لا يمكن التمييز بين الفاعل والمفعول فى المثال الآتى أكرم محمد علياً إلا برفع الفاعل ، ونصب المفعول .

المسألة (٨٨)

الفعل والفاعل
هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟

يرى البصريون[١] أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل .

وأما الكوفيون[٢] فأجازوا التقديم مطلقا .

وأجاز الأعلم ، وابن عصفور « وهو ظاهر كلام سيبويه » تقديم الفاعل عند الضرورة[٣] .

وحجة البصريين فى المنع : أن الفعل وفاعله كجزءى كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها ، وإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً ، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل لفعل محذوف نحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك »[٤] . واستدل الكوفيون بقول الخنساء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

برفع « مشيها » ولا يجوز إعرابه مبتدأ لعدم وجود خبرٍ له لأن « وئيدا » حال ، فيتعين كون « مشيها » فاعلاً لوئيداً مقدما عليه .

وتأول البصريون فأعربوا « مشيها » مبتدأ ، واضمروا الخبر الناصب وئيداً ، والتقدير : مشيها ظهر أو ثبت .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٤٥ حاشية الصبان ـــ ابن عقيل حاشية الخضرى جـ ٢ ص ١٦٥ همع جـ ١ ص ١٥٩ التصريح جـ ١ ص ٢٧١ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) وقد نص ابن عصفور ، والأعلم على رفع وصال فى قول الشاعر :

صددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

على أنه فاعل وذلك للضرورة .

(٤) سورة التوبة آية : ٦ .

وقيل : إن « مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل : إنه بدل من الضمير فى الظرف .

وتظهر ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز تقديم الفاعل فى التثنية والجمع : فنحو « الزيدان قام ، والزيدون قام » : جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين .

وأرى أن الفاعل لا يجوز تقديمه ، واستدلال الكوفيين لا ينهض دليلاً على إثبات قاعدة لأنهم استدلوا ببيت الخنساء وأمكن تخريجه ، والدليل : إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

كما أن اعتماد الكوفيين على شاهد واحد دليل على أن هذا الاستعمال قليل ونادر .

المسألة (٨٩)

التأنيث

قال فى الهمع[١] : يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضمير المؤنث حقيقى أو مجازى أو ظاهرا حقيقيا متصلا بالفعل وتركه مما ذكر ضرورة على الأصح كقول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[٢]

وقول الآخر :

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر[٣]

وقال ابن كيسان : يقاس عليه لأن سيبويه حكى : قال فلانة .

وقال الكوفيون[٤] : يجوز القياس فى الجمع بالألف والتاء دون المفرد فيقال : قام الهندات قياسا على جمع التكسير .

وجوز الكوفيون إلحاق التاء مع جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال قامت الزيدون ، والبصريون منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل على التذكير . وأما البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالإبناء .

والتاء فى أول المضارع كالماضى خلافا وحكما فإن أخبرت به عن ضمير غيبة لمؤنث نحو : الهندان هما تفعلان ألزم ابن أبى العافية التاء حملا على المعنى وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش فجوز التاء حملا على لفظها وذكر أنه قاله قياسا ولم نعلم فى المسألة سماعا عن العرب ولا نصا لأحد من النحاة ورده أبو

(١) همع جـ ٢ ص ١٧١ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٩٤

(٢) البيت لجوين الطائى .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة .

(٤) الهمع جـ ٢ ص ١٧١ .

حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها وقد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة :

لعلهما أن تبغيا لك حاجة وأن ترحبا صدرا بما كنت أحصر[1]

ما زلت أومن بأن الكوفيين يتعمدون الخلاف فى كثير من المسائل دون نظر إلى الحقائق أو السماع ومما يدل على هذا تجويزهم حذف تاء التأنيث مع جمع المؤنث السالم قياسا على جمع التكسير وهذا قياس مع الفارق لأن جمع التكسير قد يراعى فيه الجمع أو الجماعة لكن جمع المؤنث السالم المعنى منصب على الجماعة لفظا ومعنى . كما أن تجويزهم إلحاق التاء مع جمع المذكر أكثر دلالة على أن الخلاف لذات الخلاف حيث لا سماع يؤيده .

وفى المسألة الثانية نحن مع السماع وقد وجد السماع بالتاء كما فى بيت ابن أبى ربيعة .

ويقول الخضرى[2] : الجمع سواء منه ما دلَّ على متعدد سالماً كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسورا كهنود ، وزيود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر ، وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق ، وإثباتها ولو مذكراً سالماً لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى هذا مذهب الكوفيين .

وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لأن سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى : « آمنت به بنو اسرائيل »[3] وقوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات »[4] .

---

(١) أحصرُ : بفتح الصاد المهملة مضارع حَصِر بكسرها أن ضاق صدره ومن قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » ـــ درر جـ ٢ ص ٢٢٦ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ١٧٢ .

(٣) سورة يونس آية : ٩٠ .

(٤) سورة الممتحنة آية : ١٢ .

وقول الشاعر :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والناظرون إلى ثم تصدعوا[1]

وأجيب بفرض كلامهم فيما إذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل أما ما تغير كبنين ، وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا[2] .

وأما التذكير فى قوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات » فللفصل بالكاف وذهب الفارسى[3] إلى وجوب تجريد الفعل من التاء مع جمع المذكر السالم ، وجواز الإثبات والحذف مع غيره من الجموع فإثباتها لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع .

وأرى أن مذهب البصريين مؤيد بالشواهد من القرآن الكريم ، والشعر العربى وأن ما استدل به الكوفيون لا يؤيد ما ذهبوا إليه ، لأن (بنو) فى قوله تعالى : « آمنت به بنو اسرائيل » لم يسلم فيه بناء الواحد ، فهو ليس بجمع سالم ، وإنما هو ملحق بالجمع السالم ، كما أن الذى خفف الحذف فى قوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات » الفصل بين الفعل والفاعل (بالكاف) .

(١) قائله عبده بن الطيب .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « آمنت به بنو اسرائيل » .

(٣) ابن عقيل جـ ١ ص ١٧٢ .

المسألة (٩٠)

الفاعل
هل يقع جملة ؟

يرى البصريون[١] : عدم وقوع الفاعل جملة .

ويرى ثعلب وهشام : جواز وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً نحو : يعجبنى : يقوم زيد ، وظهر لى أقام زيد ، ويستدلون بقوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه »[٢] ، وبقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم »[٣] .

ويرد البصريون على ذلك : بأن الآيتين ليستا نصا فى الاستدلال لجواز أن يكون فاعل « بدا » ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير : ثم بدا لهم بداء . كما جاء مصرحاً به فى قول الشاعر :

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك فى تلك القلوص بداء[٤]

وجملة « ليسجننه » جواب قسم محذوف ، ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ، ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو : سجنه عليه السلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم وقيل : تقع الجملة فاعلاً إن علق عنها فعل قلبى بمعلق .

وقال الدماميني : تقع الجملة فاعلا إن كان التعليق بالإستفهام كما فى الآية الثانية لأن الإسناد حينئذ فى الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، إذ

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٤٣ صبان ــ همع جـ ١ ص ١٦٤ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ٤٥ .

(٤) جاء بالخصائص جـ ١ ص ٣٤٠ بحاشية ١ قال المحقق تعليقا على البيت : كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجى قلوصا فمطله فقال ذلك يدمه

المعنى : « تبين لهم جواب كيف فعلنا بهم » دفعا للتناقض .

وصرح بعض النحاة : بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها .

وفى الكافية(١) : وقد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ، وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنه كقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم » ، وقوله تعالى : « أفلم يهد لهم كم أهلكنا » أى « تبين لكم فعلنا بهم » و « أولم يهد لهم إهلاكنا »(٢) .

الواضح من هذا العرض بأن هناك خلافاً فى وقوع الجملة فاعلاً فثعلب وهشام وهما كوفيان(٣) : أجازا وقوع الجملة فاعلاً ونائب فاعل وفصل الفراء وهو كوفى وجماعة ونسبوه إلى سيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق على الفعل نحو : ظهر لى أقام زيد صح وإلا فلا ، وحملوا عليه الآية : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » ومنعوا نحو : « يعجبنى يقوم زيد » .

واحتج هشام وثعلب بقول الشاعر(٤) :

وما راعنى إلا يسير بشرطة وعهدى به قينا يسير بكير

ومنع ذلك كله أكثر النحاة ، وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا فى (بدا) ضمير البداء ، و (يسير) على إضمار أن والرأى الذى أراه أن الفاعل يكون إسماً صريحاً أو مؤولا وذلك إذا وقع مصدراً منسبكا من حرف مصدرى وصلته فإذا جاء الفعل بدون الحرف المصدرى قدر الحرف ، ولا تقع الجملة فاعلا إلا إذا كانت محكية .

---

(١) جـ ١ ص ٨٣ .

(٢) سورة طه آية : ١٢٨ .

(٣) المغنى جـ ٢ ص ٤٢٨ تحقيق محيى الدين .

(٤) الفرزدق .

المسألة (٩١)

هل يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا ؟

ذهب بعض[١] البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً واختاره الجزولى والشلوبين حملا لإ لا على إنما .

وذهب الجمهور من البصريين والفراء ، وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه فى نية التأخير وأجاز الكسائى[٢] : تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف إنما ، ومنه قول الشاعر :

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها[٣]

وقول الشاعر :

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل[٤]

وقول الشاعر :

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها[٥]

وقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم وما جفا قط إلا جُبَّاً بطلا[٦]

وأجاز الفراء وابن الأنبارى : تأخير الفاعل إن حصر المفعول ومنعا تقديمه إن حصر هو لأن الفاعل إذا تأخر فى اللفظ كان فى نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه بخلاف ما إذا كان المحصور هو وقدم فإنه يكون فى رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه .

وأرى أن المنطق مع الكسائى لأن تقديم المحصور بإلا سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً لا يضر بالإسلوب ، وليس فيه لبس أو خفاء .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٥٨ .

(٢) همع جـ ١ ص ١٦١ .

(٣) قائله مجنون بنى عامر .

(٤) قائله دعبل الخزاعى .

(٥) لا يعرف قائله .

(٦) لا يعرف قائله ـــ جبا : جبان .

المسألة (٩٢)

حكم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول

لقد جوز ذلك الأخفش[١] من البصريين والطوال من الكوفيين وتبعهم ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهدوا بقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل[٢]

ويقول حسان :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

ويقول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

وخالف فى ذلك الجمهور[٣] وذلك لأن الضمير فيه تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لأن الفاعل وقع أولا وهى مرتبته والشىء إذا وقع فى مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها ، وما استشهد به الأخفش وابن جنى نصوص عربية لا يمكن إغفالها ، والقواعد النحوية تستنبط من مثل هذه النصوص غير أن السائغ والكثير من النصوص أتى على غير هذا النمط ، والذوق يرتاح للكثير السائغ الاستعمال لأن المألوف أن يكون العائد عليه الضمير سابقا لأن الأصل أننا نلجأ إلى الإضمار خوفا من تكرار الظاهر ، والظاهر فى مثل هذه الأساليب لم يسبق فكيف نلجأ إلى الإضمار قبل الذكر ؟

(١) الكافية جـ ١ ص ٧٢ ــ الأشمونى جـ ٢ ص ٥٨ .

(٢) النابغة الذبيانى .

(٣) المفصل جـ ١ ص ٧٦ .

المسـألـة (٩٣)

حذف الفاعل

اختلف النحاة فى جواز حذف الفاعل :

فقد جاء بالصبان[١] على الأشمونى : « جواز حذف الفاعل فى التعجب نحو : « اسمع بهم وابصر » وفيه نظر لاحتمال أن يكون الفاعل ضميراً استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكأن المحذوف غير فاعل .

ونقل فى باب التنازع عن الدمامينى ما نص على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الأصل : أحسن به ثم حذفت الباء بدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى : « اسمع بهم وابصر » . ويقول الخضرى[٢] : « إن حذف الفاعل مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها فى التقسيم وهى خمسة : الفعل المبنى للمجهول ، والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة ، ولإستثناء المفرع والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده نحو : « أو إطعام فى يوم » والتعجب « كأسمع بهم وابصر » أى بهم فحذف فاعل الثانى لدلالة الأول عليه .

ويؤخذ من كلام ابن هشام فى تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفضل نحو : « فتلقفها رجلا رجلا » فإن أصلها فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعها مقامه فصارا كأنهما شىء واحد ..... » .

وذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلى وابن مضاء ويقول السيوطى[٣] : الصحيح وعليه البصريون إنه يجب ذكر

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٤٤ حاشية الصبان .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ١٦٥ .

(٣) الهمع جـ ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة فى عدم تأثره بمتلوه ، وكالمضاف إليه فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب فى الامتزاج ولزوم تأخيره . والخبر مباين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان ، وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وأرى أن الفاعل جزء أساسى فى الجملة فهو الجزء الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى أداء معناها إلا إذا دل عليه دليل كدلالة الفعل عليه فى قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » وهو البداء ، وكدلالة « يشرب » .

فى الحديث : « لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » على الشارب ، ويقاس على ذلك ما أشبهه ، وكدلالة التعبير عليه كما فى التعجب .

أو كان الحذف لعلة حرفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره كما فى الفعل المؤكد للجماعة والمخاطبة .

المسألة (٩٤)

هل يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؟

البصريون[١] يمنعون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً وعللوا ذلك بأن المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده . أما الكوفيون ، والأخفش وابن مالك فيجيزون ذلك مستدلين بقراءة أبى جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »[٢] ، وقراءة عاصم « نجى المؤمنين »[٣] أى النجاة .

وبقول الشاعر :

لم يُعْن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغَىِّ إلا ذو هدى[٤]

ونقل الدهان أن الأخفش شرط فى جواز ذلك تأخر المفعول به فى اللفظ ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به . قال ابن قاسم : فالمذاهب ثلاثة .

وأرى أن البصريين يعتمدون فى مذهبهم على الكثير من النصوص والشواهد . كما أن مذهبهم بعيد عن التكلف .

أما الكوفيون فيعتمدون على قراءة أبى جعفر « ليجزى قوما بما كانوا يكسبون » ، وقراءة عاصم « وكذلك نُجىّ المؤمنين » .

(١) الهمع جـ ١ ص ١٦٢ ــ الأشمونى جـ ٢ ص ٦٧ .

(٢) سورة الجاثية آية : ١٤ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٨٨ .

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج .

وبالبيت :

لم يعن العلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغىّ إلا ذو هدى

وبقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبَهُ[1]

وقراءة أبي جعفر يقول عنها أبو البركات بن الأنبارى[2] : وفى وجه هذه القراءة وجوه بعيدة ، وقال : إن قراءة [نجى المؤمنين] محمولة على إخفاء النون من [ننجى] لتوهم الراوى ادغاماً . أما البيتان فيحملان على الضرورة .

وقد أجرى الرضى[3] بحثا فيما ينوب عن الفاعل ، وختمه بعبارة أعجبتنى وهى : « والأولى أن يقال كل ما كان أدخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة » .

---

(١) لم يعرف قائله .

(٢) غريب إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٦٤ .

(٣) الكافية جـ ١ ص ٨٥ .

المسألة (٩٥)

الاسم المنصوب السابق لفعله

اختلف[١] النحويون فى ناصب الاسم فى نحو : « زيداً أكرمته » .
ذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ، ويكون الفعل المضمر موافقاً لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك : « زيدا ضربته » ويكون التقدير « ضربت زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى : « زيدا مررت به » أن التقدير « جاوزت زيدا مررت به » وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنصوب نصبه الفعل المذكور بعده . واختلف هؤلاء .

فقال قوم : إنه عامل فى الضمير وفى الاسم معا ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومظهره .

وقال قوم : هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى ، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل فإن حذفت[٢] الهاء وأنت تريدها فقلت : « زيد ضربت » فالرفع جائز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهى فى حكم المنطوق بها .

قال الشاعر :

قد أضحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

والنصب جائز بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره « ضربت زيدا ضربته » وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى وإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدى .

---

(١) ابن عقيل جـ ٤ ص ١٨١ .
(٢) المفصل جـ ٢ ص ٣٥ .

والواضح من المناقشة أن النحويين لم يختلفوا فى جواز الرفع والنصب وقد مثل سيبويه(١) لذلك قوله تعالى : « وأما ثمودُ فهديناهم »(٢) وقد قرأ بعضهم « وأما ثمودَ فهديناهم » بالنصب(٣) كما أن البيت الآتى أنشد على وجهين :

قال بشر ابن أبى حازم :

فأما تميمُ تميمُ بن مُرٌ فألقاهمُ القومُ روْبى نياما(٤)

ويقول سيبويه : فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود(٥) والخلاف فى عامل النصب كما سبق توضيحه .

ورأى البصريين فى هذا إعرابه مفعولا به لعامل محذوف وجوبا يدل عليه العامل المذكور بعده فى الجملة ، وهذا الرأى متفق مع القواعد العامة فى النحو وقد فند ابن يعيش وجهة نظر الكوفيين ووصف رأيهم بأنه رأى فاسد(٦) .

والحديث السابق من جواز النصب ، والرفع إذا لم يكن هناك فاصل بين الاسم وبين الفعل فإذا كان هناك فاصل(٧) مثل : « زيد أنت تضربه » لم يجز النصب ويتعين الرفع .

وقد أجاز الكسائى(٨) النصب مع الفصل قياسا على اسم الفاعل فقد أجازوا « زيداً أنت ضارب » وفرق المانعون : بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار « أنت ضارب » بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشىء بخلاف الفعل .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٨١ تحقيق (هارون) .

(٢) سورة فصلت آية : ١٧ .

(٣) قرأ الجمهور وقرأ ابن وثاب والأعمش بن حبيب بالرفع والتنوين ، والحسن وابن أبى إسحق والأعمش ثموداً منونة منصوبة : تفسير أبى حيان ٧ — ٤٩١ .

(٤) الرَوْبى : الذين استثقلوا نوماً ، الواحد : روبان .

(٥) الكتاب جـ ١ ص ٨٢ .

(٦) المفصل جـ ٢ ص ٣٥ .

(٧) الأشمونى جـ ٢ ص ٧٣ .

(٨) الهمع جـ ٢ ص ١١٢ .

المسألة (٩٦)

إتصال الكاف الحرفية(١)

تتصل الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى نحو : « أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع ، وأرأيتك يا هند ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكن » فتبقى التاء مفردة دائما ويغنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذاهب :

أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب وعليه البصريون .

الثانى : أن التاء حرف خطاب وليست باسم وإلا لطابقت ، والكاف هى الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها فى غير هذا بإجماع ولم يعهد ذلك فى الكاف .

والثالث : أن الكاف فى موضع نصب وعليه الكسائى ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثانى فى المعنى وأنت إذا قلت : أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده هو المفعول الثانى .

وجاء بالمفصل : « فى مناسبة حديث الشارح عن الكاف فى ذاك ونحوه بأنها حرف ونظيرها فى ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف فى « النجاءك » بمعنى انج الكاف فيه حرف خطاب إذ لو كانت إسما لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها وكذلك قولهم : « انظرك زيدا » الكاف حرف خطاب لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل وقولهم : « ليسك زيدا » زيدا هو الخبر

(١) الهمع جـ ١ ص ٧٧ .

(٢) جـ ٣ ص ١٣٤ .

والكاف حرف خطاب ومثله « أرأيتك زيدا ما يصنع » الكاف هنا للخطاب وليست إسما ، قال الله تعالى : « أرأيتك هذا الذى كرمت على بنى إسرائيل » .

وأصل استعمال هذا الأسلوب كالآتى : « أرأيتك عليا ما شأنه » فالتاء فاعل وهى للمخاطب ، والكاف حرف خطاب ، وعليا المفعول الأول و « ما شأنه » المفعول الثانى ، وهذا ما يقتضيه المعنى . وقد ورد هذا الاستعمال فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع :

موضعان فى سورة الأنعام الآيتان ٤٠ ، ٤٧ قال تعالى : « قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة ، ٤٠ الأنعام .

وقال تعالى : « قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة » ٤٧ الأنعام .

وقوله تعالى : « أرأيتك هذا الذى كرمت على » الإسراء ٦٢ .

المسألة (٩٧)

ناصب المفعول له

ذهب جمهور البصريين[١] إلى أن ناصب المفعول له الفعل قبله على تقدير حرف الجر فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض .

وذهب الكوفيون[٢] إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر لذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأن عندهم من قبيل المصدر المعنوى فإذا قلت : ضربت زيداً تأديباً فكأنك قلت أدبته تأديبا .

وذهب الزجاج[٣] فيما نقل ابن عصفور عنه إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه والتقدير فى حقيقته إكراماً لك جئتك إكرامك إكراماً فحذف الفعل ، وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ به فلذلك لم يظهر .

وأرى أن المفعول له منصوب بالفعل الذى جاء علة له وسببا لأنه مرتبط به ارتباط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول ولا داعى للتكلف والتعقيد .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٩٤ ـــ المفصل جـ ٢ ص ٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٩٨)

المفعول فيه المسمى ظرفا

اعترض الكوفيون على البصريين[1] وقالوا إن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك ، وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح ، قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة .

والبصريون يسمونه ظرفا ، والكوفيون يعترضون على ذلك ، والأولى ما قاله البصريون من أن هذا اصطلاح ، والاصطلاح يجب أن يراعى حتى يمكن الضبط والتحديد .

(١) الصبان حـ ٣ ص ١٢٥

المسألة (٩٩)

الظروف[١] التى تبنى جوازا

أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل : كحين ، ومدة ووقت ، وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ومساء ، وغداة ، وعشية تبنى جوازا ، والبناء راجح فيما كان صدرها مبنيا كيوم ولدته أمه .

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع[٢]

لأجتذبن منهض قلبى تحلما على حين يستصبين كل حليم[٣]

مرجوح فيما كان صدرها معربا ، قرأنا مع « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم »[٤] بالبناء وقرأ السبعة بالإعراب وقال الشاعر :

على حين لابد ويرجى ولا حضر[٥]

وقال الشاعر :

ألم تعلمى ياعمرك الله أننى كريم على حين الكرام قليل[٦]

وقال الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان[٧]

البصريون[٨] يمنعون البناء فيما أضيف إلى الجملة التى صدرها معرب وأوجبوا الإعراب ، وعلة البصريين فى ذلك بأن سبب البناء مع الماضى قصد المشاكلة فلا وجه للبناء مع الاسم والفعل المعرب[٩] .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٠٨
(٢) من قصيدة للنابغة
(٣) لم يعثر له على قائل
(٤) سورة المائدة آية : ٩
(٥) لم يعثر له على قائل ولا تتمة
(٦) لم يعثر له على قائل
(٧) الهمع جـ ١ ص ٢١٨
(٨) الهمع جـ ١ ص ٢١٨
(٩) الهمع جـ ١ ص ٢١٨

أما الكوفيون فيرجحون البناء إذا صدرت الجملة بمبنى ، ويرجحون الإعراب إذا صدرت بمعرب ، وردوا البصريين بأنه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى أسم مبنى أولى لأن الإضافة إلى المفرد إضافة فى اللفظ والمعنى خلاف الإضافة إلى الجملة فإنها فى التقدير إضافة إلى المصدر ، والحقيقة أن مذهب الكوفيين أولى بالقول والتقدير لما ذكر .

المسألة (١٠٠)

من الاشياء التى تصلح للظرفية ويتعدى إليها الفعل بنفسه

ما دل على محل الحدث المشتق هو من أسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد ، وقعودى مقعد زيد أى فيه ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال ضحكت مجلس زيد أى فيه ، وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو : هو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار ، ومنزلة الولد أى فى القرب ، ومناط الثريا ومزجر الكلب أى فى الارتفاع والبعد وأشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد .

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور[1] فلا يقال : هى منى مجلسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومقعد الشراك ولا هو فى مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذى يقعد فيه ويزجر لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقرب والبعد .

وذهب[2] الكسائى إلى أن ذلك مقيس .

من الافضل الالتزام بأن يكون الوزن جاريا على عامله المشترك معه فى مثل حروفه الأصلية ومشتملا عليها ، وفى الأخذ برأى الكسائى رخصة تمنح اللغة العطاء والثروة .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٠٠

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠١)

المفعـــول لـــه

يقول الزجاج والكوفيون[1] : إن المفعول الذى يطلق عليه النحاة المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع كما فى ، ضربته تأديبا ، فإن معناه أدبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبا ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له فى جميع أنواع المفعول له لأنك إذا قلت : جئتك إصلاحاً لحالك بالإعطاء والنصح أو نحوه فإن المجىء ليس بياناً للإصلاح بل بيانه الإعطاء والنصح .

ورأى أن ما قاله الزجاج والكوفيون من إطلاق المفعول المطلق على المفعول له تناس وإغفال لحد المفعول المطلق فالمفعول المطلق يكون غالبا من لفظ فعله إلا إذا لم يكن للمصدر فعل فيكون من معناه أما المفعول لأجله فيذكر ليدل على سبب ما قبله وعلته ولهذا لا يكون من لفظ عامله[2] حتى لا يكون توكيدا العامله لأن ذلك تناقض .

(١) الكافية جـ ١ ص ١٩٢ ، والصبان على الأشمونى جـ ٢ ص ١٢٢

(٢) وجب أن يكون المفعول لأجله من غير لفظه لأن المفعول له علة لوجود الفعل ، والشىء لايكون لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره

المسألة (١٠٢)

المفعـــول معـــه

جاءت أساليب عربية صحيحة وسند صحتها القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم[١] » ومن الشعر العربى ، كقول الشاعر :

وكونـوا أنتم وبنـى أبيكـــم مكان الكليتين من الطحال[٢]

وكقول الشاعر :

فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجـال[٣]

وكقول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصى فحسبك والضحاك سيفٌ مهندٌ[٤]

كما جاء على ألسنة النحاة التعبيرات الآتية :

« ماصنعت وأباك » و « ما زلت أسير والنيل » و « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » والبحث فى هذه الأساليب يدور حول الاسم الواقع بعد الواو حيث جاء منصوبا بعد واو بمعنى مع مسبوقة بمعمول فعل ذكر صراحة أو ضمنا .

فالكلمات المنصوبة بعد الواو فى الأمثلة السابقة اصطلح النحاة على أن تسمى مفعولا معه كما ذكروا حد المفعول معه .

فالزمخشرى فى المفصل[٥] : عرفه بأنه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع إذا

---

(١) سورة يونس آية : ٧١

(٢) لم يعرف قائله

(٣) البيت لمسكين الدارمى ومعنى البيت : مالك تقيم منجد تتردد فيها مع جدبها وتترك تهامه مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد : الذهاب والمجىء ـــ المفصل جـ ٢ ص ٤٨

(٤) لم يعثر له على قائل ـــ المفصل جـ ٢ ص ٥١

(٥) المفصل جـ ص ٤٨

تضمن الكلام فعلا ، وابن الحاجب [1] عرفه : بأنه المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى والسيوطى فى الهمع[2] (المفعول معه هو التالى واو المصاحبة) .

ومع إجماع النحاة على هذه التسمية اختلفوا فى نقاط متعلقة بالموضوع من أهمها :

١ - ناصب هذا الاسم الواقع بعد الواو .
٢ - جواز تقدم المفعول معه على مصاحبه .
٣ - الاختلاف فى جواز النصب والعطف فى بعض الأساليب .

أما النقطة الأولى :

فمذهب سيبويه[3] أن الاسم الواقع بعد الواو منصوب بالفعل قبلها ولا يعترض على ذلك بأن الفعل فى بعض الأمثلة لازم لأن الواو منه بمثابة حرف الجر فكما أن حرف الجر يتعدى به الفعل اللازم فكذلك جاءت تقوية لما قبلها من الفعل .

وأما الجرجاني[4] فيرى : أن الناصب الواو لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ، ورد هذا الرأى بأن الواو لو كانت ناصبة لا تصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل .

ويرى الزجاج[5] أن ناصب هذا الاسم فعل مضمر بعد الواو ففى مثل الأسلوب الآتى :

(١) الكافية جـ ١ ص ١٩٤
(٢) الهمع جـ ١ ص ٢١٨
(٣) الهمع جـ ١ ص ٢٢٠
(٤) المصدر السابق
(٥) المصدر السابق

« ما صنعت وزيدا » فزيداً منصوب بفعل مضمر تقديره . « ما صنعت ولا بست زيدا » .

ويرى الكوفيون أنه منصوب بالخلاف[1] ورد عليهم السيوطى : بأن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ما قام زيد لكن عمراً يقوم ولم يقله أحد من العرب .

وأرى رأى سيبويه لأن العامل موجود فكيف نبحث عن غيره بالتقدير والتكلف .

المسألة (١٠٣)

المفعول به ، وله ، وفيه

مذهب البصريين[2] تنوع المفعولات فهناك مفعول به ، ومفعول له ، وفيه مطلق . أما الكوفيون[3] فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به . وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا وإنما شبه المفعول .

وأرى أن مما يزيد الأساليب فهما الربط بينها وبين مدلولها .

فقولنا : « أكرم محمد عليا » يفيد وقع الكرم على عَلىٍّ . وقولنا احتراما لوالدى يفيد أن الوقوف كان من أجل الاحترام ، وقولنا : سرت والنيل يفيد أن السير كان بجانب النيل ، كما أن قولنا : أكرمت الضيف إكراما فيه معنى التعميم والإطلاق ، ولهذا ترتبط الأساليب بما تدل عليه وبما تفسر وهذا هو رأى البصريين .

وإن كان الاتجاه الآن فى تيسير النحو إلى الاقتصار وتسمية كل هذه الكلمات فضلة ، وهذا يتفق إلى حد — ما — مع رأى الكوفيين .

---

(١) المصدر السابق

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٦٥

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٠٤)

أى المتنازعين أولى بالعمل

ذهب البصريون[١] إلى أن الثانى أولى بالعمل مستدلين بقوله تعالى : « آتونى أفرغ عليه قطراً » فقد أعمل الثانى لأنه لو أعمل الأول لكانت الآية : « آتونى افرغه عليه[٢] قطراً » وكذلك بقوله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابيه[٣] » ولو أعمل الأول لكانت الآية « هاؤم اقرءوه كتابيه » وذهب الكوفيون إلى أن الأولى اعمال الأول لسبقة واستدلوا بقول عمر بن أبى ربيعة:

إذا هى لم تستك بعود أراكة تُنُخِّل فاستاكت به عود إسحل[٤]

حيث رفع « عود اسحل » بالفعل الأول ، والتقدير « تُنُخِّل عود اسحل فاستاكت به » ولو أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود اسحل ، وهذا دليل على الجواز فقط .

أما الفراء فيرى أن العاملين يعملان فى المتنازع فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب نحو « قام وقعد زيد » فزيد مرفوع بالفعلين .

لا أدرى كيف يحتج الكوفيون ببيت ابن أبى ربيعة مع وجود الآيتين ، وكان الأولى أن يقولوا إن الإعمالين جائزان بلا تفضيل حيث أيد إعمال الثانى النص القرآنى وأيد إعمال الأول بيت ابن أبى ربيعة .

---

(١) أشمونى جـ ٢ ص ١٠١ ، المفصل جـ ١ ص ٧٩ ، الكافية جـ ١ ص ٧٩ ، التصريح جـ ١ ص ٣١٩

(٢) سورة الكهف آية : ٩٦

(٣) سورة الحاقة آية : ١٩

(٤) تنخل أى اختبد والإسحل شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت فى الحجاز

المسألة (١٠٥)

الحــال مبينة ومؤكدة

مذهب الجمهور[١] تنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين : مبينة وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضا وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها .

وذهب المبرد والفراء والسهيلى إلى إنكارها ، وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدة عند ذكرها .

واقع الأساليب يرد على المبرد والفراء والسهيلى لأنه فى كثير من الأساليب لا تأتى الحال بجديد ، فالمثال : لا تظلم أخاك باغيا ، فيه كلمة (باغيا) قد فهمت من التعبير السابق ، فالحال لم تأت بجديد ، وإنما أكدت المعنى السابق المفهوم من التعبير .

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٤٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠٦)

جملة الحال

تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا تقع طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا . وجوز[1] الفراء جملة الأمر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر تقلة وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم ، وجوز الأمين المحلى وقوع جملة النهى نحو قول الشاعر :

اطلب ولا تضجرن من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا[2]

المسألة (١٠٧)

الحال والمصدر المنكر

كثيراً ما يقع المصدر المنكر حالا .

يقول السيرافى[3] :« مذهب سيبويه فى أتيت زيدا ركضا ومشيا وعدوا ، وما ذكره من أن المصدر فى موضع الحال ، كأنه قال : أتيته ماشيا ، وراكضا ، وعاديا ، وكذلك صبرا .. أى قتلته مصبورا ، ولقيته مفاجئا ، ومكافحا ، ومعاتبا ، وكلمته مشافها .. وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع فى موضع غيره » .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٤٦

(٢) الدرر جـ ١ ص ٢٠٢ . ورد قول الأمين المحلى بأن الواو عاطفة وفى التوضيح وشرحه ، وغلط من قال إن (لا) فى البيت ناهية ، ون الواو للحال .

قال فى المغنى : وهذا خطأ والصواب فى الواو أنها عاطفة إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر وقائل البيت بعض المولدين .

ويقول العينى : هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً الأشمونى جـ ٢ ص ١٨٦

(٣) كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون جـ ١ ص ٣٧٠

وقاسه المبرد[1] : فقيل مطلقا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة ، وهو المشهور عنه . وقاسه ابن مالك[2] في ثلاث :

الأول : قولهم أنت الرجل علما[3] ... مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال .

الثانى : قولهم زيد زهير شعرا[4] ... من كل خبر مشبه به مبتدؤه .

الثالث : قولهم أما علما فعالم وذلك لمن وصف شخصا يعلم وغيره ينكر عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به[5] . ولو كان المصدر التالى لإما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول به[7] .

وذهب الأخفش[7] إلى أن المنكر والمعروف كليهما بعد إما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون[8] على نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما أعتمد عليه فى الجواب .

وأرى أن كلمة (علما) فى المثال الأول تمييز[9] حيث أزالت إبهاما لأن معنى التعبير (أنك الرجل) فى أى شيء ؟ فجاءت كلمة (علما) فأزالت هذا الإبهام مما ينطلق عليه حد التمييز وكذلك : زيد زهير ... أى زيد يشبه زهير فى شيء ما هو ؟ الجواب فى الشعر .

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ١٣٠

(٢) المصدر السابق

(٣) علما : حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشق إذ معناه الكامل والمعامل فيه الرجل لما ذكر

(٤) شعرا : حال والمعامل فيه زهير لتأوله بمعنى جيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه

(٥) والتقدير : مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه .

(٦) الأشمونى جـ ٢ ص ١٧٤

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(٩) قال فى الارتشاف : يحتمل عندى أن يكون تمييزا

أما الثالث : فأنا مع الكوفيين فى أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره مهما تذكر علما فالذى وصف عالم .

المسألة (١٠٨)

تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما

ذلك نادر نحو سعيد مستقرا عندك أو فى هجر ، وما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه ، هذا هو مذهب البصريين[١] ، وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر . أنت قائما فى الدار ، وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، وبضعف إن كان غيرهما وهو مذهبه فى التسهيل ، واستدل المجيز بقراءة : والسموات مطويات بيمينه[٢] ، ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا[٣] بنصب خالصة ومطويات ، وبقول النابغة :

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حُذار[٤]

الأسلوب المستساغ أن تأتى الحال فى موضعها لأنها فضلة ، وتقدم الحال على الخبر يتنافى مع القواعد العامة لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أشد من حاجته إلى الحال ، والمتبادر أن يعرب (مستقرا) خبرا ، ومجيئه على غير المنتظر يجعل الأسلوب قلقا ، ورأى البصريين بعيد عن التكلف ، وما جاء من الشواهد جاء على القراءة الشاذة[٥] ، لهذا يجب الوقوف عند ما سمع فقط .

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ١٨٤

(٢) سورة الزمر آية : ٦٧

(٣) سورة الأنعام آية : ١٣٩

(٤) رهط : هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف ، ورهط الرجل قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة

محقبى أدراعهم : أى أدراعهم فى حقائبهم

حُذار : بضم الحاء وتخفيف الذال . والبيت للنابغة الذبيانى

(٥) ذكر الصبان بأن هذه القراءة شاذة جـ ٢ ص ١٨١ الأشمونى

المسألة (١٠٩)

فى تقديم الحال على عاملها مذاهب

المنع مطلقا وعليه الجرمى[١] تشبيها بالتمييز ، والثانى الجواز مطلقا إلا ما يأتى استثناؤه وهو الأصح[٢] وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف ، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات ، وقدر ورد به السماع ، قال تعالى : خاشعة أبصارهم يخرجون[٣] ، وسواء أكانت الحال مصدراً أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة ، وفى المؤكده خلاف والخلاف فى المصدر المؤكد ، ومنع الأخفش[٤] : راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثالث ، الرابع وعليه الكوفيون[٥] : إن كان الحال من المرفوع الظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا ، فلا يجوز : راكبا جاء زيد لأنها عندهم فى معنى الشروط فيئول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة ، وإن كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو : قائما فى الدار أنت ، وراكبا جئت ، وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول ، أو مضمر جاز التقديم نحو : ضاحكا لقيتنى هند ، وضاحكا مرت بى هند ، وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم[٦] .

فى المسألة السابقة ــ وهى تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا خلاف ، وقد رجحت رأى البصريين بمنع التقديم والاقتصار على ما سمع دون قياس وطرد للباب على وتيرة واحدة أرى الالتزام بقاعدة واحدة وهى وضع الحال فى موضعها بعد عاملها .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٤٢
(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٤٢
(٣) سورة القلم آية : ٤٣
(٤) الهمع ج ١ ص ٢٤٢
(٥) المصدر السابق
(٦) فيها أن يكون العامل فعلا غير متصرف فى (ب) أو صلة لأل (جـ) أو صلة لحرف مصدرى أو مصدراً أو نعتا

المسألة (١١٠)

إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخبرية

يقول السيوطي[١] جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف ، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه[٢] والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، فإن لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد فى الدار قائم . وقال المبرد[٣] : التقديم والتأخير فى هذا واحد ، فإن كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا ، وحكم يرجحان حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به ، قال تعالى : وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها[٤] فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها[٥] . وادعى الكوفيون [٦] أن النصب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به لا بالرفع ، وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قرىء فى الآيتين خالدون وخالدين[٧] .

فإن كان الظرف أو الجر غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقاً تكرر أولا نحو فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك ، وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال .

وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب فى الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبد الله فى الدار بك واثقا أو واثق ، أو بالناقص نحو فيك عبد الله فى الدار راغب أو راغبا . وأوجب الكوفيون [٨] الرفع فى الصورتين ، لأنك حين

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٤٣
(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٤٣
(٣) المصدر السابق
(٤) سورة هود آية : ١٠٨
(٥) سورة الحشر آية : ١٧
(٦) الهمع جـ ١ ص ٢٤٣
(٧) المصدر السابق
(٨) المصدر السابق

تعرض ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم من الحالية إلى الخبرية .

فى المسألة الأولى أؤيد رأى سيبويه والكوفيين لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أولى والمقدم هو موضع الاهتمام ، أما الحال فإنه فضلة .

أما المسألة الثانية ـــ وهى اجتماع الظرفين والناقص ، فأنا لا أفضل حالة على أخرى ، والرفع والنصب فى الاسم سواء .

المسألة (١١١)

٣ – كلمته فاه إلى فىّ

ذهب سيبويه[١] إلى أن كلمة (فاه) حال ، فهو اسم وضع موضع المصدر .. أى مشافهة ، والمصدر وضع موضع الصفة .. أى مشافها .

واعترض على ذلك بأن الاسم الذى تنقله العرب إلى المصدر لابد أن يكون نكرة ، ولابد أن يكون له مصدر من لفظه ، و (فاه إلى فى) ليس كذلك .

وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى فى فحذف الجار فنصب ، كقوله تعالى : ولا تعزموا عقد النكاح[٢] ، أى على عقد النكاح .

اعترض على ذلك بأنه لا يعهد حذف الجر ملتزما .

والكوفيون والفارسى ينصبون (فاه إلى فى) بإضمار جاعلا أو ملاصقا ، كأنه قال كلتمه جاعلا فاه إلى فى .. أو ملاصقا فاه إلى فى .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٣٧

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٥

يقول السيوطي[1] : ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال كلمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني .

وأجاز هشام[2] القياس عليه فأجاز ما شيته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي ، وصارعته جبهته إلى جبهتي ، وجاورته وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك .

ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موضع مفرد ، وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

ويجوز تقديم هذا التعبير على عامله نحو : فاه إلى فى كلمت زيداً ، وذلك عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل[3] . واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين ، وعزى لسيبويه أيضا لأنه حال متأوله لم تقوقوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم .

وأرى أن هذه الأساليب وإن كانت واردة عن العرب إلا أنها تخالف الاستعمال الشائع الكثير ، وينبغي الاقتصار على ما ورد منها دون تأويل .

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٣٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الهمع جـ ١ ص ٢٣٧

المسألة (١١٢)

تقـديم التمييز[١]

يقول السيوطى[٢] : يجوز توسيط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفسا زيد ، وكذا بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيونا الأرض .

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور[٣] جزما بناء على أن الناصب ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها ، والقائلون بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه[٤] والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه ، فلا يقال : نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم فى تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورة . وجوزه الكسائى والمبرد والمازنى والجرمى وطائفة ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده ، قال :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب[٥]

وقياسا على سائر الفضلات ، ويستثنى من المتصرف : كفى بالله شهيدا ، فلا يقال : شهيدا كفى بالله بإجماع ، ذكره ابن حيان .

أرى التزام تأخير التمييز عن عامله كما تنطلق بذلك الشواهد ، والبيت الذى استشهد به الكوفيون يقول الجمهور [٦] إنه ضرورة فلا يقاس عليه ، ويقال إن ابا إسحق الزجاج قال : إنما الوراية : وما كان نفس بالفراق تطيب[٧] .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٠٣
(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٥٢
(٣) المصدر السابق
(٤) المصدر السابق
(٥) البيت لأعشى همدان ، وقيل لقيس بن الملوح
(٦) الدرر جـ ١ ص ٢٠٨
(٧) الدرر جـ ١ ص ٢٠٨

المسألة (١١٣)

هل يجوز تعريف التمييز ؟

البصريون[١] على اشتراط تنكير التمييز ، وذهب الكوفيون[٢] وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله رشيد بن شهاب اليشكرى :

رأتيك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وقول الشاعر :

علام ملئت الرعب والحرب لم تعد[٣]

وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه ، وبطرت معيشتها . والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار أى فى نفسه وفى رأسه وفى معيشتها .

تحديد التمييز بالتنكير أولى من التعميم ، لأن التعميم سوف يوقع المتعلم فى حيرة ، أما التنكير فسوف يحدد ويخصص ، يضاف إلى هذا أن كل ما ورد من نصوص وشواهد بالقرآن الكريم جاء منكراً ، ومن ذلك قوله تعالى : واشتعل الرأس شيبا[٤] ، وقوله تعالى : وفجرنا الأرض عيونا[٥] .

ويقول ابن يعيش[٦] : وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا بمن ، وإنما كان نكرة لأنه واحد فى معنى الجمع ، ألا تراك إذا قلت : عندى عشرون دهمامعناه عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، وما استدل به الكوفيون من شواهد يمكن تخريجه دون تكلف كما قال السيوطى .

(١) الأشمونى جـ ١ ص ١٩٤

(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٥٢

(٣) يقول فى الدرر : لم أعثر له على قائل ولا تتمة جـ ١ ص ٢٠٩

(٤) سورة مريم آية : ٤

(٥) سورة القمر آية : ١٢

(٦) المفصل جـ ٢ ص ٧٠

المسألة (١١٤)

العـــدد[1]

المعتبر تذكير الواحد أو تأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه .

فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع .

وقال الكسائى[2] : تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكرا يقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء وبالتابعة لما جاء من الأساليب العربية مشتملا على العدد والمعدود وجدت الالتزام بمراعاة المفرد تذكيرا وتأنيثا .

ومن ذلك قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام[3] » وقوله تعالى : « فى أربعة أيام سواء[4] » وقوله تعالى : « على أن تأجرنى ثمانى حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك[5] » .

ويقول ابن يعيش[6] والاعتبار فى التذكير والتأنيث بالواحد ... وقيل لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا .

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ٦١ . تصريح جـ ٢ ص ٢٦٩

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة الحاقة آية : ٧

(٤) سورة فصلت آية : ١٠

(٥) سورة القصص آية : ٢٧

(٦) المفصل جـ ٦ ص ١٩

المسألة (١١٥)

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩[١]

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد منصوب ، ولا يجوز جمعه عند الجمهور .

وجوز الفراء[٢] نحو عندى أحد عشر رجالا ، وقام ثلاثون رجالا ، وخرج عليه اثنتى عشرة أسباطا[٣] .

قال الكسائى[٤] : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشرو درهم ، وأربعو ثوب .

وجوز الفراء الجمع مع المائة ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائى : ثلثمائة سنين بإضافة مائة[٥] ، ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة .

وأجاز ابن كيسان[٦] أن يقال فى المائة ديناراً والألف درهما . الوارد من النصوص القرآنية يؤيد رأى الجمهور فى أن تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد منصوب ، من ذلك قوله تعالى : « إذ قال يوسف لابيه ياأبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا[٧] » وقوله تعالى : « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة[٨] » أما آية الأعراف فأسباطا بدل وليست تمييزاً ، أما إضافة عشرين وإخواته إلى التمييز فترد عليه الآية الكريمة : تسع وتسعون نعجة ، وما جاء عن العرب لهجة لاداعى للقياس عليها إذا كانت تخالف الكثير ، وما جوزه الفراء من الجمع مع المائة لا دليل عليه ، واستدلاله بالآية الكريمة : ثلثمائة سنين بإضافة مائة إلى سنين فهذه لهجة جاءت عليها قراءة الإضافة .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٥٣
(٢) المصدر السابق
(٣) الآية : وقطعناهم أثنى عشرة أسباطا أمما . الأعراف آية : ١٦٠
(٤) الهمع جـ ١
(٥) الكهف آية : ٢٥
(٦) الهمع جـ ١ ص ٢٥٣
(٧) سورة يوسف آية : ٤
(٨) سورة ص آية : ٢٣

المسألة (١١٦)

معانى حروف الجر

اعلم[1] أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا ، كما لاتنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة ، فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ .

وجوز الكوفيون ـــ واختاره بعض المتأخرين ـــ نيابة بعضها عن بعض قياسا ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، فالتجوز عندهم فى الحرف . قال فى المغنى : وهذا المذهب أقل تعسفا .

مذهب البصريين[2] أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وإذا جاء ماظاهره الإنابة يحمل على التأويل أو على التضمين كما أوضحه صاحب التصريح ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك دون اللجوء إلى التأويل أو التضمين . ورأى الكوفيين أقرب إلى الواقع ، وأبعد عن التكلف ، وأكثر مرونة لأن حرف الجر قد ينقل من الحرفية إلى الاسمية ويؤدى معنى آخر بعيداً عن معناه الأصلى مثل (على) فقد جاءت اسم فعل : « يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم[3] » الزموا أنفسكم ، كما أنه من المعروف أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة ، فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلى الخاص به وجب القول بأنه يؤدى المعنى الجديد على سبيل المجاز ، وبذلك لا تكون هناك مشكلة حلول حرف محل حرف آخر حيث يجوز ذلك على سبيل المجاز .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢١٠ ، التصريح جـ ٢ ص ٤

(٢) الهمع جـ ١ ص ٣٥

(٣) سورة المائدة آية : ١٠٥

المسألة (١١٧)

المضاف .. والمضاف إليه

الأصح أن الأول هو المضاف والثانى هو المضاف إليه[1] : وهو قول سيبويه لأن الأول هو الذى يضاف إلى الثانى فيستفيد منه تخصيصا وغيره ، وقيل عكسه ، والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف ، قال سيبويه وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له فى عمل الجر ، ولكن العرب إختصرت حروف الجر فى مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ، ويدل له إتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلا بعاملها . وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر لأن الأسم لا يختص . وقال الأخفش بالإضافة المعنوية . قال الجمهور وتقدر اللام ، قال فى شرح الكافية : ومعناها هو الأصل وأنه يحكم به مع صحة تقديرها وإمتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ، ومع صحة تقدير غيرها نحو يد زيد ، وعند إمتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ، ومنه إضافة كل إلى ما بعدها .

وقال قوم : يقدر من إن كان الأول بعض الثانى وصح الإخيار به عنه كثوب خز وخاتم فضة ، وأنكر قوم الإضافة بمعنى من أصلا ، وقالوا الإضافة بمعنى اللام لأن الخز مستحق للثوب كما أنه أصله . وقال الجرجانى وابن الحاجب فى كافيته وابن مالك فى كتبه ، وتقدر « فى » حيث كان ظرفا له . قال فى شرح الكافية والتسهيل قد أعلنها أكثر النحويين وهى ثابتة فى الفصيح كقوله : ألد الخصام ، بل مكر الليل والنهار ، تربص أربعة أشهر ، ياصاحبى السجن ، وفى الحديث : فلا تجدون أعلم من عالم المدينة ، فمعنى فى فى هذه الأمثلة ظاهر ، ولا يصح

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٤٦ ، الصبان جـ ٢ ص ٢٣٧ ، التصريح جـ ٢ ص ٢٤ ، الأشمونى جـ ٢ ص ٢٣٨ ، الكافية جـ ١ ص ٢٨٣

تقدير غيرها إلا بتصرف ، قال أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب إلى هذه الإضافة غيره . وهو مردود ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، وصرح ابن الحاجب فى مقدمته بأن تقدير فى أقل من اللام .

وقال الكوفية : ويقدر عند ، نحو هذه ناقة رقود الحلب ... أى رقود عند الحلب ، وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة ، والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمقايسة . وقال أبو حيان : لا تقدير أصلا للام ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الإختصاص وجهاته متعددة .

الخلاف هنا يدور فى نقطتين :

الأولى : ما هو عامل الجر فى الإضافة ؟ يرى سيبويه أن العامل هو المضاف ، ويرى الزجاج وابن الحاجب أن عامل الجر هو الإضافة المعنوية ، ورأى سيبويه يتفق مع المنطق والمعروف من قواعد اللغة نظرا لأن تقدير حرف يحتاج إلى متعلق ، لأن حروف الجر الأصلية تحتاج إلى متعلق ، وهذا يقتضى تقديراً آخر ولا يخفى ما فى هذا من تكلف .

الثانية : اختلاف الآراء فى معنى الإضافة ، وأرى أن ذلك يختلف باختلاف الأسلوب فقد تكون بمعنى اللام ، وقد تكون بمعنى من ، وقد تكون بمعنى فى ... وقد تكون بمعنى عند وهكذا .

المسألة (١١٨)

كـلا وكلتـا

مما يلزم الإضافة « كلا وكلتا » ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط[1] .

أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين .

الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك . كقول الشاعر :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا[2]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع .

وصح قول الشاعر :

إن للخـير وللشـر مدى وكـلا ذلك وجـه وقبـل[3]

لأن « ذا » مثناه فى المعنى .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو .

أما قول الشاعر :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات وإلمام الملمات[4]

فمن الضرورات النادرة .

وقد أجاز الكوفيون[5] إضافة كلا وكلتا للنكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى :

كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٦٢

(٢) لم يعرف قائله

(٣) قاله عبد الله بن الزبعرى — قِبَل : جهة

(٤) لا يعرف قائله

(٥) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٦٢

وقال ابن الانبارى : يجوز إضافتها إلى المفرد إن كررت كلا نحو كلاى وكلاك محسنان .

جميع الشواهد تؤيد رأى البصريين : فى أن كلا وكلتا يلزم إضافتهما للمعارف .

وحين أباح الكوفيون الإضافة إلى النكرة اشترطوا النكرة المحدودة بالوصف .

وهذا يدل على أن الإضافة إلى النكرة غير مستساغة .

المسألة (١١٩)

الخلاف حول إضافة أفعل التفضيل

إضافة أفعل التفضيل غير محضة[١]

وقال البعض لا معنى لهذا لأنها ليست فى تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول .

ويقول الصبان : وفيه عندى نظر[٢] لأنه لا يتوقف كون الإضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ، ومسود الوجه فى تقدير الإنفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ يوجه كون الإضافة غير محضة بأنها فى تقدير الإنفصال بالضمير فاعل أفعل أى أنها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير . وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل

---

(١) الصبان جـ ٢ ص ٢٤٢

(٢) الصبان جـ ٢ ص ٤٢ على الأشمونى

القوم ، ولو كان إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، فإن أخرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل .

نسب إلى سيبويه أن إضافة اسم التفضيل إضافة حقيقية ، وذلك أنه فى حال الإضافة على ضربين : أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه كأى فيدخل فيه دخول أى فيما أضيفت إليه ، والمعنى فيه أن صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا فى قولك زيد أظرف الناس ــ مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لأنك لم تفضله على أجزاء المضاف إليه بل على ما بقى من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل ، فالإضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام ، بدليل قوله تعالى : فتبارك الله أحسن الخالقين . ثانيهما : أن يكون أفعل التفضيل مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص نحو زيد أفضل إخوته أو زيد أفضل بغدادى .. أى أفضل أفراد نوع الإنسان ، وله إختصاص ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص فهذه الإضافة محضة اتفاقا .

هذا تحليل دقيق كتبه الرضى فى الكافية[1] وأؤيده كل التأيد .

(١) الكافية جـ ١ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩

المسألة (١٢٠)

المحذوف فى قوة المنطوق[١]

الخلاف فى قوله قطع الله يد ورجل من قالها :

الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه ، وهذا هو مذهب المبرد[٢] .

وذهب سيبويه[٣] إلى أن الأصل فى قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار : قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذى وهو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها ، قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء[٤] الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف فى الكلام .

هذه العبارة نطق بها العربى (قطع الله يد ورجل من قالها) ولم يستحضر فى أثناء ذكرها الذكر والحذف ، وإنما راعى الإيجاز فى العبارة حيث استفيد المعنى من العبارة المذكورة ، فالإطناب فى هذا المقام عبث ، والأفضل أن نقول إنه اكتفى بما ذكر عما يمكن أن يذكر ، وهذا ما يقصده الفراء .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

المسألة (١٢١)

الفصل بين المتضافين

لا يفصل بين المتضايفين ــ أى المضاف والمضاف إليه ــ اختيارا[١] .

لأنه من تمامه ونزل منه منزلة التنوين ــ إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح ــ كقراءة ابن عامر : قتلَ أولادَهم شركائهم ، وقرىء : مخلف وعدَه رسله ، وحديث البخارى : هل أنتم تاركو لى صاحبى ، وقوله : ترك يوما نفسِك وهواها سعى لها فى رداها ، وقول الشاعر :

فَرَشْنى بخير لأكونن ومِدْحتى كنا حت يوما صخرة بعسيل[٢]

وقيل لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين ، ورد فى الظرف بأنه يتوسع فيه وفى المفعول بثبوته فى السبع المتواترة ، وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصح بذلك لعدم الاعتداء وكونه غير أجنبى من المضاف ومقدر التأخير ، وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله :

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرَّصَفَ[٣]

وقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل[٤]

وقوله :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوما بنوة فدعاهما[٥]

(١) الهمع جـ ٢ ص ٥٢ ، الأشمونى جـ ٢ ص ٢٧٥

(٢) أى أصح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت فيه الرسين ، والعيش منه العطاء التى يجمع بها العطر كناية عن كون سعيه فيها لافائدة فيه مع حصول التعب . والبيت لا يعرف قائله

(٣) قاله جرير يمدح يزيد بن عبد الملك الامتياح : الاستياك الرصف الحجارة المرصوف بعضها بعضها إلى بعض وماء الصف أرق وأصفى

(٤) البيت لأبى حبة النميرى

(٥) قائله البيت عمرة الخثعمية ترثى ابنها

وجوزه الكوفية[1] مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ، وجوزه يونس[2] بالظرف والمجرور غير المستقبل ، وجوزه ابن مالك بقسم ، حكى الكسائى[3] : هذا غلام والله زيدٍ ، وقال أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربِّها ، وزاد فى الكافية الفصل بإما كقوله :

هما خطتا إما إسارٍ ومنة وإما دمٍ والقتل بالحر أجدر[4]

والبصريون يخصون الفصل بالشعر مطلقاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك فى المسائل الثلاث بلا ضرورة ، والشواهد تؤيد رأى الكوفيين وبخاصة قراءة ابن عامر ، ولا يمكن رد هذه القراءة مع ثبوتها بالتواتر .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٥٢

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) البيت لتأبط شرا

(المسألة ١٢٢)

إضافة إذا الظرفية إلى الجمل

مذهب سيبويه[١] إضافتها إلى جمل الأفعال . « إذا جاء نصر الله والفتح » . وأجاز الأخفش[٢] إضافتها إلى الجمل الاسمية وإختاره فى شرح التسهيل .

مذهب سيبويه أن إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كما فى الآية الكريمة ، أما الكوفيون والأخفش من البصريين فقد أجازوا إضافتها إلى الجمل الإسمية مستدلين بما ورد من الشواهد نحو قوله تعالى : « إذا السماء إنشقت » . وقول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظليـــة له ولـد منها فذاك المذرع[٣]

ولا أدرى لماذا يلجأ سيبويه إلى التأويل إذا كان الوارد عن العرب يؤيد دخولها على الجمل الاسمية والفعلية كما يرى الكوفيون والأخفش وفى رأيهم خروج عن التأويل والتكلف .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٥٩ ، المغنى جـ ١ ص ٩٢ ، ٩٣ تحقيق محيى الدين

(٢) المصدر السابق

(٣) قاله الفرزدق . الأشمونى جـ ٢ ص ٢٥٩

المسألة (١٢٣)

الجمهور على أنه لايضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده[1]

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره ، والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده إلا بتأويل كقولهم سعيد كرز .. أى مسمى هذا اللقب وخشرم دير أى الذى له هذا الاسم لأنهما اسمان للنحل ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة .

وشرط الكوفية فى الجواز إختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيها بما إختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ، ومكر السيء وأبناء المؤمنات كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيد نحو : غرابيت سود ، كذبا ومينا ، كلهم أجمعون قال أبو حيان : لا يتعدى السماع بل يقتصر عليه فلا قياس .

المذهب البصرى[2] يمنع إضافة اسم لمرادفة أو لموصوفة أو صفة لموصوفها ، ويقول فى ذلك ابن مالك :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

أما الكوفيون[3] فقد ذهبوا إلى جواز الإضافة فى جميع ذلك إذا إختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : حق اليقين ، ولدار الآخرة ، بجانب الغربى ، وغير ذلك .

---

(١) الهمع جـ ٢ ٤٨ ، الأشمونى جـ ٢ ص ٢٥٠

(٢) التصريح جـ ٢ ص ٣٣ ، ٣٤

(٣) الهمع جـ ٢ ص ٤٩

وقد استحسن كثير من النحاة الرأى الكوفى ومنهم المبرد وهو بصرى حيث أجاز إضافة الشيء إلى ما بمعناه لإختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة . ويقول الرضى [1] فى شرح الكافية : والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة .

والحق أن مذهب الكوفيين أكثر سعة وأبعد عن التكلف والتأويل ، وبه ورد الكثير من الأساليب العربية .

المسألة (١٢٤)

وصل ال بذا المضاف

ووصل ال بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر[2]
أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى

الموضوع : جواز وصل ال بالمضاف بشرط وصل ال بالمضاف إليه أو بما أضيف إليه المضاف إليه أو بما أضيف إلى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا . فإذا لم يكن المضاف من الحالات التى ذكرت فهل يجوز أن تتصل ال به ؟ أجاز الفراء[3] ذلك بشرط الإضافة إلى المعارف مطلقا نحو الضارب هذا والضارب زيد بخلاف الضارب رجل .

أعتقد أن وجهة نظر الفراء سليمة ، لأنه لا داعى للتفرقة ، فوصل أل بالمضاف لما فيه ال كوصلها بالمضاف إلى جميع المعارف الأخرى ، واشترط أن يكون مضافا إلى معرفة لامتناع إضافة المعرفة إلى نكرة ، وهذا رأى سليم .

(١) جـ ٢ ص ٢٨٨

(٢) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٤٥

(٣) المصدر السابق

والكوفيون[1] يجيزون فى الإضافة المحضة دخول ال على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفى أوله ال أيضا فلا بد من وجودها فيهما معا نحو : قرأت الثلاثة الكتب فى السبعة الأيام ، وحجتهم فى هذه الإجازة السماع عن العرب .

والبصريون[2] لايجيزون هذا مستندين إلى أن العدد مع المعدود ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ذلك ، فكما لا يصح اشتريت الرطل فضة بالإضافة لا يصح الثلاثة الكتب بالإضافة حملا للنظير على نظيره وقياسا للشيء على ما هو من بابه .

ويقول صاحب كتاب النحو الوافى[3] : والحق أن حجة الكوفيين هى الأقوى لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذى له الأولوية والتفضيل ، ولا مانع من الأخذ به لمن شاء ، غير أن المذهب البصرى أكثر شهرة وأوسع شيوعا ، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته لتتماثل أساليب البيان اللغوى وتتوحد .

فهذه وجهة سليمة ، غير أننا لانستطيع أن نحكم على رأى الكوفيين بأنه غير سليم ، لهذا أرى أن نأخذ به .

---

(١) المصدر السابق

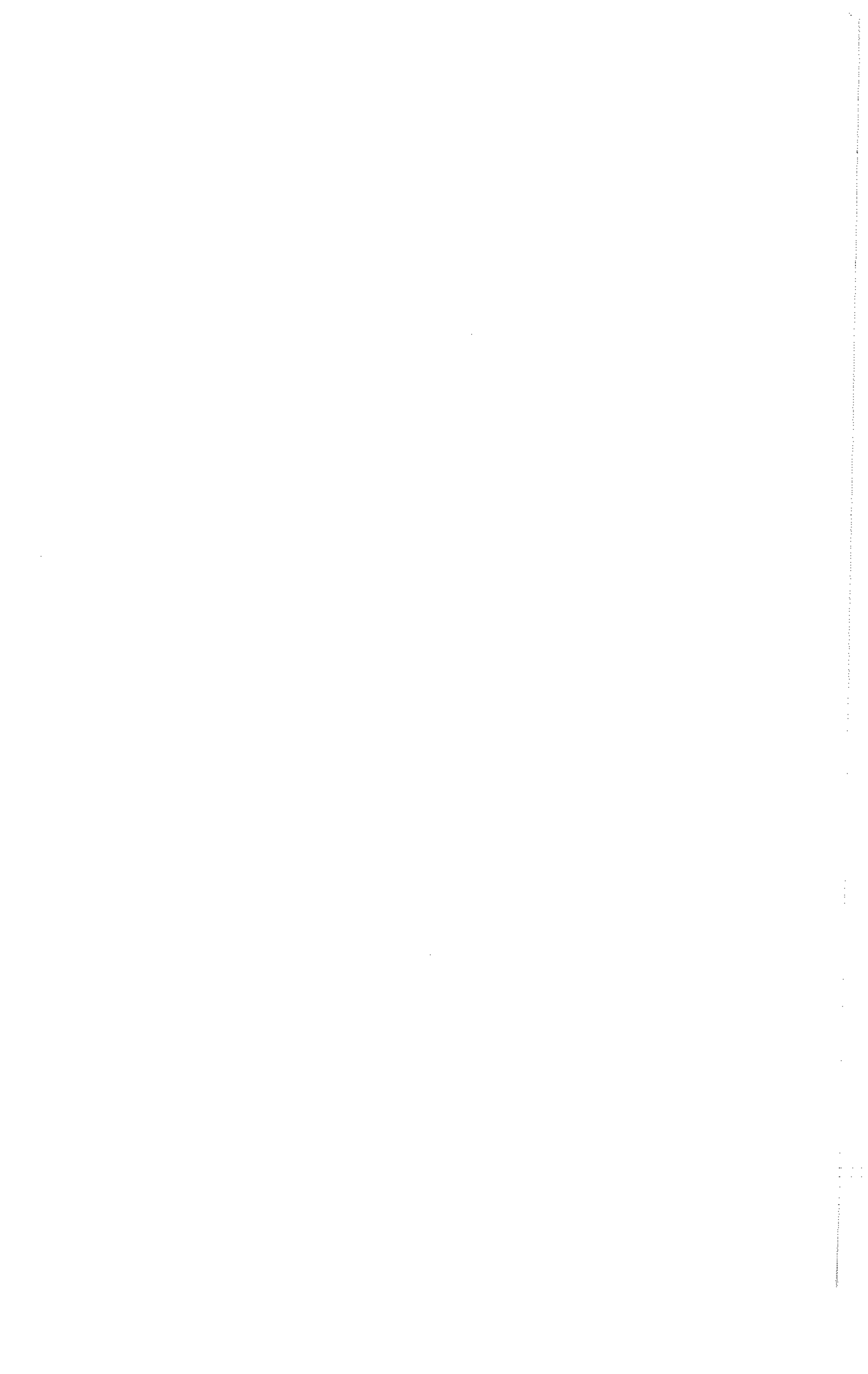
(٢) ابن عقيل جـ ٢ ص ٣٦ تحقيق محيى الدين

(٣) جـ ٣ ص ١٤

الفصـــل الثالث

ما يلحق بالفعل

(أ) اسم الفعـل
(ب) المصـــدر
(جـ) اسم الفاعـل
(د) صيـغ المبالغة



المسألة (١٢٥)

أسماء الأفعـال والأصوات

يقول الأشمونى : هل هى أسماء أو أفعـال[١] ؟

كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، وقال بعضهم إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون[٢] إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر ، وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ، ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصه ، وقيل هى أسم بذاته يسمى خالفة الفعل . ويقول السيوطى[٣] هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء .

وزعمها الكوفيون أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان . وزعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماها الخالفة . ثم على الأول — وهو قول جمهور البصريين باسميتها — اختلف فى مسماها قيل مدلولها لفظ الفعل لاحدث ولا زمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان ، وقيل بل تفيدهما . قال فى البسيط : ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهى اسم لمعنى الفعل ، قيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة ، وقيل هى أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب فى الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال فى غير الأمر فتبعه الزمان .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٩٥

(٢) المصدر السابق

(٣) الهمع جـ ٢ ص ١٠٢

ويقول ابن يعيش[1] : إن معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، فقولنا هيهات اسم للفظ بعُد دال عليه وكذلك سائرها ، والغرض منها الإيجاز والإختصار ونوع من المبالغة ، ولولا هذا لكانت الأفعال التى هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها .

وهذا الرأى مقبول سليم .

المسألة ١٢٦)

حكم أسماء الأفعال فى التعدى واللزوم

وحكم أسماء الأفعال فى التعدى واللزوم وغيره كإظهار فاعلها وإضماره حكم موافقها فى المعنى[2] فرويد متعدّ لأن فعله أمهل ، فيقال رويد زيدا ، وصه لازم لأن فعله اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ، ومظهر فى هيهات زيد كما تقول بعد زيد ، لكن يخالفه فى أنها لا يبرز معها الضمير ولا يتقدم معمولها ولا تضمر فى الأصح فيهما وجوز الكسائى[3] أن يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى : كتاب الله عليكم[4] ، وقول الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا[5]

أسماء الأفعال مدلولها الأفعال ، والفعل يجوز أن يتقدم معموله عليه ، فكذا ما يدل عليه ، وقد اعتمد الكسائى على النص القرآنى وكلام العرب ولا مانع من جواز ذلك .

---

(١) المفصل جـ ٤ ص ٢٥

(٢) الهمع جـ ٢ ص ١٠٥

(٣) المصدر السابق

(٤) سورة النساء آية : ٢٤

(٥) قالته جارية من بنى مازن ، المائح الذى ينزل البئر فيملأ الدلو

ومن أسماء الأفعال ما أصله ظرف أو جار ومجرور .

قال ابن مالك فى شرح الكافية[1] : وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلا بضمير المخاطب كمكانك بمعنى اثبت ، وعندك ، ولديك ودونك الثلاثة بمعنى خذ ، ولا تقاس هذه فى الأصح بل يقتصر فيها على السماع .

وأجاز الكسائى[2] أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسا على ماسمع ، ورد بأن ذلك إخراج لفظ عن إصله وقيل إن الكسائى يشترط كونه أكثر من حرفين بخلاف بك ولك . الكسائى يمنحنا رخصة التوسع ، ولا ضرر من القياس فى هذا لأن القياس يحفظ صورة التعبير بل ويزيده دلالة .

المسألة (١٢٧)

شروط إعمال المصدر

يعمل المصدر كفعله لازما[3] أو متعديا إلى واحد فإكثر أصلا لا إلحاقا كما فى شرح الكافية لأنه أصله ، ولذا لم يتقيد عمله بزمن إن كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا إن كان ظاهرا على الأصح . لأن كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل خصوصا الإضمار . فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما أن ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون[4] بجواز إعمال المصدر مضمراً واستدلوا بقول زهير :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أى وما الحديث عنها .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٠٦

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٨٦

(٤) الهمع جـ ٢ ص ٩٢

والبصريون[1] يتأولون على أن عنها متعلق بأعنى مقدما .

الواضح من التعليل للشروط المذكورة أن المصدر إنما يعمل حملا له على الفعل فكلما قرب شبهه من الفعل عمل ، وكلما ابتعد الشبه عن الفعل ضعف العمل والخلاف بين الكوفيين والبصريين فى الإضمار فلو إضمر المصدر عمل عند الكوفيين ولم يعمل عند البصريين . وقد استدل الكوفيون بيت زهير . كما أن هناك خلافا فى المصدر المجموع .

حيث جوز ابن عصفور عمله مجموعا مستدلا بقول الشاعر :

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والقنعا[2]

وأرى أن أعمال المضمر ضعيف لأن السماع لا يؤيده .

والشاهد على ذلك بيت زهير وأمكن تخريجه ولأن الضمير وإن ناب عن المصدر إلا أنه لم يسمع عمله وليست له صلاحيته أما عمل المصدر المجموع فالواضح أن إستعمله كثير وفى جواز إعماله تيسير .

---

(١) المصدر السابق

(٢) يقول العينى إن هذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر أبا قدامه وهو كنية ممدوح والقنع بفتح القاف والنون والعين المهملة : الفضل والكرم والثناء والزيادة جـ ٢ ص ٢٨٧ الأشمونى

المسألة (١٢٨)

إعمال المصدر

يقول الاشمونى[١] :

لا خلاف فى أعمال المضاف وفى كلام بعضهم ما يدل على الخلاف والمنون أجازه البصريون ومنعه الكوفيون . فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر ، وأما المقترن بأل فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين فالمصدر العامل ثلاثة أقسام :

١ – المضاف وهو أكثر الثلاثة عملا قال فى التصريح[٢] وهو متفق عليه نحو قوله تعالى « ولولا دفع الله الناس »[٣] .

٢ – المنون نحو قوله تعالى « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً[٤] وهذا القسم أجاز أعماله البصريون وقالوا إنه أقيس من المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير .

أما الكوفيون فمنعوا إعماله وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل . لأن التنوين يبعد شبهه بالفعل لأنه من علامات الإسم وإستعمال العرب يؤيد البصريين كالآية السابقة وكقول الشاعر[٥] :

بضرب بالسيوف رءوس قوم أزلنا هامتهن عن المقيل

كا ن رأى الكوفيين فيه تكلف وتقدير .

---

(١) جـ ٢ ص ٢٨٤

(٢) جـ ٢ ص ٦٠

(٣) سورة الحج آية : ٤٠

(٤) سورة البلد آية : ١٤

(٥) قاله المرار بن منقد التميمى العينى جـ ٢ ص ٢٨٤ الأشمونى

٣ - المقترن بأل : وفيه أربعة أقوال :

(أ) سيبويه يعمله .

(ب) الكوفيون لا يعملونه .

(جـ) جوزه الفارسي على قبح .

(د) أجازه ابن طلحة إن كانت فيه أل معاقبة للضمير كما في قول الشاعر[1] :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وقول الآخر :

عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض الصالحين فقيراً[2]

وأرى جواز أعماله وإن يكن ذلك أقل بلاغة توسعة وقياساً على جواز أعمال المنون وكلاهما بعيد الشبه بالفعل .

(١) لم يعرف له قائل

(٢) لم يعرف له قائل

المسألة (١٢٩)

إضافة المصدر[١] للفاعل

يضاف للفاعل ، ويضاف للمفعول فيحذف الفاعل كقوله تعالى : « لا يسأم الإنسان من دعاء الخير[٢] » أى دعائه الخير ، وبذلك يفارق الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره وللفصل به بين الفعل وإعرابه فى يفعلان وحذف الجزء من الكل لا يجوز بقياس .

وقال الكوفية لايحذف بل يضمر فى المصدر كما يضمر فى الصفات والظرف وقال ابن الأبرش ينوى إلى جنب المصدر قال ولا يجوز أن يقال إنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضمر لأن المصدر لا يضمر فيه بمنزلة أسم الجنس . ويجوز بقاؤه أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول فى الأصح نحو قوله تعالى فى قراءة يحيى ابن الحارث الدمارى عن ابن عامر « ذكر رحمة ربك عبده زكريا[٣] » .

وقوله ﷺ : » وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقيل لا يجوز إلا فى الشعر . كقول الشاعر[٤] :

أفنى تِلادَى ومَا جّمعتُ من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريـق

الخلاف فى هذه المسألة يدور حول إعتبار الفاعل (عند إضافة المصدر للمفعول) محذوفاً أو مضمراً أو منوياً ، فالكوفيون يمنعون أن يقال إن الفاعل محذوف ، والواقع أنه غير مذكور وغير المذكور محذوف والفاعل مع الفعل يحذف حين إسناد الفعل لنائب الفاعل فما الذى يمنع أن يقال إن الفاعل محذوف عند إضافة المصدر للمفعول به .

---

(١) همع الهوامع جـ ٢ ص ٩٤

(٢) سورة فصلت آية : ٤٩

(٣) سورة مريم آية : ٢

(٤) البيت للأقيشر الأسدى

المسألة (١٣٠)

تابع فاعل المصدر ومفعوله

مذهب الكوفيين[١] وطائفة من البصريين : الاتباع على المحل وذهب سيبويه[٢] ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل .

وفصل أبو عمرو فأجازه فى العطف والبدل ومنعه فى التوكيد والنعت .

يقول الأشمونى : « والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر » .

أقول : إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مرفوعاً محلا مجروراً لفظاً ويجوز فى تابعه حينئذ على رأى الكوفيين الرفع على المحل ، والجر على اللفظ وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وجُرَّ مايتبع ما جُرّ ومَنْ راعى فى الاتباع المحل فحسَنْ

أما سيبويه فإنه لا يجيز الإتباع على المحل .

وفصل أبو عمرو « فأجاز فى العطف والبدل ومنعه فى التوكيد والنعت » والسماع يؤيد مذهب الكوفيين .

يقول لبيد[٤] :

حتى تَهجَّرَ فى الروّاح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

كذلك إذا أضيف المصدر إلى المفعول به فالمفعول به مجرور لفظا منصوب محلا وبناء على ذلك يجوز فى التابع النصب على المحل والجر على اللفظ .

ومن ذلك قول زياد العنبرى :

قد كنتُ ونيب بها حَسّاناً مخافـة الإفـلاس واللّيَانـا

ولا أرى داعيا للتفرقة بين العطف والبدل وبين التوكيد والنعت .

---

(١) أشمونى جـ ٢ ص ٢٩١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) قاله لبيد من قصيدة يصف فيها حمارا وأتاناً كانا فى خصب زمانا حتى إذا هاج النبات ونصب أكم العيون وخاف من القناص أسرع معها إلى نجد برجو أن اطيب الكلأ عينى جـ ٢ ص ٢٩٠ أشمونى

(٥) الليانى المطل

المسألة (١٣١)

المصدر النائب عن فعله

يقول الصبان[١] :

أعلم أن من هذه المصادر ما سمع مضافاً نحو « ويحك » « وويلك » « وبعدك » « سحقك » والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له .

ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا فى الهمع .

وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة .

ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه ، وقال الفراء والجرمى بقياسه .

وبمتابعة ما ورد من المصادر المضافة بالقرآن الكريم لم أجدها إلا منصوبة : قال تعالى : « وهما يستغيثان الله ويلك آمن[٢] » .

وقال تعالى : « ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب[٣] » .

وقال تعالى : « وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون[٤] » وعند خلو هذه المصادر من أل والإضافة نحو ويح له وويل لفلان ، فالرفع والنصب جائزان على السواء وكل ما ورد بالقرآن جاء مرفوعاً[٥] وجاء بالشعر منصوبا ومن ذلك قول جرير :

كسا اللؤوم يتما خضرة فى جلودها فويلا ليتم من سراويلها الخضر

فإذا قرنت هذه المصادر بأل فالرفع أفضل لأنه السائغ حيث يقال الويل للمخربين ، والويح للمخلصين .

(١) الصبان على الأشمونى جـ ٢ ص ١١٧

(٢) سورة الأحقاف آية : ١٧

(٣) سورة طه آية : ٦١

(٤) سورة القصص آية : ٨٠

(٥) وردت بالقرآن الكريم خالية من ال والإضافة ٢٦ مرة وكلها مرفوعة .

المسألة (١٣٢)

بنيـــة فَعْـــل

اشترط فى التسهيل[1] لكون فعْل قياساً فى مصدر فَعِلَ المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم ولم يشترط ذلك سيبويه[2] والأخفش بل أطلقا .

الفعل الثلاثى المتعدى يجئ مصدره على فَعْل قياساً مطرداً نص على ذلك سيبويه والأخفش واشترط ابن مالك لكون فعْل قياساً فى مصدر فَعِل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفم كشرب شرباً ولقم لقماً .

وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

قال فى الهمع[3] : ومنع ابن جودر قياسه أى مصدر فَعِل فقال لا تدرك مصادر الفعل الثلاثى إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع .

القاعدة العامة : أن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع وسيبويه بنى رأيه على استقضاء ما سمع حيث وجد أن فَعْل جاءت عليه مصادر الفعل الثلاثى المتعدى .

وما لم يسمع يقاس على ما سمع حتى لا يقف نمو اللغة .

كما أنه إذا سمع مجئ الثلاثى المتعدى على غير فعل لا يصح أن ننكره لأن السماع من مصادر اللغة .

---

(١) أشمونى جـ ٢ ص ٣٠٤ همع جـ ٢ ص ١٦٧ ابن عقيل جـ ٢ ص ٣٣

(٢) الأشمونى جـ ٢ ص ٣٠٤

(٣) جـ ٢ ص ١٦٧

المسألة (١٣٣)

الكسر والفتح فى مصدر المضاعف[1]

يجوز فى المضاعف من فعلال كالزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس فى العربية فَعلال بالفتح إلا فى المضاعف والكسر هو الأصل وإنما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء فى التفعال التبيان والتلقاء بالكسر والتفعال كله بالفتح إلا هذين على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر .

وذهب الكسائى[2] والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك الوسواس والقعقاع وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

محل الخلاف جواز فتح وكسر أول المضاعف .

يقول الأشمونى : « يجوز فى المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس فى العربية فعلال بالفتح إلا فى المضاعف والكسر هو الأصل » .

ومذهب الكسائى والفراء والزمخشرى أن الزلزال بالكسر مصدر ، وبالفتح اسم وهذا ما جاء به القرآن الكريم « من شر الوسواس[3] » أى الشيطان .

ويقول الصبان[4] :

« مذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جئ به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين هو مصدر فعّل المضعف العين ورجحه ابن مالك وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك وكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل سماعى أو قياسى قولان :

وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر » .

المناسب أن يكون التفعال مصدر فعّل الدال على المبالغة والتكثير لأن التفعال يدل على المبالغة والتكثير حتى يكون هناك تناسب وتوافق بين الأصل والفرع .

---

(١) أشمونى جـ ٢ ص ٣٠٩

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة الناس آية : ٣

(٤) الصبان جـ ١ ص ٣٠٩

المسألة (١٣٤)

إعمال اسم المصدر[١]

اسم المصدر منع إعماله البصرية إلا فى الضرورة . وجوزه قياساً أهل الكوفة وبغداد إلحاقاً بالمصدر كقول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرِّتَاعَا[٢]

وقول الآخر :

لأن ثواب الله كل موحد جنابا من الفردوس فيها يخلد[٣]

وقول ذى الرمة :

ألاهل إلى مى سبيل وساعة فإن كلاميها شفاء لمابيا

وقال الكسائىّ[٤] إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ « الخبز والدهن والقوت » فإنها لاتعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك .

وأجاز الفراء[٥] ذلك ، وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته . قال أبو حيان[٦] « والذى أذهب إليه فى المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس بإسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لا فى الضروزة ولا فى غيرها » .

اسم المصدر إذا كان علما لا يعمل مثل (فجار ، يسار) أما إذا كان غير علم فعمله قليل ، ولا مانع من إستعماله قياسا على ما ورد ، وإن كان الإتجاه إلى عمل المصدر أولى من الإتجاه إلى عمل اسم المصدر لأن عمل المصدر هو الأصل .

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٨٨ همع جـ ٢ ص ٩٥
(٢) البيت للنظامى
(٣) نسب هذا البيت ابو حيان لحسان بن ثابت
(٤) الهمع جـ ٢ ص ٩٥
(٥) المصدر السابق
(٦) المصدر السابق

المسألة (١٣٥)

هل يقع المصدر المنكر حالا ؟

وقوع المصدر المنكر حالا[1] :

مثل جاء زيد ركضا ، وقتلته صبراً ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل ... أى راكضا ومصبورا . وذهب الأخفش[2] والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت ، ويركض ركضا ، ويصبر صبرا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة فى تأويل بغت زيد بغتة وكذا غيره ، وقيل هى مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد بغتة .. إلخ .. ، وقيل مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغته .

جاء هذا فى كتاب سيبويه تحت عنوان (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر وذلك نحو قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ومكافحة ، ولقيته عينا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ... إلى أن قال : ومثل ذلك قول زهير ابن أبى سلمى :

فلأياً بلأى ما حملنا وليدنا على ظهر محبوك ظماء مفاصله[3]

(١) الكتاب جـ ص ٣٧٠ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

(٢) الأشمونى جـ ٢ ص ٧٢ الهمع جـ ١ ص ٢٣٨

(٣) يقول الشنتمرى جـ ١ ص ٢١٨ : الشاهد فيه لأ يابلأى ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال والتقدير حملنا وليدنا مبطئي ملتئين ، وصف فرسا بالنشاط وقوة الخلق فيقول إذا حملنا الغلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه فلم نحمله إلا بعد إبطاء وجهد ، واللأى الإبطاء ، ولا فعل له يجرى عليه ، والمحبوك الشديد الخلق ، والظاء هنا القليلة الحم وهو المحمود منها .

ومثله قول الآخر : ومنهل وردته التقاطا[1]

يرى سيبويه هذا الرأى ، وهو رأى حسن بعيد عن التكلف والتقدير ، وهو أولى من كل الأراء التى ذكرت بعد هذا حيث ورد كثيرا بالقرآن الكريم ، قال تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعيا[2] ، الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية[3] ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا[4] إنى دعوتهم جهراً[5] .

المسألة (١٣٦)

إعمال اسم الفاعل

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى .

لا يعمل خلافا للكسائى ولا حجة له فى : « وكلبهم باسط ذراعيه » لأن المعنى يبسط بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شئ خلافا للكوفيين والأخفش فلا يجوز « ضارب زيداً أمس » ويقول السيوطى[6] : أما الماضى فالأصح أنه يرفع فقط نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

---

(١) هو إنقادة الأسدى . اللسان (لقط) والمعنى وردته ملتقطا غير قاصد لأننى لم أكن أعرف مكانه من قبل

(٢) سورة البقرة آية : ٢٦٠

(٣) سورة البقرة آية : ٢٧٤

(٣) سورة الأعراف آية : ٥٦

(٥) سورة نوح آية : ٦

(٦) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٩٣

وقال الكسائي وهشام ووافقهما قوم بنصبه أيضا اعتبارا بالشبه معنى وإن زال الشبه لفظا وإستدلوا بقوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد[1] » وتأوله الأولان على حكاية الحال .

ومنع قوم[2] رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر أيضا ، قال ابن طاهر وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله . قال الإمام الرضي[3] : إنما اشترط فيه الحال أو الإستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل لأنه لا يحتاج فى الرفع إلى شرط زمان وإنما اشتراط أحد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لأنه أذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لأنه لا يوازنه مستمراً .

ويقول ابن عقيل[4] : وإن كان بمعنى الماضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه هو شبه له معنى لالفظا ، فلا تقول هذا ضارب زيداً أمس ، بل يجب إضافته فنقول (ضارب زيدٍ أمس) وأجاز الكسائى أعماله ، وجعل منه قوله تعالى « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد » وأرى أن محل الخلاف بين الكسائى وبين غيره فى نصب المفعول أما الفاعل فإن كان مضمرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره بن عصفور . قال السيوطى وهو الأصح .

وأنا لا أرى وجها للتفرقة بين رفع الفاعل ونصب المفعول كما لا أرى وجها للتفرقة بين كونه للماضى أو لغير الماضى ، والمضارع يعمل مع أن وقوعه قد يكون فى الماضى نحو (كان زيد يضرب عمراً أمس) .

وقد أجاز غير الكسائى نحو (كان زيد ضاربا عمراً أمس لأنه صح وقوع المضارع موقعه وبهذا يبدو أن التفرقة متكلفة والآية الكريمة تؤيد رأى الكسائى .

---

(١) الكهف آية : ١٧

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٩٥

(٣) المصدر السابق

(٤) حاشية الخضرى جـ ٢ ص ٢٨

المسألة (١٣٧)

من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد[١]

من شروط الإعمال فى اسم الفاعل المجرد إيضا ألا يكون مصغراً ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له فى قول بعضهم : أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا لأن فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل .

وقال[٢] بعض التأخرين إن لم يحفظ له مكبرا جاز كما فى قوله :

فما طعم راح فى الزجاج مدامة ترقرق فى الأيدى كمَيت عصيرها[٣]

حيث رفع عصيرها بكميت ، ولا حجة له أيضا على أعمال الموصوف فى قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل[٤]

إذا فرخين نصب بفعل مضمر يفسر فاقد والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس ساريا على فعله فى التأنيث فلا تعمل إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب .

قال فى شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى أعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها .

ونقل غيره أن مذهب البصريين[٥] والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين أجازة ذلك مطلقا .

---

(١) أشمونى جـ ٢ ص ٢٩٤

(٢) المصدر السابق

(٣) البيت لمضرس بن ربعى

(٤) لبشر بن أبى حازم

(٥) الأشمونى جـ ٢٩٥

وشرط[1] البصرية كون اسم الفاعل العامل مكبراً فلا يجوز هذا ضويرب زيدا لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه .

وقال الكوفيون[2] إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا فى الصورة .

قال ابن مالك فى التحفة هو قوى بدليل أعماله محمولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة ، وقاسه النحاس على التكسير .

وقيل يعمل المصغر الملازم التصغير الذى لم يلفظ له مكبر كقوله كميت عصيرها فى رواية جر كميت .

---

(١) همع جـ ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٣٨)

النصب باسم الفاعل غير العامل لتلو ما أضيف إليه

أجاز ذلك السيرافى[1] لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام وبالمنون .

ويقوى ماذهب إليه قولهم : هو ظانّ زيد أمس قائما . فقائما يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن .

وأيضا فهو مقتض له : فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة .

يقول الأشمونى[2] : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة ، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ، ومعلم بكر أمس خالداً قائما ، والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر .

وقول الأشمونى : يتعين أى باتفاق جميع النحويين والخلاف الآن فى نصب غير التلو . فالنحويون جميعا يقولون : إن الناصب له فعل مضمر . ويقول السيرافى : إن الناصب له اسم الفاعل الموجود ، وقول السيرافى يؤيد ماذهب إليه الكسائى فى عمل اسم الفاعل ولو كان بمعنى الماضى والدليل الذى ذكر يؤيد ماذهبنا إليه من تاييد رأى الكسائى .

---

(١) جـ ص ٣٠٠ أشمونى

(٢) المصدر السابق

فقولهم : هو ظانٌ زيد أمس قائما يتعين فيه نصب (قائما) بظان مع أن النحويين غير الكسائى يقولون : إن اسم الفاعل هنا غير عامل لدلالته على الماضى فكيف يخرجون النصب فى هذا المثال (هو ظان زيد أمس قائما) مع إجماعهم على أنه لا يجوز اضمار الفعل فى مثله كما ذكر الأشمونى سابقاً .

المسألة (١٣٩)

تقديم صفة اسم الفاعل عليه[١] وتقديم معموله عليه

لا يجوز تقديم صفة اسم الفاعل أى على المعمول ولا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب عاقل ويجيز الكسائى[٢] التقديم فى الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الوصف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدا عامل والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذى هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف لأن صفته تحصل بعد تمام عمله . لا يصح أن ننسى أن (اسم الفاعل) اسم بدليل تنوينه ، ودخول أل عليه . وأرى أن دخول حروف الجر عليه ، ووصفه ، والتعليل (بأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل) تعليل واه لأن سبق الوصف عن المعمول لا يبعد الشبه كما أن تأخير الوصف لا يقرب الشبه من الفعل .

(١) همع الهوامع جـ ٩٦

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٠)

جواز إضافة اسم الفاعل لمفعوله

ويضاف اسم الفاعل لمفعوله جوازا نحو « هديا بالغ[١] الكعبة » « وإنك جامع[٢] الناس » و « غير محلى[٣] الصيد » .

قال أبو حيان[٤] وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر وقال الكسائى[٥] هما سواء .

ويظهر لى أن الجر أولى لأنه الأصل فى الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع الحمل على الأصل أولى .

ظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر .

وقال الكسائى[٦] هما سواء .

ويرى أبو حيان أن الجر أولى .

وأرى رأى الكسائى لأن اسم الفاعل كما قلت سابقا جمع بين مافى الاسم من الدلالة على الذات ، وبين مافى الفعل من الحدث والإضافة من خواص الأسماء ، والعمل من خواص الأفعال ، فالإضافة والنصب مستويان من حيث مافى اسم الفاعل من الدلالتين .

---

(١) همع جـ ١ ص ٩٦

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥

(٣) سورة آل عمران آية ٩

(٤) سورة المائدة آية : ١

(٥) همع جـ ٢ ص ٩٦

(٦) المصدر السابق

المسألة (١٤١)

عمل اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمع تكسير

يعمل عمل فعله[١] مفردا أو غيره أى مثنى أو مجموعاً جمع سلامة وجمع تكسير ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه[٢] والخليل إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند لظاهر لأنه فى موضوع يفرد فيه الفعل فخالفه . فلا يقال مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا .

وأجاز المبرد[٣] إعماله لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه . وقيل لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل الناصب فعل مقدر منه لأن الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل ، وبه يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله .

وشرط البصرية لإعماله[٤] إعتماده على أداة نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول ، أو ذى خبر أو حال أو إن نحو إن قائما زيد ، ولم يشترط الكوفيون ، « ووافقهم الأخفش » الإعتماد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقا نحو ضارب زيدا عندنا .

واضح أن مدار الخلاف قرب شبه أسم الفاعل من الفعل وبعد هذا الشبه ، وقد سبق أن أسم الفاعل يجمع بين الأسم حيث يدل على ذات وبين الفعل حيث يدل على حدث ، وقد ثبت أنه يعمل عمل الفعل مع أن الجميع متفقون على أنه أسم ، فالادعاء بأن الوصف أو التصغير أو الجمع أو التثنية يبعد شبهه بالفعل إدعاء فيه تلكف لأن الحدث وهو الجامع بينه وبين الفعل مازال أحد مدلولى أسم الفاعل .

وبناء عليه أرى أن يعمل اسم الفاعل بلا شروط .

---

(١) همع جـ ٢ ص ٩٥
(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر السابق
(٤) المصدر السابق

المسألة (١٤٢)

أمثلة المبالغة

إعمال أمثلة المبالغة : مذهب سيبويه[١] وإصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة .

ولم يجوز الكوفيون[٢] إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب « أما العسل فأنا شراب .... ألخ »

أمثلة المبالغة محولة كما يقول النحويون عن اسم الفاعل (وإن كانت العرب قد نطقت بها دون مراعاة لهذا التحويل) وجاءت الشواهد بعملها كما جاءت بعمل اسم الفاعل ولا أدرى لماذا خالف الكوفيون مذهبهم فى اعتمادهم فى قواعدهم وآرائهم على ماسمع من العرب ، وصيغ المبالغة فيها الحدث الموجود فى اسم الفاعل ودعوى أن المبالغة تبعد الشبه بالفعل دعوى باطلة لأن المبالغة فى الصيغة معناها المبالغة فى الحدث الذى يعمل الفعل بمقتضاه ، كما أن الشواهد على إعمالها كثيرة وفى تأويلها تكلف ممقوت ومن ذلك : قول القلاح بن حزن :

اخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعْقلا[٣]

وحكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وإنه لمنحار بوائكها وقول أبى طالب :

ضروب بنصل اليف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عامر

(١) الصبان جـ ٢ ص ٢٩٦ همع جـ ٢ ص ٩٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الجلال : الدروع ــ الولاج : الدخول ــ الخوالف : جمع خالفة وهى عماد البيت ــ الأعقل : الذى تضطرب رجلاه من الفزع يريد أنه لايفارق الحرب

وقول الراعى :

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج
قلى دينه واهتاج للشوق أنها على الشوقِ إخوان العزاء هيوج

وقول عبدان بن قيس الرقيات :

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالاً والأخرى منهما تشبه البدرا

وقول زيد الخيل :

أتانى أنهم مزقوق عرضى جحاش الكِرْمَلَين لها فديد[1]

وقول أبى يحيى اللاحقى :

حذرٌ أموراً لاتضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

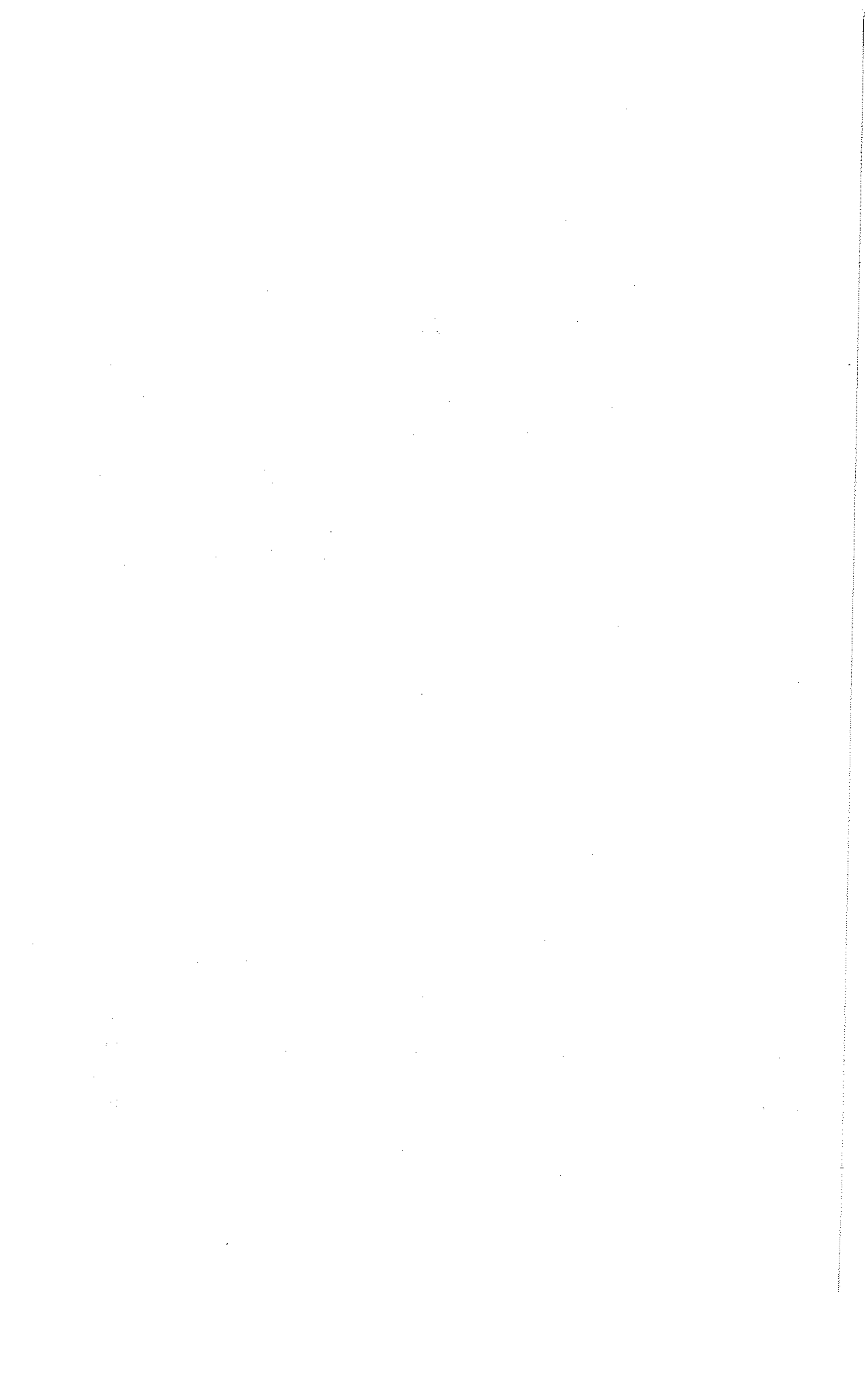
ومما استدل به سيبويه على أعمال فعل قول لبيد :

أومِسْحَلٌ شنج عِضادة سمَحْج بسراته ندب لها وكلوم[2]

---

(١) الكرملين بالكسر : اسم ماء فى جبل طىء والمعنى : أن هؤلاء عنده بمنزلة جحاش هذا الموضع التى تصوت عند ذلك ــ فديد : صوت .

(٢) المسحل : الحمار الوحشى ــ شنج : منقبض ــ العضاه : جانب العتبة من الباب ــ سمج : أتان طويلة الظهر . بسراته : ظهره ــ يذب : أثر الجرح ــ كلوم : جمع كلم وهو الجرح والمعنى : حتى صار هذا المسجل فى الهاجرة مع أتانه فى الرواح والمعنى أثارها وقت طلب الماء



الباب الرابع

الأساليب

الفصــل الأول

١ - الاستثناء
٢ - الشــرط
٣ - الصــلة

المسألة (١٤٣)

هل يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر

قال أبو حيان[١] أتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء[٢] : جواز له على ألف إلا ألفين وإختلفوا فى غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدى[٣] .

وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبى عبيد والسيرافى واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك[٤] .

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر ويدل لجواز الأكثر قوله تعالى : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين[٥] » والغاوون أكثر من الراشدين « ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه[٦] » وحديث مسلم : « يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته » والمطعمون أكثر قطعا .

ولجواز النصف قوله تعالى : « قم الليل إلا قليلا نصفه[٧] » .

قال أبو حيان وجميع ما أستدل به محتمل التأويل والمستقرأ من كلام العرب إنما هو إستثناء الأقل .

---

(١) همع جـ ١ ص ٢٢٨

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) سورة الحجر آية : ٤٢

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٠

(٧) سورة المزمل آية : ٣

المفهوم من أسلوب الإستثناء أن المستثنى جزء مأخوذ ومخرج من كل فإذا كان المستثنى مستقرقاً للمستثنى منه أو أكثر كان ذلك قلباً للحقائق وغير مقبول وغير مستساغ ، أما إذا كان المستثنى نصف أو أقل فهذا جائز وقد جاءت الشواهد كما ذكرت سابقا مؤيدة .

المسألة (١٤٤)

حكم تقديم المستثنى

الجمهور(١) على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال إلا زيدا قام القوم . ولا ما إلا زيدا قام القوم لأنه لم يسمع من كلامهم ولأن « إلا » مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان .

وجوز الكوفيون(٢) والزجاج تقديمه واستدلوا بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالى شعبة من عيالكا(٣)

وقول الآخر :

وبلـــدة ليس بها طَورِيٌّ ولا خلا الجنّ بها إنسي(٤)

ورد فى « خلا » وهى فرع إلا فالأصل أولى بذلك وجوز الأبدى(٥) فى النفى بعد سبق حرف النفى كقوله « لا خلا الجن » .

وجوز الكسائى تقديمه(٦) على حرف النفى أيضا وأجازه الفراء إلا مع المرفوع . ومنعه هشام إلا مع الدائم .

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعثر على قائل

(٤) البيت للعجاج وفى البيت رب بلد ليس بها أحد درر ١ ص ١٩٣

(٥) الهمع جـ ١ ص ٢٢٦

(٦) المصدر السابق

وتقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسطه بين جزأى الكلام فيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا سواء أكان العامل متصرفا أو غير متصرف فلا يقال القوم إلا زيدا قاموا ولا القوم إلا زيدا قائمون ولا القوم إلا زيدا فى الدار .

قال أبو حيان : فهذا مذهب من يرى أن العامل فى المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه .

الثانى : الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده .

قال الشاعر[1] :

الأكلّ شيء ما خلا الله باطَل وكل نعيم لامحالــة زائــلَ

فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل فى ذلك الضمير .

الثالث : الجواز مع المتصرف والمنع فى غيره وعليه الأخفش وصححه أبو حيان لأن السماع إنما ورد بالتقديم فى المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره .

وجاء بكتاب تهذيب النحو[2] :

(كما أنه يجوز أحيانا تقديم الصفة على الموصوف ... فإنه يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه فنقول : ما حضر إلا عليا القوم وفى هذه الحالة يختار نصبه كما فى قول الشاعر :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب[3]

ويقل أن يأتى المستثنى فى حالة تقدمه مرفوعاً .

روى يونس قولهم : « مالى إلا أبوك ناصر » .

(١) قاله لبيد العامرى

(٢) للدكتور عبد الله درويش جـ ٢ ص ١٢٣

(٣) قائله الكميت بن زيد الأسدى

وعلى هذا قول الشاعر :

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع[1]

وهو بهذا يؤيد رأى الكوفيين .

وأرى أن التقديم والتأخير متعلقان بنظرة المتكلم وإهتمامه فما يراه مهما فى تقديره يبدأ به الكلام .

والواضح من الشواهد الواردة أن المستثنى موضع إهتمام .

المسألة (١٤٥)

إذا كررت إلا[2]

إذا كررت إلا فلها حالان :

الأول : أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم إلا محمدا إلا أبا بكر وهى كنية وشرط هذا التكرار أن يكون الثانى يغنى عن الأول كما أن أبا بكر يغنى عن ذكر محمد فإن لم يكن يغنى عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو قام القوم إلا زيدا وإلا جعفرا .

وقد اجتمع فى قول الشاعر[3] :

مالك منشيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

والرسيم والرمل ضربان من العدو والرمل لايغنى عن قوله إلا رسيمه فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله إلا عمله .

---

(١) قائله حسان بن ثابت

(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٢٧

(٣) لم يعرف قائله

الثانية : أن تتكرر لغير تأكيد فإن أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب :

أحداها : وعليه البصريون[1] والكسائى أن الأخير يستثنى من الذى قبله والذى قبله يستثنى من الذى قبله إلى أن ينتهى إلى الأول .

الثانى : إنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول .

الثالث : أن الاستثناء الثانى منقطع وعليه الفراء[2]

وأرى أن يكون المرجع هو المتكلم فإذا كان ما بعد إلا الثانية يغنى عن الأول فتكرار إلا للتوكيد وإذا كان لا يغنى فلا ضرورة للعطف لأننا إذا قلنا حضر العلماء إلا عليا إلا إبراهيم فهو استثناء لا شىء فيه والكلام صحيح لأن المتكلم أراد إخراج على وإبراهيم من بين العلماء الحاضرين وإذا كان هناك عطف فلا ضرر من وجوده أيضا .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٢٧

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٦)

حكم المستثنى بعد الاستثناء التام المنفى

إذا كان أسلوب الاستثناء منفياً ، وذكر المستثنى منه كما فى قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل منهم » جاز إتباع المستثنى للمستثنى منه على أنه بدل عند البصريين[١] بدل بعض من كل لأنه على نية تكرار العامل .

وأجاز الكوفيون[٢] الأتباع على أن المستثنى معطوف بألا على المستثنى منه ، فإلاّ عندهم حرف عطف لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل .

وتكون فى العطف ببل ولا ولكن وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالفة للأول فى المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمر وهو بدل لا عطف لأن من شروط لا العاطفة ألا تتكرر .

وقال ابن الضائع[٣] لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التى عنيت فى باب البدل لكان وجها وهو الحق .

وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه .

لا أدرى لماذا خص الكوفيون « إلا » بأنها عاطفة فى هذه الحالة فقط لأن ما قالوه ينطبق على حالة الاستثناء المفرغ نحو ما فعله إلا محمد لأن المعنى ما فعله أحد إلا محمدٌ كذلك فى حالة الإثبات جاء العلماء إلا عالماً لأنه فيه مخالفة لأن ما بعد إلا مخالف لما قبلها فى الحكم .

ولهذا أرى أن رأى الكوفيين قصد به الخلاف لذات الخلاف فقط وقد شرط الفراء لجواز نصب ما جاز فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة .

---

(١) همع جـ ١ ص ٢٢٤

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

وقد رد بالسماع قال تعالى : « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك[1] » فيمن نصب وحكى سيبويه[2] ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتانى أحد إلا زيداً واختار ابن مالك النصب فى التراخى نحو ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيداً والفراء لم يبن رأيه على شاهد أو دليل ، وقد جاء الشاهد ضد ما روى وهو قراءة النصب كما أيد ذلك سيبويه فى إستعماله ، ولهذا أرى أن التخصيص بالنكرة تكلف لا داعى له .

المسألة (١٤٧)

الخلاف حول (خلا ، وعدا)

ينصب المستثنى بهما ويجر فإذا نصب كانتا فعلين وإذا جر كانتا حرفى جر لأنهما لايباشران العوامل وإذا جرتا كانتا متعلقين بما قبلها من فعل وشبهه كسائر حروف الجر فمحلهما مع المجرور نصب واختار ابن هشام فى المغنى[3] أنهما لاتتعلقان كالحروف الزائدة لأنهما لا توصلان معنى الفعل إلى الاسم بل تزيلانه عنه وأنهما بمنزلة الا وهى غير متصلة وقيل موضعها النصف من تمام الكلام « كغير » إذا استثنى بها .

وأنكر الكوفيون أيضا حرفية خلا وعدا وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته وأنما نقله الأخفش والفراء[4] .

---

(١) سورة هود آية : ٨١

(٢) همع جـ ١ ص ٢٢٤

(٣) جـ ٢ تحقيق محيى الدين

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

فعليه هذه الأفعال :

ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول فى خلا وعدا بذلك كقلما لما اشربت به من معنى الأمر .

واتفق بقية الكوفيين والبصرين[1] على أن فاعلها ضمر مستكن فيها لازم الأضمار .

ثم قال البصريون هو هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أى بعضهم زيدا .

وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما لم يتقدم فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل « ما » على خلا وعدا فيتعين النصب بعدهما لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية .

وزعم الجرمى والربعى[2] والكسائى والفارس وابن حبنى أنه يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة .

قال فى المعنى [3] فإن قالوه بالقياس ففاسد لأن « ما » لا تزاد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدرية على حاشا بقلة تمسكا بقول الشاعر[4] :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

والذى نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائى إلى أنه يجوز دخول إلا على حاشا ومنع البصريون ذلك .

والذى تنطق به الشواهد ويؤيده السماع أن هذه الكلمات وردت أفعالا وحروفا ناصبة وجارة وهذه رخصة .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٣٢

(٢) المصدر السابق

(٣) جـ ص ١٣٤ تحقيق الشيخ محيى الدين

(٤) نسب للأخطل

المسألة (١٤٨)

لا سيما

عد الكوفيون[١] وجماعة من البصريين كالأخفش وابى حاتم والفارس وابن مضاء « لاسيما » من أدوات الاستثناء[٢] ووجه أنه إذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد فى أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية .

قال الخضراوى[٣] لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لإنه خرج عليه بوجه لم يكن له .

« والصحيح[٤] أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لانه مشارك لهم فى القيام وليس تأكيد القيام فى حقه يخدمه من أنه قائم ومما يعطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحيته إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات » .

أنا لا أويد أن تكون ولا سيما من أدوات الاستثناء لما ذكر ، ولأن حكم ما بعدها غير مخالف لحكم ما قبلها كما هو شأن الاستثناء لأن الذى بعدها مشترك مع ما قبلها وأفادت « لا سيما » أو لويته بما نسب لما قبلها .

---

(١) همع جـ ١ ص ٢٣٤ ـــ تهذيب النحو جـ ٢ ص ١٤٠

(٢) يقول الأشمونى جـ ٢ ص ١٦٨ : وأما انتصاب المعرفة نحو لاسيما زيداً فمنعه الجمهور ، وتشديد الياء ودخول لا عليها ، ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ، ولا سيما يوم فهو مخطىء وذكر غيره أنها قد تحذف الواو كقول الشاعر :

فه بالعقود وبالأيمان لا تستيما عقد وفاءٌ به من أعظم القُربَ

(٣) همع جـ ص ٢٤٣

(٤) السيوطى : المصدر السابق

المسألة (١٤٩)

الاستثناء المفرغ

قال الكسائى[١] فى نحو ما قام إلا زيد « يجوز مع الرفع على الفاعل النصب على الاستثناء » .

قال أبو حيان[٢] وهو مبنى على البدل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائى على إجازة النصب طائفة واستدلوا بقول الشاعر :

لم يبق إلا المجد والقصائد غيرك يابن الأكرمين والدا[٣]

يروى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بأن غير فاعل مرفوع والضمة بناء لإضافته إلى مبنى .

إذا أمعنا النظر نجد أن المستثنى منه مراعى فى المعنى غير مراعى فى اللفظ بدليل أن العامل السابق مسلط على ما بعد إلا والإعراب يتبع اللفظ لا المعنى لأن كلمة زيد فى المثال هى الفاعل فى اللفظ فكيف يجوز النصب على الاستثناء ، وعلى رأى الكسائى يكون هناك اعتباران : فإذا اعتبرنا أن زيد هو الفاعل لا يجوز النصب .

ولهذا أرى أن رأى الكسائى متكلف وأن شاهدا واحدا لا يقوى على نقض قاعدة ثابته بالكثير من الشواهد .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٢٣

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعرف قائله درر ص ١٩١

المسألة (١٥٠)

المستثنى المنقطع ينصب بما قبل إلا من الكلام

قال الرضى[١] : أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منصوب بما قبل إلا من الكلام كما نصب المتصل به . فما بعد إلا عنده إلا أنها مثل لكن العاطفة للمفرد على المفرد وفى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى .

والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لا سمها ، وخبرها فى الأغلب محذوف نحو « جاءنى القوم إلا حماراً أى لكن حمارا لم يجىء .

قالوا : وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : « إلا قوم يونس[٢] لما آمنوا كشفنا عنهم » .

وقال الكوفيون[٣] « إلا » فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه به فى المتصل . وتأويل البصريين[٤] أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما فى لكن وفى « سوى » لا يلزم ذلك لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى وذلك إذا كان صفة . وأيضا معنى لكن للاستدراك والا المتقطع لذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل[٥] .

وأرى أن الناصب للمستثنى هو العامل قبل إلا بوساطتها وذلك سواء أكان الاستثناء متصلا أم منقطعا لانه لا يشترط فى عمل العامل أن تكون معمولاته كلها من نوع أو جنس واحد ففى العطف مثلا نقول أكرمت الفارس وفرسه والفرس من غير جنس الفارس فهل يصح هنا أن نقول إن (أكرمت) لم يعمل فى كلمة (فرس) لأنها من غير جنس المعطوف عليه .

(١) الكافية جـ ١ ص ٢٢٧ الكتاب جـ ٢ ص ٣١٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . صبان جـ ٢ ص ١٤٣ أشمونى .

(٢) سورة يونس آية : ٩٨

(٣) الكافية جـ ١ ص ٢٢٧

(٤) المصدر السابق .

(٥) صبان جـ ٢ ص ١٤٣

المسألة (١٥١)

جـواب الشرط

إذا كان فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا فالجمهور يعتبرون ذلك ضرورة والفراء وابن مالك يجيزون ذلك فى الاختيار .

ويرى الأشمونى[١] أن هذا هو الصحيح لما رواه البخارى : من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضى الله عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق ، ومن ذلك قوله تعالى : إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت[٢] ، لأن تابع الجواب جواب .

وقول الشاعر :

من يكدنى بسيىء كنت منه كالشجابين حلقه والوريـد[٣]

اللغة سماع وقياس ، وقد جاء السماع بجواب الشرط ماضيا كما فى الحديث وقول عائشة والآية والبيت ، فإنكار ذلك أو الادعاء بأنه ضرورة تعيب لرأى فقط .

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١٦ ، الهمع جـ ٢ ص ٥٨

(٢) سورة الشعراء آية : ٤

(٣) قاله أبو زبيد . العينى جـ ٤ ص ١٧ الأشمونى

المسألة (١٥٠)

حكم إعراب الفعل المضارع فى جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا

يرفع جواب الشرط جوازا إذا كان الشرط فعلا ماضيا نحو إن قام زيد يقوم عمرو ، وقول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم[٢]

ومن شواهد الجزم قوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوفّ إليهم[٣] ، من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه[٤] .

قال أبو حيان : ولا نعلم خلافا فى جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب كتاب الإعراب عن بعض النحويين أنه يجىء فى الكلام الفصيح ، وإنما يجىء مع كان لأنها أصل الأفعال ، والذى نص عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها بل سائر الأفعال فى ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

دست رسولا بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فمسموع ، ونص بعض النحاة أنه أحسن من الجزم ، واختلف فى تخريجه فقال سيبويه إنه على نية التقديم والجواب محذوف ، وقال المبرد والكوفيون[٥] إنه الجواب وإنه على حذف الفاء ، وقال آخرون هو الجواب لا على إضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعله لكونه ماضيا صعف عن العمل فى فعل الجوب . وإن كان الشرط مضارعا فضرورة رفع الجواب كقراءة طلحة بن سليمان : أينما تكونوا يدركُكُم الموتُ[٦] ، وكقول

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١٩ ، الهمع جـ ٢ ص ٦٠

(٢) قاله زهير بن أبى سلمى : خليل : فقير ، حرم : ممنوع

(٣) سورة هود آية : ١٥

(٤) سورة الشورى آية ٢٠

(٥) الهمع جـ ٢ ص ٦٠

(٦) سورة النساء آية ٧٨

الشاعر[١] :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه : ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، وإذا رفع فمذهب سيبويه[٢] أنه على نية التقديم والتأخير إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالقيد ، وإلا فعلى إضمار الفاء وذهب المبرد[٣] إلى أنه على إضمار الفاء فى الحالين لأنه جواب فى المعنى قد وقع فى محله فلا ينوى به التقديم .

وأرى أن النصوص الواردة تجيز الرفع والجزم ، والقول بأن الرفع ضرورة ادعاء يخالفة الواقع ، والأفضل أن يكون المرفوع هو الجواب على تقدير الفاء ، وفى المسألة الثانية الجزم أفضل لأنه المؤيد بالشواهد وذلك منعا للخلط وللبس ، ولأن الاستدلال ضعيف ، فالقراءة شاذة كما أن الشواهد على الرفع محدودة ، ولذ يقول البعض إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا فى الضرورة ، وإذا جاء ما ظاهره الرفع فعلى تقدير الفاء .

---

(١) قاله جرير

(٢) همع جـ ٢ ص ٦١

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٥٣)

هل يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط ؟

يقول الرضى[١] : وأعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لأن للشرط صدر الكلام . بل هو دال عليه وكالعوض منه .

وقال الكوفيون[٢] : بل هو جواب فى اللفظ أيضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقديمه فهو عندهم جواب واقع فى موقعه كما ذكرنا . وهذا الرأى رأى المبرد وأبى زيد[٣] .

البصريون يقولون إنه جواب من حيث المعنى ، والكوفيون يقولون إنه جواب من حيث اللفظ والمعنى ، ورأى الكوفيين فى هذه المسألة جدير بالتأييد ، لأن التعبير سليم وقد أدى مدلوله ، وعدم صلاحيته بوضعه ليكون جوابا لا يدل على أنه ليس بجواب لأن لزوم الفاء إذا كان الجواب أمرا وكان بعد الشرط ، أما إذا تقدم على الشرط فلا تلزم الفاء كما فى قوله تعالى : فذكر إن نفعت الذكرى[٤] .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٢٥٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشمونى جـ ٤ ص ١٥

(٤) سورة الأعلى آية : ٩

المسألة (١٥٤)

تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة[١]

لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوها مما له الصدر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأن تقع مستأنفة أو مبنية على ذى خبر أو نحوه .

وجوز الكسائى[٢] تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو : خيرا إن تفعل يثبك الله ، وخيراً إن اتيتنى تصب . قال أبو حيان[٣] : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، وقال البصريون : يجوز تقديم معمول الجواب المرفوع .

لقد بدأ أن جواز تقديم معمول فعل الشرط أو معمول جواب الشرط رأى الكسائى وحده ، ولم يقم هذا الجواز على دليل من كلام العرب ، ولذلك قال أبو حيان : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، ولم يسمع هذا فقد تصفحت كتب النحو القديمة والجديدة ولم أجد شاهداً واحدا ، ولهذا أرى عدم الجواز لأن كلام العرب هو القدوة فى ذلك .

وما قاله البصريون من جواز تقديم معمول الجواب المرفوع بحجة أن الجواب محذوف وأن الموجود فى نية التقديم ـــ غير مستساغ لأن الموجود هو الجواب على تقدير الفاء ، وبناء عليه لا يجوز تقديم المعمول سواء أكان الجواب مرفوعا أم غير مرفوع .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٦١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(١٥٥)

هل يجوز تقديم معمول الجواب المجزوم على الجواب ؟

قال الفراء[١] لايجوز ، والصحيح جوازه وعليه سيبويه[٢] والكسائى ، نحو : إن تأتنى خيرا تصب .

اللغة ألفاظ وأساليب يقصد بها المتكلم توصيل المعانى والأفكار إلى القارىء والسامع ، وإذا لم تستطع اللغة أن تؤدى هذه الوظيفة بيسر وسهولة كان ذلك عيبا فيها ، ومثل هذا التعبير (إن تأتنى خيرا تصب) على فرض أنه جائز من ناحية التركيب ، فالذوق يأباه ، ولهذا فرأى الفراء بعدم الجواز رأى صائب .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ٦٢

(٢) رأى السيوطى

(٣) الهمع جـ ص ٦٢

المسألة (١٥٦)

الصـــلة

هل يجوز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول ؟ .

مذاهب :

احداها : المنع مطلقا وعليه البصريون(١)

ثانيها : الجواز مطلقا وعليه الكوفيون(٢)

ثالثها : الجواز مع ال إذا جرت بمن نحو قوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين(٣) » وقوله تعالى : « إنى لكما لمن الناصحين(٤) » وقوله تعالى : « وأنا على ذلكم من الشاهدين(٥) » .

والمنع فى غير ال مطلقا وفيها إذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك ويدل للجواز فى غير ال قول الشاعر :

لا تظلموا حسورا فإنه لكمُ من الذين وفوا فى السر والعلن(٦)

وقول الآخر :

وأهجو من هجانى من سواهم وأعرض منهمُ عمن هجانى(٧)

وقول العجاج :

ربيئـــة حتـــى إذا تمددا وآض نهداً كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أجلدت

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٨

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة يوسف آية ٢٠

(٤) سورة الأعراف آية ٢١

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٦

(٦) لم يعثر له على قائل

(٧) لم يعثر له على قائل

وفى غير ال مجرورة بمن قول امرىء القيس :

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

وقول الشماخ بن صرار :

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة ولا فى بيوت الحى بالمتولج[1]

والبصريون يمنعون مطلقا وأولوا ما ورد من الشواهد ففى البيت الآتى :

وأهجو من هجانى من سواهم وأعرض منهم عمن هجانى

المسألة (١٥٧)

جواز حذف الموصول إذا علم

فى جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب :

أحدها : الجواز فى الاسمى غير ال دون الحرفى غير أن وعليه الكوفيون[2] والبغداديون والأخفش وابن مالك واحتجوا بالسماع قال حسان :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وقول عبد الله بن رواحة :

فوالله ما نلتم ولا نيل منك بمعتدل وفق ولا متقارب

أى ومن يمدحه ، وما الذى نلتم . وقال تعالى : « وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل اليكم[3] » أى والذى أنزل إليكم لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم « ومن آياته يريكم البرق[4] » أى أن يريكم . وقالوا تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أى أن تسمع وبالقياس على المضاف إذا علم .

---

(١) المتولج : المتكاسل ، والمعنى : لا يرضى بالدون المعيشو ور يتكاسل فيلازم البيوت

(٢) الهمع جـ ١ ص ٨٨

(٣) سورة العنكبوت آية : ٤٦

(٤) سورة الروم آية ٢٤

والثاني : المنع مطلقا وعليه البصريون[1] وأولوا الآيات وحملوا الابيات على الضرورة .

الثالث : الجواز إن عطف على مثله كالآية والبيت الأول والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثانى .

رأى الكوفيين فى حذف الموصول يتفق والشواهد الواردة وهو رأى مقبول وبخاصة إذا كان حذفه لا يوقع فى لبس والمعنى يقتضى تقديره كبيت حسان ابن ثابت :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحــــه وينـــــصره سواء

إذا التقدير من يهجو رسول الله ومن يمدحه ومن ينصره سواء ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن المدح والهجاء والنصر صادرة من جهة واحدة كما أن قوله تعالى : « قولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم » يقتضى تقدير الموصول أى والذى أنزل اليكم لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب . وكقول عبد الله بن رواحة :

فوالله مانلتم وما نيل منكم بمعتدل وَفقٍ ولا متقارب

حيث حذف « الذى » والتقدير ما الذى نلتم .

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٨

المسألة (١٥٨)

محل العائد من صلة أل من الإعراب

اختلف النحويون فى محل العائد من صلة « أل » من الإعراب ذهب الأخفش[١] إلى أنه منصوب .

وذهب المازنى[٢] إلى أنه مجرور .

وذهب الفراء[٣] إلى جواز الأمرين .

وذهب سيبوية إلى اعتباره بالظاهر فحيث جاز فى الظاهر النصب والجر نحو جاء الضاربا زيدا أو زيدٍ جاز فى الضمير نحو الضاربهما غلامك الزيدان وحيث وجب فى الظاهر النصب نحو جاء الضارب زيدا وجب فى الضمير نحو الضاربه زيد غلامك .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٥٩)

حذف عائد صلة غير ال

يقول السيوطى :

إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا ، وإن لم يكن فإن كان منفصلا نحو جاء الذى إياه أكرمت لم يجز حذفه وإن كان متصلا فله أحوال :

أحداها : أن يكون منصوبا فإن نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو « أهذا الذى بعث الله رسولا[2] » أى بعثه وإن كان بغيرها لم يجز حذفه نحو جاء الذى إنه فاضل وألحق أبو حيان به المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذى ليسه زيد .

ثانيهما : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه فى صور : أحداها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما أنت قاض[3] أى قاضيته وزعم ابن عصفور[4] أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بوروده فى القرآن وبأنه منصوب فى المعنى ولا خلاف أن حذف المنصوب قوى فكذلك ما فى معناه .

فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى أنا ضاربه أمسك أو غير صفة نحو جاء الذى وجهه حسن لم يجز حذفه .

وأجاز الكسائى ومن ذلك قول الشاعر :

أعـــوذ بالله وآياتــــه من باب من يُغْلِق من خارج[5]

أى يغلق بابه .

ثالثهما : أن يجر بحرف جر الموصول ، أو بحرف جر الموصول[6] بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه ، وإن جر بغير ذلك لم يجز وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة أى فيه .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٩ ، ٩٠

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١

(٣) سورة طه آية : ٧٢

(٤) الهمع جـ ١ ص ٩٠

(٥) لم يعثر له على قائل ردد جـ ١ ص ٦٨

(٦) مثل : مررت بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به

المسألة (١٦٠)

حذف العائد المنصوب

إذا حذف العائد المنصوب بشرط ففى توكيده والنسق عليه . نحو جاءنى الذى ضربت نفسه ، وجاءنى الذى ضربت وعمرا . خلاف فالأخفش[١] والكسائى على الجواز .

وابن السراج[٢] وأكثر أصحابه على المنع .

واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه فى التقدير نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة .

فإن كانت مقدمة فى التقدير نحو هذه التى مجردة عانقت أجازها ثعلب[٣] ومنعها هشام .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٩١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٦١)

الذى والتى[١]

أصل الذى والتى « لذى ولتى » على وزن فعل كعمى ، زيدت عليهما « أل » زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين .

وقال الكوفيون[٢] : الاسم الذال فقط من الذى ساكنة لسقوط الياء فى التثنية وفى الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط ، واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ، ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد . وقال الفراء : أصل الذى « ذا » المشار بها ، وكذا أصل التى « تى » المشار بها . وقال السهيلى : أصل الذى ذو بمعنى صاحب . وقدرت تقديرات حتى صارت الذى فى غاية التعسف والاضمحلال .

وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن (الذى) قد يقع موصولا حرفيا فيؤول ، وخرجوا عليه : وخضتم كالذى خاضوا[٣] .... أى كخوضهم ، والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية ... أى كالجمع الذى خاضوا .

ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو : والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقلة نحو : كمثل الذى استوقد نارا ـــ بدليل : ذهب الله بنورهم وقيل : إن الذى كمن .. يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الأخفش ، قال : أولئك أشياخى الذى تعرفونهم[٤] . قال أبو حيان : ولم يسمع ذلك فى المثنى .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٨٢ ـــ ٨٣ ، الكافية جـ ٢ ص ٤٠

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة التوبة آية ٦٩

(٤) يقول الشنقيطى فى الدرر جـ ١ ص ٥٦ : ولم أعثر على قائله ولا تتمه

والواضح من رأى البصريين أنهم يميلون إلى أن تبقى أسماء الإشارة خاصة بالإشارة دفعا للخلط ، وتحديد المواصفات الأساليب وإلا تداخلت معظم الأساليب وصعب على المتعلم التمييز بينهما .

والخلاف الذى دار حول أصل (الذى والتى) خلاف شكلى عديم الأثر كما أنه لم ترد شواهد تدل على أن أصل الذى والتى (لذى ولتى) ولا الذال فقط كما يقول الكوفيون .

والذى أختاره أن هذه الأسماء وغيرها من المعارف وضعت أصلا على الصورة التى وضعت عليها ، ومثلها فى ذلك مثل الأعلام : الحسن ، الحسين ، العباس فقد وضعت هذه الأعلام بحروفها التى وجدناها عليها ، ولم يقل أحد أن أل فى الحسن والحسين والعباس زائدة ، وإلا جاز أن نقول إن الميم من محمد زائدة .

الفصـــل الثـــانى

١ – النــــداء
٢ – الاستغــاثة
٣ – النـــدبة

المسألة (١٦٢)

هل يجوز حذف حرف النداء ؟

يجوز الحذف[١] : يوسف أعرض عن هذا[٢] ، ربنا لا تزغ قلوبنا[٣] ، أيتها العير[٤] ، ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف وهى اسم الله — إذا لم تلحقه الميم — والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، واسم الجنس ، واسم الإشارة ، النكرة غير المقصودة . هذا مذهب البصريين ، وذهبت طائفة إلى جواز حذفه فى الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك .

ويقول الرضى[٥] : ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف أعرض عن هذا ، وشذ اصبح ليل ، وافتد مخنوق ، واطرق كرى ، يعني الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف كيارجل أو لم يتعرف كيارجلا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له نحو ياغلام فاضل وياحسن الوجه وياضاربا زيدا — قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا ، وإنما لا تحذف من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا فى المعرفة لأنها مقصودة قصدها وإنما لا تحذفه من المعرفة المعرفة بحرف النداء إذ هى إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به ، وإنما لم يجز الحذف عند البصريين[٦] مع اسم الإشارة وإن كان متعرفا قبل النداء كما ذكرنا قبل من أنه موضوع فى الأصل لما يشار إليه للمخاطب وفيه كون الاسم مشار إليه وكونه منادى أى مخاطبا تنافر ظاهر ، فلما أخرج فى النداء من ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤
(٢) سورة يوسف آية : ٢٩
(٣) سورة آل عمران آية : ٨٠
(٤) سورة يوسف آية : ٧٠
(٥) الهمع جـ ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤
(٦) الكافية جـ ١ ص ١٥٩

ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا هى حرف النداء ، والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى : ثم انتم هؤلاء ، وليس فى الآية دليل لأن هؤلاء خبر لمبتدأ .

ويقول الأشمونى[1] احذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار له كلاهما[2] عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين[3] المنع فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبى فى قوله :

هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا[4]

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا فى الشعر ، وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس فقال : وقولهم فى هذا أصح .

القضية العامة أن ما يعلم يجوز حذفه لوجود مايدل عليه ، وفى الآية الكريمة ما يوحى بأن الأسلوب أسلوب نداء ، فلذلك جاز الحذف . والسبب الذى أراه مانعا من الحذف كما فى الصورة المستثناه عدم وجود ما يوحى بأن الأسلوب للنداء ، ولهذا فأنا أؤيد ابن مالك فى جواز الحذف مع المسائل التى ذكرها إذا وجد ما يوحى بذلك .

---

(١) المصادر السابق

(٢) جـ ٣ ص ١٣٦

(٣) المصادر السابق

(٤) الرسيس : مس الحمى والنسيس : بقية النفس

المسألة (١٦٣)

حكم المنـــادى

يقول السيوطى[١] « لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا ، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا نحو ياعبد الله أو شبيها نحو : ياخيرا من زيد . وبنى العلم المفرد ، وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير ، وخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصوب لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر ، وزعم الرياشى[٢] انهما معربان وأن الضمة إعراب لابناء ، ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين . وذهب بعض الكوفيين[٣] إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف ، وذهب الكوفيون إلى أن اثنى عشر إذا نودى أجرى على أصله من الإضافة فيعرب نصبا بالياء ، والبصريون يبقونه على التركيب مبيناً بالألف لأن إضافته غير حقيقية . وذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن إضافته فى نية الانفصال ، ورد بأن البناء ناشيء عن شبه الضمير والمضاف عادم له » .

ويقول الرضى[٤] : ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل : يازيد ، ويارجل ، ويازيدان ، ويازيدون ، إنما قال على ما يرفع به ليكون أعم من قوله : يبنى على الضم ، فإن نحو يازيدون ويازيدان خارج منه ، وما يرفع به الاسم الضمة والألف والواو . وقال الكسائى[٥] المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، ولا يعنى أن التجريد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الإعراب ، ثم إنا

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق

(٤) الكافية جـ ١ ص ١٣٢

(٥) المصدر السابق

لو جردناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما وقع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر ، وإنما ينصب المنادى المضاف لطوله ، ولأن المقصودات فى كلام العرب أكثر فهو عنده منصوب أو مرفوع بلا عامل . وقال الفراء : أصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بياء ونوى الألف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع ألف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ، ولا أدرى ما يقول فى نصب المضاف والمفرد النكرة ، ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا .

وقال الزجاجى[1] : الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير .

ويقول الأشمونى[2] : انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلى المذهبين ، يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها ، فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة ـــ الفعل ـــ والفاعل مقدر والمفعول هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى .

ويقول السيوطى[3] من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى ، ويقدر الفعل بأنادى أو أدعو وهذا مذهب الجمهور . وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا فقيل : على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارسى ، ورد بجواز حذف

---

(١) الخزانة جـ ٢ ص ١٥٠

(٢) جـ ١ ص ١٤١

(٣) الهمع جـ ١ ص ١٧١

الحرف والعرب لا تجمع بين المعوض والمعوض منه فى الذكر ولا فى الحذف . وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو كآف بمعنى أتضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع فى سائر إسماء الأفعال ولا كتفى بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستعمل كلاما . وقيل على أنها أفعال ، ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما تتصل العوامل ، وقد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فدل على أن العامل محذوف .

بمتابعة النصوص العربية والشواهد وجدنا العلم المفرد والنكرة المقصورة يبنيان على ما يرفعان به وما عدا ذلك منصوب .

المسألة (١٦٤)

المنادى العلم والموصوف بابن[١]

المنادى العلم الموصوف بابن متصل مضاف إلى علم نحو يازيد بن عمرو يجوز فى المنادى مع الضم الفتح إتباعا لحركة ابن إذا بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين ، وإختلف فى الأجود ، فقال المبرد[٢] الضم لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان الفتح لأنـه الأكثر فى كلام العـرب ، فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحـو ياعيسى بن مريم ، فقال ابن مالك[٣] يتعين تقدير الضمة ، ولا ينوى بدلها فتحة إذ لا فائدة فى ذلك ، وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو : يا غلام ابن زيد ، أو علما بعده ابن لكنه غير صفته بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو : يازيد الفاضل ابن

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٤١ ، الهمع جـ ١ ص ١٧٦ ، التصريح جـ ٢ ص ١٦٩

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٧٦

(٣) المصدر السابق

عمرو .. او متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو : يازيد ابن اخيك ، أو وصف بغير ابن نحو يازيد الكريم تعين الضم فى الصور كلها ، ولم يجز الفتح .

وأجاز الكوفيون الفتح فى الأخير وهو إذا ما وصف بغير ابن مستدلين بقوله :

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك عمرا الجوادا[1]

على أن الرواية بالفتح ، وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح .

وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن أتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله لله بضم الام .

وزعم الجرجانى أن فتحة ابن بناء .

قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور فى جواز الفتح نحو : يافلان ابن فلان ، وياضل ابن ضل ، وياسيد ابن سيد لكثرة الإستعمال كالعلم .

قال أبو حيان : والذى ذكره أصحابنا أن المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه ابن غير علم لكنه مما أتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو : ياكريم ابن كريم أو ابن الكريم وياشريف ابن شريف أو ابن الشريف . وذكر فى ذلك خلافا : فالبصريون[2] يضمون المنادى وينصبون ابن والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يازيد بن عمرو فى جواز الضم والفتح كما أجرت العرب ذلك فى غير النداء فى حذف التنوين من الموصوف .

قال الكميت :

تناولها كلب ابن كلب فأصبحت بكف لئيم الوالدين يقودها[3]

---

(١) البيت لجرير ، وكعب بن مامة من إياد وكان من أجود العرب حتى ضرب به المثل فى ذلك وهو الذى أثر رفيقة بالماء فنجا ومات عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائى أحد الأجواد ، وعمر المذكور هو عمر بن عبد العزيز الخليفة المشهور بالعدل

(٢) الهمع جـ ١ ص ١٧٦

(٣) البيت للكميت وقيل لرجل يذكر امرأة تزوجت من غير كفء الدرر ص ١٥٣

وقال آخر :

فإن أأباكمُ ضل ابن ضل[1]

وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها . انتهى[2]
جميع النحويين متفقون على أن العلم المفرد الموصوف بابن مضافا إلى علم يجوز فيه الفتح إتباعا لحركة ابن .

وأنا مع المبرد فى أن الأجود الضم لأن ذلك هو الأصل ، وإذا فقد أحد الشروط التى ذكرها النحاة تعين الضم ، وهو رأى البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون الفتح أيضا ، ولو سرنا على رأى الكوفيين فى ذلك لفتحنا ثغرة فى اللغة ، ولسوف تصبح اللغة بلا ضابط وتكثر الأخطاء وتشيع الفوضى .

لهذا أرى الاخذ برأى البصريين وهو ما يؤيده الاستعمال العربى ، وما استدل به الكوفيون شاهد واحد ، ويمكن تخريجه على أنه مفعول به لفعل محذوف .

---

(١) لم يعثر له على قائل ولا تتمة الدررا ص ١٥٣

(٢) همع جـ ١ ص ١٧٦

المسألة (١٦٥)

نداء ــ أى

يقول الأشمونى[١] : يشترط أن تكون (ال) فى تابع (أى) جنسية[٢] . فإذا قلت : يأيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

وأجاز الفراء والجرمى اتباع (أى) بمصحوب (أل) التى على الصفة نحو : يأيها الحرث .

والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه[٣] . ويرى الأخفش[٤] أن المرفوع بعد (أى) خبر لمبتدأ محذوف ، و (أى) موصولة بالجملة . يقول الأشمونى : ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

(ها)

ذهب الكوفيون[٥] ، وابن كيسان إلى أن (ها) دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة ، فإذا قلت : يأيها الرجل تريد ، (يأيها ذا الرجل) ثم حذف (ذا) اكتفاء (بها) .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٥١ .

(٢) يقول الصبان : (جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى تلمح الأصل كالحرث . ولا التى للعهد كاليزيدية ، ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخول (يا) فلا ينافى أن مدخولها بعد دخول (يا) معين .

(٣) لأن العلم لا ينعت به .

(٤) الأشمونى جـ ٣ ص ١٥١ .

(٥) المصدر السابق .

يقول الأشمونى : إذا نوديت (أى) فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها (ها) التنبيه مفتوحة . وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : (يأيها الإنسان) (يأيتها النفس) ويلزم تابعها الرفع .

وأجاز المازنى[1] نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة .

قال الزجاج[2] : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده . وعلة ذلك : أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه ...

يقول الأشمونى[3] : « وظاهر كلام الزجاج : أنه صفته مطلقا ، وقد قيل عطف بيان .

قال ابن السيد[4]: وهو الظاهر ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامدا فهو عطف وهذا أحسن » .

يقول السيوطى[5] : وتوصف (أى) بآحد ثلاثة :

١ - إما بذى (ال) الجنسية مرفوعاً نحو : يأيها الإنسان ـــ يأيها النبى .

٢ - وإما بموصول مصدر بأل خال من خطاب نحو : « يأيها الذى نزل عليه الذكر » ولا يجوز يأيها الذى رأيت .

٣ - وإما باسم إشارة عار من الكاف نحو قول الشاعر[6] :

يأيهذان كلا زاديكمـــا ودعانى واغـلا فيمـن وغَـل

ونحو قول طرفة بن العبد[7] :

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) جـ ١ ص ١٧٥ الهمع .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق .
(٦) المصدر السابق .

(٨) معنى البيت : هل أنت مبقى يا من يلومنى فى حضور الحرب لئلا أقتل وفى أن أنفق مالى فى الفتوة ولا أخلفه لغيرى .

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وجوز ابن كيسان نحو يأيها ذلك الرجل .

وشرط أبو الحسن بن الضائع لجواز وصف أى باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتا بما فيه الألف واللام كالبيت السابق .

وكقول الأعشى[1] :

ألا أيهذا السائلى أين يممت   فإن لها فى أهل يثرب موعدا

قال السيوطى :

ولا يجوز اتباع (أى) بغير هذه الثلاثة[2] .

(١) الضمير فى (يممت) لناقته .

(٢) المراد بالثلاثة : ذو (ال) الجنسية ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بأل .

المسألة (١٦٦)

اللهم(١)

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم ، وشذ استعماله فى غيره . قال الأعشى :

كخلفة من أبى رباح يسمعها اللهم الكبار(٢)

وشذ أيضاً حذف أل منه ، قال :

لا هم إن كنت قبلت حَجَتِجْ فلا يزال شائجٌ يأتيك بِجْ(٣)

وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا عن حذف النداء ، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا فى الضرورة كقوله :

إنى إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما(٤)

هذا مذهب البصريين ، وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهى آمنا بخير .

ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت يعنى غير متمكن فى الاستعمال ، وقال فى قوله : اللهم فاطر السموات إنه على نداء آخر .. أى يا فاطر ، وذهب المبرد والزجاج(٥) إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له ،

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٩ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٤٦ .

(٢) من قصيدة للأعشى (الدرر جـ ١ ص ١٥٤) والبيت فى رجل قتل رجلا من بنى سعد فسألوه أن يحلف أو يعطى الدية فحلف وقتله العرب وضرب أمره مثلا .

(٣) رجز لرجل من اليمانيين : الشاحج : البغل الذى يصوت (الدرر جـ ١ ص ١٥٥)

(٤) البيت لأبى خراش الهذلى (الدرر جـ ١ ص ١٥٥) .

(٥) الأشمونى جـ ٣ ص ١٤٧ .

وقال أبو حيان : والصحيح مذهب سيبويه لأنه لا يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا ، والآية ونحوها محتملة للنداء . قال الطرزى فى شرح المقامات وقد تستعمل لغير النداء تمكينا للجواب ، ومنه الحديث : الله أرسلك ، قال اللهم نعم ، ودليلا على الندرة كقول العلماء : لا يجوز أكل الميت اللهم إلا أن يضطر فيجوز .

القول بأن الميم المشددة عوض من ياء النداء اجتهاد من النحويين بدليل أن الياء قد اجتمعت مع الميم المشددة ، وبدليل أن اللهم استعملت فى غير النداء ، وليس هناك ما يدل على أن يا كانت موجودة ثم حذفت وعوض عنها الميم المشددة ، وإنما هو لفظ استعملته العرب فى أنحاء مختلفة كما جاء فى النهاية ، وأما وصفه فأنا مع سيبويه فى رأيه بأنه لا يوصف حيث لم يرد الأسلوب الذى يوحى بالوصف إلا فى مقام المدح والثناء ، والمعنى على النداء أولى فى هذا المقام لأنه مقام خضوع وابتهال كمن يقول يا الله يا رحيم يا عليم إلى آخره ، فهذا أبلغ فى الخضوع والابتهال من الوصف ، ولن يزيد الوصف الموصوف شيئا لأنه ليس فى حاجة إلى وصف ، ولو جاز وصفه لسمع فيه مثل اللهم الرحيم كما يقول أبو حيان .

المسألة (١٦٧)

أسماء لازمت النداء

فل ــ فَلَة :

اختلف فيها ، فذهب سيبويه[١] أنهما كنايتان عن نكرتين ، ففل كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين[٢] أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ، ولما قيل فى التأنيث فلة . وذهب الشلوبين[٣] وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، وقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم ورد بالوجهين السابقين .

رأى صاحب البسيط هو ما ينطق بالواقع والاستعمال ، ففى الأحاديث العادية حينما يكنى عن شخص معهود بين متحدثين يريدان إخفاء اسمه عن غيرهما يقول المتحدث : لقد قلت له يا فلان لا تفعل كذا ، وذلك رغبة فى إخفاء اسمه . ولكثرة الاستعمال اختصرت الكناية إلى فل وفلة .

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٥٩ ، الهمع جـ ١ ص ١٧٧ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (١٦٨)

هل ينادى المعرف بأل ؟

ولا ينادى المعرف بأل فلا يقال يا الرجل إلا فى الضرورة لأن فى ذلك جمعا بين أداتى التعريف ، وجوزه الكوفيون(١) فى الاختيار ، ومن وروده فى الشعر قوله :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا(٢)

وقول الشاعر :

عباس يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان(٣)

وقول الشاعر :

من آجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى(٤)

واستثنى البصريون(٥) شيئين :

أحدهما : اسم الله تعالى فيقال يا الله لأن آل من لزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ، ويجوز حينئذ وضع همزة ووصلة .

الثانى : الجملة المسمى بها كأن تسمى وتقول : يا الرجل قائم أقبل لأنه سمى به على طريق الحكاية .

واستثنى المبرد ثالثاً وهو الموصول إذا سمى به نحو : يا الذى قام لمسمى به ، ووافقه ابن مالك . قال أبو حيان : والذى نص عليه سيبويه المنع ، وفرق بينه وبين الجملة لأنها سمى فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، والذى وصله بمنزلة اسم

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٤ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٤٥ .
(٢) لم يعرف قائله .
(٣) لم يعرف قائله .
(٤) لم يعرف قائله .
(٥) الهمع جـ ١ ص ١٧٤ .

واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء . واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع أل نحو : يا الأسد شدة ، ويا الخليفة هيبة ، ووافقه ابن مالك لأن تقديره يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة فحسن تقدير دخول يا على غير الألف واللام .

ويقول سيبويه[1] : واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألبته ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزم الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر فى كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التى من نفس الحروف وليس بمنزلة الذى قال ذلك من قبل أن الذى قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يأيها الذى قال ذاك ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجوزا فيه .

لا يكفى أن نجد شاهدا فنحاكيه من غير أن نضع فى اعتبارنا الحس والذوق اللغويين ، ودخول ياء النداء على المعرف بأل ثقيل فى التعبير من غير داع أو مقتض ، لذا أرى رأى سيبويه .

(١) الكتاب جـ ٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

المسألة (١٦٩)

نداء النكرة

ذهب الأصمعي[١] إلى منع نداء النكرة مطلقاً ، وذهب المازني[٢] إلى أنه لا يتصور أنه يوجد فى النداء نكرة غير مقبل عليها ، وأن ما جاء منونا لحقه التنوين ضرورة ، وذهب الكوفيون[٣] إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفة فى الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو : يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا والمنع إن لم تكن كذلك ، فهذه مذاهب فى النكرة غير الموصوفة ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهى من شبه المضاف فتنصب نحو : يا رجلا كريما ، ويا عظيما يرجى لكل عظيم قيل ويجوز البناء والنصب ، قاله الكسائى ، وفصل الفراء[٤] فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يا رجلا ضرب زيدا ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلا ضربت زيدا .

ويقول الرضى فى الكافية[٥] : الفراء والكسائى لا يجيزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو : يا رجلا ظريفا ، ونحو قوله :

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامای من نجران أن لا تلاقيا[٦]

إنما جاز عندهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر ، أى يا رجلا راكبا ، أو لكونه معرفة .

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٣ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .
(٥) الكافية جـ ١ ص ١٣٥ .
(٦) هذا البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثى التمى قالها بعد أن أسر فى يوم الكلاب الثانى الخزانة جـ ٢ ص ١٩٤ تحقيق الأستاذ هارون .

ولا يرى البصريون[1] بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، إذ لا مانع من ذلك .

ويقول البغدادى بعد أن ذكر البيت السابق .. أيا راكبا .. : على أن المنادى هنا عند الكسائى والفراء إما معرفة بالقصد ، وإما أصله يا رجلا راكبا لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة ، والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة . وأنشده سيبويه لما قلنا قال الأعلم[2] : الشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد ، قصد راكب بعينه إنما التمس راكبا يبلغ قومه خبره وتحيته ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ولم يجز له تنوينه ونصبه .

أنا لا أرى حرجا فى نداء النكرة من غير قصد ، فكثيراً ما يحدث كما يقول النحاة ـــ أن ينادى الأعمى فيقول : يا رجلا خذ بيدى وهو لا يقصد رجلا بذاته ، فماذا يقول الفراء والكسائى فى مثل هذا التعبير وهو تعبير مستعمل .

---

(١) الكافية جـ ١ ص ١٣٥ .

(٢) الخزانة جـ ٢ ص ١٩٤ .

المسألة (١٧٠)

آراء فى إعراب يا سعد سعد الأوس(١)

سعد الثانى منصوب ، والأول اختلف فيه النحويون ، فإن ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصاب الثانى لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى(٢) أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق ، وإن فتحته فثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيبويه(٣) : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثانى على التوكيد . وثانيها وهو مذهب المبرد(٤) أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها أن الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلم .

صرح فى الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثانى مذهب البصريين(٥) أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم جنس نحو : يا رجل رجل قوم ، والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون(٦) فى اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً نحو : يا صاحب صاحب زيد .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٧٧ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٥٤ ، المفصل جـ ٢ ص ١٠ .
(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ١٥٤ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق .
(٦) المصدر السابق .

لا خلاف فى جواز ضم الأول وفتحه ، ونصب الثانى ، وإنما الخلاف فى التوجيه والتخريج ، وأرى أن أصل التعبير يا سعد الأوس يا سعد الأوس ، فمن نظر إلى التعبير بعد الحذف ولم ينظر إلى الأصل بنى الأول على الضم ونصب الثانى باعتباره بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل أو على أنه منادى مضاف . ومن نظر إلى الأصل وراعى ما كان عليه التعبير نصب الأول والثانى ، فليس الخلاف إذاً فى الضبط ، وإنما الخلاف فى التوجيه ، وبهذا يكون الخلاف شكليا .

المسألة (١٧١)

يا زيد صاحبنا

أجاز الكسائى والفراء[1] وابن الأنبارى الرفع فى نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء[2] فى نحو : يا تميم كلهم ، وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أى كلهم يدعى .

لا أدرى كيف يجيز هؤلاء العلماء الرفع ، وعلى أى وجه ، وكيف يكون التخريج ، لأن (زيدا) مبنى ، ولو قدرنا حرف نداء بعد زيد لكان المنادى منصوبا لأنه مضاف ، ولو قدرناه صفة نجد أن لفظ (زيد) مبنى على الضم ومحله النصب .. لهذا أرى التزام النصب .

كما أن الفراء فى التعبير (يا تميم كلهم) خانه التوفيق ، ولو كان ذلك على القطع ، لأن العبارة بالتقدير الذى قدره الجمهور غير ذات فائدة .

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٢)

ترخيم المنادى المضاف

لا يرخم المنادى المضاف عند البصريين[١] لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ولا يرخم إلا المنادى ، وأجازه الكوفيون[٢] وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر[٣]

وأجاب سيبويه بأنها ضرورة . قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفا مع الوارد ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهبا .

يرى الكوفيون أن ترخيم المنادى المضاف جائز لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، واستدلوا ببيت زهير ، أما البصريون فلا يجيزون ذلك لأن المضاف هو المنادى ، والترخيم الذى بالبيت ضرورة .

ورأى الكوفيين أقرب إلى الواقع فيما إذا كان المنادى علما مضافا ، أما إذا كان غير علم فرأى البصريين أولى لأن المزج فى العلم أقوى منه فى غيره .

يقول الرضى[٤] : ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٨٣ .

(٢) الكافية جـ ١ ص ١٤٩ .

(٣) البيت من أبيات تسعة لزهير قالها لبنى سليم وقد بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان والمراد بالرحم القرابة ، والأواصر جمعه آصرة وهى القرابة ، والرحم التى بينهم وبين زهير صاحب الشاهد أن مزنية من ولد أد ابن طابخة بن إلياس بن مضر وهؤلاء من ولد قيس عيلان ابن مضر . درر جـ ١ ص ١٥٨ . الخزانة حـ ٢ ص ٣٢٩ .

(٤) الكافية جـ ١ ص ١٤٩ .

آخره ، وبدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة ، ولم يكن أيضاً منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما .

المسألة (١٧٣)

ترخيم المركب

منع الفراء(١) ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول سيبوى ، وقال ابن كيسان(٢) : لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ، ويا حضرم لم أر به بأسا .

الهدف من الترخيم التخفيف وبشرط ألا يؤدى ذلك إلى اللبس ، وترخيم المركب يؤدى إلى الخفاء سواء أكان ذلك بحذف الجزء الثانى أو بعضه لأن كلمة بعلبك إذا حذف منها بك وقيل يا بعل يمكن أن يفهم القارئ منه غير المقصود ، كما أن حضرموت إذا رخمت بحذف الجزء الثانى يحتمل أن يسمى إنسان بحضر . وفى الواقع يوجد حضرى اسم شخص ، وإذا قيل حضرم بحذف الحرفين فقد يقصد منها حضرمى . وهكذا .

لهذا أرى أن يغلق هذا الباب وقد سبق فى المركب الإضافى منع البصريين لترخيمه ، وفى الإمكان الجواز إذا دل دليل على ذلك ، ولكن نحن بصدد قواعد عامة ينبغى الإلتزام بها .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٤)

الاستغاثة(١)

اللام الداخلة على المستغاث :

قيل هي بقية ال والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور(٢) إلى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف ، وقيل ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان :

أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

القول بأن يا لزيد لعمرو أصلها يا آل زيد ، وأن زيدا مجرور بالإضافة افتراض ولا دليل يؤيده ، ولو كان هذا أصلا للتعبير لما كان هناك داع للتغيير والحذف .

كما أن القول بأن اللام للجر وهى زائدة غير مؤيد بدليل أيضاً ، وأرى أن رأى ابن جنى فى هذا رأى منطقى ، لأن حرف النداء كما هو معلوم — ناب عن الفعل ، والنائب يأخذ حكم ما ناب عنه وله قوته ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بحرف النداء .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٥)

الندبة(١)

حذف التنوين من المندوب :

يحذف التنوين من المندوب لأن ألف الندبة لا يكون فيها إلا فتحة ، والتنوين لاحظ له فى الحركة . هذا مذهب سيبويه والبصريين ، وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين ، فتحه فتقول : واغلام زيدناه ، وكسرة مع قلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : واغلام زيدناه ، وزعموا أنه سمع ، وأجاز الفراء وجها ثالثاً وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : يا غلام زيديه .

وأجاز الرياشي(٢) ندبة النكرة ، وفى الحديث : واجبلاه ، وقال المبرد : وهو نادر إن صح . ومنع السيرافى ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز نداؤه لأن البابين سواء . قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ، ومنع الكوفيون(٣) ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك . وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث به شيئا بخلاف حرف التثنية والجمع يلحق جوازاً آخر ما تم به المندوب ألفا وليس إلحاقها بلازم ، وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ، ثم إن كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو : واموساه ، واغلام زيداه . وجوز الكوفيون قلب الألف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال : واموسياه ، واغلام زيدناه أو زيدنيه . وإن كان همزة تأنيث أقر

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

نحو : واحمراآه ، وجوز الكوفيون حذفها ، وإن كان حرفا محركا فتح إن كان مضموما أو مكسورا وأقر إن كان مفتوحا نحو : وازيداه ، واعبد الملكاه .

مذهب سيبويه فى حذف التنوين مذهب يتفق والاستعمال الشائع السليم ، ومذهب الكوفيين فيه تكلف وثقل ، والأساليب إنما تقاس بقدر ما تؤدى من معنى مع سلامتها فى التعبير ومسايرتها للذوق ، أما رأى السيرافى منع ندب المضاف لضمير المخاطب قياسا على ما اتبع مع المنادى فهو رأى منطقى لأن الندبة والنداء متشابهان . كما أن رأى الكوفيين فى منع ندب الجمع السالم رأى يتفق أيضا مع سلامة الأسلوب وقبوله .

المسألة (١٧٦)

« ما » التعجبية[١]

أجمع النحاة على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء وابتدىء بها تضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفع .

وقال الفراء وابن درستويه : هى استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها جملة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها محله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا .

وقال فى الهمع[٢] : « والأصح أن (ما) مبتدأ خبره ما بعده .

وقال الكسائى[٣] : لا موضع لها من الإعراب .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٩٧ .

(٢) جـ ٢ ص ٩٠ .

(٣) الهمع جـ ٢ ص ٩٠ .

والأصح أنها نكرة تامة بمعنى شئ خبرية قصد بها الابهام ثم الإعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك .

وقيل نكرة موصوفة بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى : شئ أحسن زيدا عظيم ، وقيل استفهامية دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك فى أى رجل زيد ، ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الأسماء ، نحو : « أصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » . و (ما) ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى يا سيدا ما أنت من سيد .

وقيل موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيدا عظيم » .

يقول الإمام الرضى[1] : « و (ما) مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والأخفش فى أحد قوليه وذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يجهل سببه فالتفكير يناسب معنى التعجب فكأن معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شئ من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب ، وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ ولتسجيل كونه بمعنى جاعل نحو : ما أقدر الله وما أعلمه وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ ... إلى أن ذكر رأى الأخفش ثم قال وفيه بعد ثم ذكر رأى الفراء .. ثم قال : مثل مذهبه ضعيف من حيث إنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت » .

وأنا مع الإمام الرضى فى ترجيح رأى سيبويه لما ذكر ولبعده عن التكلف والتقدير ولأنها لو كانت للاستفهام لقيل فى : ما أجمل السماء : ما أجمل السماء (برفع أجمل) وكانت تحتاج إلى جواب .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٣١٠ .

المسألة (١٧٧)

أفعل به

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون[١] : لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو فى الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البغير إذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل لتصير على صورة المفعول به كأمرر بزيد ...

وقال الفراء[٢] والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدية ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب .

قال فى الهمع[٣] : « زعم ابن الأنبارى (الثانية) أى افعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر ... ويجر المتعجب منه بعد أفعل بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها نحو : أكرم بزيد .

قيل يجوز حذفها مع آن آنّ المصدريتين .

كقول العباس بن مرداس :

وقال بنى المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وقول بعض المولدين :

أهون على إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة المسلوع

والأصح أنه خبر معنى وإن كان لفظة لفظ الأمر للمبالغة وليس بأمر حقيقى فمحل المجرور بعده الرفع فاعلا والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية ولا ضمير فى أفعل والتقدير فى « أحسن بزيد » صار زيد ذا حسن كقولهم : « أنبتت

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) همع الهوامع جـ ٢ ص ٩٠ .

الأرض » أى صارت ذا بقل وقيل : هو أمر حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى : « فيما أفعل » فالباء زائدة .

واختلف على هذا والأصح فاعله ضمير المصدر الدال على الفعل فكأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد أى الزمه ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال .

وقيل فاعله ضمير المخاطب كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به أى احكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيث والتثنية والجمع لأنه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول به ليكون للأمر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره » .

هناك إجماع على فعلية (أفعل به) بدليل دخول نون التوكيد[1] عليه فى قول الشاعر :

ومستبدل من بعد غضبى صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا[2]

ونسب فى الهمع إلى ابن الأنبارى أن رأيه أن أفعل به : اسم وهذا مردود بالإجماع وبالشاهد السابق .

وأما قول الزجاج والفراء والزمخشرى وابنى كيسان وخروف بأن لفظه ومعناه الأمر فيتأتى مع المعنى المراد من التعجب لأنه على الأمر يكون معنى (أحسن بزيد) أحسن يا حسن زيدا وليس لهذه العبارة معنى .

والرأى الأول هو رأى البصريين وإذا كان هذا هو الرأى الراجح فتكون الباء زائدة كما قالوا والفاعل هو ما أدخلت عليه الباء .

---

(١) ابن عقيل جـ ٢ ص ١١٨ تحقيق محى الدين .

(٢) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم ينسبه لقائله . « غضبى » بفتح الغين وسكون الضاد وفتح الباء اسم للمائة من الإبل « صريمة » تصغير صرمة بكسر أوله وهى القطعة ما بين العشرين والثلاثين .

المسألة (١٧٨)

اسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير[١] إن جرد أو أضيف لنكرة

يلزم الإفراد والتذكير إن جرد أو أضيف لنكرة . خلافاً للفراء فى المضاف للنكرة حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضليا امرأتين تزوراننا وعلى الأول يلزم مطابقة النكرة المضاف إليها خلافا لابن مالك فى النكرة المشتقة حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعية ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » .

قال أبو حيان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بمثنى نحو : الزيدان أفضل مؤمن ، قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع فى المعنى أى أول فريق كافر به .

ملحوظة : المضاف إلى معرفة يجوز فيه المطابقة وعدمها وقد اجتمعا فى قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلىّ ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا » .

وأوجب ابن السراج الإفراد والتذكير . ومنع مطابقته ما قبله .

قال أبو حيان : ورد عليه بالقياس والسماع ، قال تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة »[٢] وقال تعالى : « جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها »[٣] فأفرد أحرص وجمع أكابر .

المسألة الأولى : المسموع أن اسم التفضيل المجرد والمضاف للنكرة يلزم الإفراد

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢٣ .

والتذكير وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن لمنكور يضف أو جردا ... ألزم تذكيرا وأن يوحدا

ورأى الفراء لا يؤيده السماع . واللغة كما سبق أن أوضحت سماع .

المسألة الثانية : أجاب عنها أبو حيان بالنص القرآني حيث استشهد بنصين أحدهما ليست فيه مطابقة ، والثاني فيه مطابقة .

المسألة (١٧٩)

حذف مِنْ من التفضيل

تحذف من المفضول لقرينة كقوله تعالى : « فإنه يعلم السر وأخفى » . ويكثر الحذف لكون أفعل خبراً لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أقسط[١] عند الله وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا » « والله أعلم بما وضعت »[٢] « وما تخفى صدورهم أكبر »[٣] « والباقيات الصالحات[٤] خير عند ربك ثواباً وخير أملا » « تجدوه عند الله[٥] هو خيراً وأعظم أجرا » وقال الشاعر[٦] :

سقوناهم كأسا سقونا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا[٧]

أو صفة نحو مررت برجل أفضل ومنعه الرماني معها وقال : لا يجوز الحذف إلا في الخبر .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١١٨.

(٤) سورة الكهف آية : ٤٦ .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) قائله النابغة الجعدي .

(٧) البيت للنابغة الجعدي الصحابي درر ١٣٧ جـ ٢ .

والحذف مع الصفة قبيح ، وجوزه البصرية مع أفعل إذا كان فى موضع فاعل أو اسم إنّ نحو : جاءنى أفضل وإن أكبر ومنعه الكوفيون[1] .

رأى البصريين جواز الحذف إذا كان (أفعل) فى موضع الفاعل أو اسم (إن) والتعبير بهذه الصورة : (جاءنى أفضل) لا معنى له ولا مدلول .

المسألة (١٨٠)

هل ينصب أفعل التفضيل المفعول به ؟

يقول السيوطى[2] : ولا ينصب أفعل التفضيل المفعول به على الأصح بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف فإن كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه . حكاه ابن مالك فى التسهيل .

قال أبو حيان[3] : وهذا الرأى ضعيف لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعدية وللتراكيب خصوصيات .

وفى شرح الكافية لابن مالك أجمعوا[4] على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعلم[5] حيث يجعل رسالته » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهى فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ـــ زاد فى شرح التسهيل والتقدير والله أعلم

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٠٤ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ١٠٢ .

(٣) الهمع جـ ١ ص ١٠٢ .

(٤) جـ ٢ ص ٢٢٠ .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢٤ .

يعلم مكان جعل رسالاته ، قال أبو حيان : فوضبعناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التى لا تتصرف ولا ينصب مفعولا مطلقا وفاقا .

لم يسمع عن العرب نصب اسم التفضيل للمفعول به نصبا مباشرا ، وما سمع هو ارتباط اسم التفضيل بما بعده بوساطة حروف الجر وهذا يدل على قصور اسم التفضيل عن النصب المباشر إذا كان فعله متعديا إلى واحد ، أما إذا كان متعديا لاثنين فإنه يرتبط بالمفعول الأول بحرف الجر . وينصب الثانى لأنه لا يستساغ تعديه إلى الثانى بحرف مماثل للأول لهذا ينصب الثانى .

ويقول الكوفيون(١) : إنه منصوب باسم التفضيل .

ويقول البصريون(٢) : إنه منصوب بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل فيكون ثانى مفعولى أفعل والفعل مع مفعوله الأول محذوفان ففى مثل : أنا أكس منك لعمرو الثياب التقدير أنا أكس منك لعمرو أكسوه الثياب . ومن الواضح أن التكلف باق فى رأى البصريين كما أن رأى الكوفيين لا يتفق مع قول النحاة بضعف أفعل التفضيل عن الفعل عن اسم الفاعل .

ولهذا أرى أن الاسم الثانى فى مثل هذا المثال : أنا أكس منك لعمرو الثياب منصوب على نزع الخافض ، والخافض نزع ليستقيم الأسلوب وللتخلص من القبح الذى يأتى نتيجة لتعدى الفعل بحرفين متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد .

---

(١) الكافية جـ ٢ ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٨١)

مجئ فاعل نعم وبئس ضميراً

ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور[١] .

وذهب الكسائىّ[٢] إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : نعم زيد رجلا .

وذهب الفراء[٣] إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائىّ إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا .

والأصل فى قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل : نعم رجلا زيد .

ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته والصحيح ما ذهب إليه الجمهور بوجهين :

أحدهما : قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو ، فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل .

الثانى : قولهم نعم رجلا كان زيد فأعملوا فيه الناسخ .

وأرى أن مذهب الجمهور من جواز وقوع فاعل نعم ضميرا مفسرا بتميز هو ما تنطق به الشواهد والدليل على أن الاسم المرفوع مخصوص وليس فاعلا الجمع بينه وبين الفاعل إذا كان اسما ظاهرا كما تنطق بذلك الشواهد :

لعمرى وما عمرى على بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

فالجمع بين الفتى وحاتم دليل على أن الاسم المرفوع ليس فاعلا ، ثم وقوع

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٣ ، همع جـ ٢ ص ٨٥ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق .

هذا الاسم ضميرا منفصلا كقول الشاعر :

نعم الفتى المرى أنت إذا هم عمدوا لدى الحجرات نار الموقد

مما يدل على أنه لا يصلح أن يكون فاعلا .

المسألة (١٨٢)

إعراب (ما) بعد نعم وبئس

هناك رأى بأنها فى موضع نصب على التمييز ولكن القائلين[١] به اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش[٢] والزجاج والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تامة أى غير مفتقرة إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف[٣] ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٥ ، همع جـ ٢ ص ٨٦ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٥ .

(٣) المصدر السابق .

والثانى : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى .

والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف ، وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذى صنعته هذا قول الفراء[1] .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا أنها كنت نعم كما كنت قل وقال فتدخل على الجملة الفعلية .

و (فى) ما إذا وليها اسم نحو : (نعما هى) القولان الأولان :

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه[2] والمبرد وابن السراج والفارسى .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص .

ثالثها : أن ما (مركبة) مع الفعل لا محل لها من الإعراب ، والمرفوع فاعل . الإختلاف فى إعراب (ما) ليس له تأثير فى الاستعمال وإنما هو اختلاف واجتهاد لا يترتب عليه نتيجة ، وأفضل رأى الفراء والكسائى فى أنها موصولة والفعل بعدها صلة وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . لأنه بعيد عن التأويل والتكلف . أما إذا وليها اسم مرفوع فأفضل أن تكون معرفة تامة فاعلا والاسم بعدها هو المخصوص ، وبهذا يكتمل الأسلوب ولا يحتاج إلى تقدير .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٨٣)

من أحكام فاعل نعم وبئس إذا وقع ضميراً

الأول : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين[١] .

وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر .

الثانى : أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند ، وقال ابن أبى الربيع[٢] : لا تلحق وإنما يقال : نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص وإلى أن الضمير كذلك .

وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم[٣] إلى أن المضمر للشخص قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا .

وأرى أن الفاعل إذا كان ضميرا لا يجوز أن يكون له تابع لأنه مفسر بالتمييز ولأن الإبهام مقصود .

كما أرى أن إبراز الضمير مخالف لاستعمال العرب فاستعمالهم على الاستتار وهى أساليب جارية مجرى الأمثال لا تغير .

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

والأفضل أن يراد بالفاعل الظاهر الجنس لأن فى هذا مبالغة فى المدح حيث يدخل المخصوص ضمن الجنس فى المدح ثم يخص بعد ذلك بالذكر .

أما الضمير فينبغى أن يراد به الشخص لأن الضمير من أعرف المعارف فكيف يراد به الجنس ؟

المسألة (١٨٤)

هل يجوز الفصل بين نعم وفاعلها ؟

يقول السيوطى[١] : ولا يفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبى الربيع والجمهور وفى البسيط يجوز الفصل فى الفعل والفاعل لتصرف هذا الفعل فى رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب .

وقال الكسائى[٢] : يجوز بمعموله أى الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيان : وفى الشعر ما يدل له قال الشاعر :

فَبَادَرْنَ الديارَ يزفنْ فيها وبئس من المليحاتِ البديلُ[٣]

قال وورد الفصل بإذاً والقسم فى قول الشاعر :

أَرُوحُ ولم أُحْدِثْ لليلى زيارة لبئس إذاً راعى المودة والوصل[٤]

وقول الآخر :

بئس عمرُ الله قوماً طَرقُوا فَقَرَوْا جَارَهَمُ لَحْماً وحر[٥]

---

(١) جـ ٢ ص ٨٥ همع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قاله رفاعة الفقعسى ــ يزمنه : يرقص .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) لم يعثر على قائله . طرقوا : من الطروق وهو الإتيان ليلا ــ قروا : من قرى الضيف . الوَحِرْ : اللحم الذى دبت عليه الوحرة وهى دابة .

وأرى أن اختلاف النحاة فى مثل هذا يعطى انطباعا عن أفعال المدح بأنها ليست ككل الأفعال لأنهم يخصونها بأحكام لا تنطبق على غيرها ولهذا أرى أن كل هذا تكلف ، والواجب أن يكون لها ما لغيرها وقد جاءت الشواهد بالفصل فلماذا الخلاف والأمر واضح .

الفصل الثالث

١ – التعجب .
٢ – التفضيل .
٣ – المدح والذم .

المسألة (١٨٥)

البدل
خلاف فى التسمية

فى اصطلاح البصريين يسمونه بدلا ، وأما الكوفيون[١] ـــ قال الأخفش ـــ فسموه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان[٢] يسمونه بالتكرير .

المعروف أن بدل الشيء هو الذى يحل محله ويساويه من حيثية تبرر وجود البدل مع وجود المبدل منه ، وهذه الحيثية هى التمهيد بالمبدل منه ، والقصد للبدل مع إمكان وجود المساواة بينهما فى التعريف والتوضيح لأن التعبير : حضر الخليفة عمر نجد فيه المساواة ، فالخليفة هو عمر ، وعمر هو الخليفة حيث لا يوجد فى الوقت خليفة غير عمر ، ولهذا لا تستطيع أن تقول إن عمر ترجمة وتبيين للخليفة ، لأن الخليفة مدلوله عمر ، ومدلول عمر الخليفة ، فتسمية هذا التابع بدلا أولى وبخاصة فى بدل اللفظ ، لأننا لو قلنا أكلت سمكا لحما فليس اللحم بترجمة ولا ببيان للسمك ، فالأولى إذاً تسميته بدلا كما يقول البصريون .

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٢٥ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٢٣ .
(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ١٢٣ .

المسألة (١٨٦)

إبدال الضمير

يتناول (إبدال الضمير) ثلاث مسائل :

الأولى : إبدال الضمير من مثله بدل بعض أو اشتمال . منع أبو حيان ذلك ومن أمثلته ثلث التفاحة أكلتها إياها وحسن الجارية أعجبنى هو .

وأجاز هذا آخرون .

قال أبو حيان : ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه .

وعلى الثانى يجوز قال : إلا أنه يحتاج إلى سماع .

الثانية : إبدال الضمير من مثله بدل كل من كل .

قال الكوفيون : لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل إذا كان منصوبا بل يحمل على التوكيد نحو : رأيتك إياك .

والبصريون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : قمت أنت . وصحح الأول ابن مالك والثانى أبو حيان .

الثالثة : إبدال المضمر من الظاهر بدل كل .

منع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل قال : لأنه لم يسمع عن العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه .

إذا ناقشنا المسألة الأولى نجد أن الأمثلة فيها متكلفة وغير مقبولة ولهذا لم يستطع المجيزون أن يستدلوا على جواز البدل بشاهد واحد من كلام العرب . وهذا يؤيد أن الأسلوب غير مقبول .

وبالنظر للمسألة الثانية : لا مانع من جواز التوكيد فيها والبدل فالمثال رأيتك إياك يجوز أن يعرب الضمير المنفصل توكيدا وأن يعرب بدلا لأن (حد) البدل والتوكيد ينطبق عليه .

أما المسألة الثالثة : فإنى أرى عدم جواز البدل فيها لأن البدل يجب أن يكون أوضح من المبدل منه لأنه المقصود بالحكم ، والاسم الظاهر أوضح من الضمير فلا فائدة من ذكر الضمير بعد الظاهر . لهذا أرى منع مثل هذا الأسلوب ولم يرد عن العرب ما يؤيد استعماله كما قال ابن مالك .

إبدال الظاهر من المضمر :

يبدل الظاهر من المضمر(١) الحاضر مخاطبا أو متكلما إن أفاد إحاطة نحو : « تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا »(٢) وكرمتكم أكابركم وأصاغركم أو بعضا نحو قول الشاعر :

أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم(٣)

أو اشتمالا نحو قول الشاعر :

ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا(٤)

وإلا فلا يبدل منه لأنه إنما جىء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه فى غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الأخفش والكوفيون قياسا على الغائب لأنه لا لبس فيه .

وقد ورد .. قال تعالى : « ليجمعنك إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا »(٥) فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف .

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٢٧ والأشمونى جـ ٣ ص ١٢٩ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العديل بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد ، شثنة المناسم : غليظة المناسم والمناسم جمع منسم وهو خف البعير .

(٤) الشاعر عدى بن زيد العبادى .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢ .

ورأى قطرب : يجوز فى الاستثناء نحو : ما ضربكم إلا زيدا قال تعالى : « لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا .. » أى إلا على الذين ظلموا .

البدل : كما قال الكوفيون لم يؤت به لإزالة اللبس وإنما لتأكيد معنى وإطالة تعبير .

ولذا أرى جواز إبدال الظاهر من المضمر مطلقا كما قال الكوفيون ، وكما فى الآية الكريمة : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » .

المسألة (١٨٧)

بدل الغلط

أثبت هذا القسم سيبويه ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار وأنكره غير سيبويه من النحويين[١] .

وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد ، واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله .

التعبير بأن فى الكلام غلط يوهم بأن اللغة العربية تستعمل الغلط ، وهذا يتنافى مع جمال اللغة ، وما تتصف به من سلاسة وبلاغة ، على أن المتكلم الذى نطق بالغلط ثم تنبه عليه أن ينطق بادئ ذى بدء بالصح حتى لا يكون ذكر الغلط حشوا ، وما ذكره ابن السيد من أن الغلط وجد فى كلام العرب فى قول ذى الرمة :

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١٢٧ ، الهمع جـ ٢ ص ١٢٦ .

لمياء في شفتيها حوة لعس وفى اللثات وفى أنيابها شنب[1]

يمكن تأويله كما يقول الأشمونى[2] ، كأن يقال : لعس مصدر وصفت به الحوة .. أى حوة لعساء ، هذا وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد ، وعليه فلعس بدل كل من كل ، وبهذا يمكن أن نقول : إنه لا يوجد أسلوب يقال له بدل الغلط .

المسألة (١٨٨)

العطف بأى

أثبت الكوفيون[3] العطف بأى نحو : رأيت الغضنفر أى الأسد ، وضربت بالعضب أى السيف ، والصحيح[4] أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى الأخفى ، لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى .

قال أبو حيان[5] : ولا أدرى من هو ، قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى .

وقال ابن هشام[6] : و (أى) حرف تفسير .. تقول : عندى عسجد أى ذهب ، وغضنفر أى أسد ، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه ، وتقع تفسيرا

(١) لمياء : فعلاء من اللمى بالفتح وهى سمرة فى باطن الشفة .
(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ١٢٧ .
(٣) الهمع جـ ٢ ص ١٣٨ .
(٤) رأى السيوطى .
(٥) المصدر السابق .
(٦) المغنى تحقيق محيى الدين جـ ١ ص ٧٦ .

للمجمل أيضا كقول الشاعر :

وترمينين بالطرف أى أنت مذنب وتقلينني لكنّ إياك لا أقلى

الدليل على أنها حرف تفسير فقط أنها تأتى دائما لتفسير ما قبلها بما بعدها ، ولم يثبت أنها أتت لغير ذلك ، وملازمتها لهذا النوع من الأساليب دليل على أنها جاءت فقط للتفسير .. هذا بالإضافة إلى ما ذكره النحاة من الرد على الكوفيين .

المسألة (١٨٩)

العطف ببل

يقول ابن مالك[١] :

وانقل بها للثان حكم الأول فى الخبر المثبت والأمر الجلى

فيصير السكوت عنه فى الخبر المثبت والأمر الجلى كقام زيد بل عمرو ، وليقم زيد بل عمرو .

وأجاز المبرد[٢] وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح : ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى .

قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب .

ومنع الكوفيون[٣] أن يعطف بها بعد غير المنفى وشبهه ، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته .

اتجاه المبرد إلى أن (بل) مع النفى والنهى ناقلة لمعناها إلى ما بعدهما غير مستساغ إذ كيف يدرك القارئ أن يفيد : ما زيد قائما بل قاعدا نفى القعود عن

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١١٢ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

زيد كما نفى القيام عنه أيضا ؟ لهذا أرى أن اتجاه المبرد مخالف للحس اللغوى السليم .

كما أن تخصيص الكوفيين العطف بها بعد النفى وشبهه لا سند له ، ومجيئها بعد الإثبات وإن لم تكن عاطفة دليل على أن الإثبات هو المألوف لا النفى وشبهه ، فقد جاءت كثيرا بعد الإثبات كقوله تعالى : « أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق »[1] ، وقوله تعالى : « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا »[2] ، وقوله تعالى : « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة »[3] . وقوله تعالى : « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون »[4] .

المسألة (١٩٠)

معنى ثم

يقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقيل ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمى أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمى أعجب ، وقيل أن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن .

(١) سورة المؤمنون آية : ٧٠ .
(٢) سورة الأعلى آية : ١٤ .
(٣) سورة المؤمنون آية : ٦٢ .
(٤) سورة الأنبياء آية : ٢٦ .

وقال فى الهمع[1] : ثم للتشريك فى الحكم والترتيب خلافا لقطرب فى قوله إنها لا تفيده ، واحتج بقوله تعالى : « خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ، وقوله تعالى : « وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه »[2] ، وقوله تعالى : « ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب »[3] . وقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الإخبار لا الحكم . خلافا للفراء[4] فى قوله بمعنى الفاء .

قال الكوفية[5] : وتقع زائدة كقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت[6] إلى قوله : ثم تاب عليهم » . وأجيب بأن الجواب فيها مقدر .

وقال الفراء[7] : تقع للاستئناف نحو : أعطيتك ألفا ثم أعطيتك قبل ذلك مالا .

وأرى أن القاعدة العامة التى جرت عليها كل الشواهد أن ثم تفيد التشريك فى الحكم والترتيب والتراخى ..

زعم الأخفش[8] والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة ، واستدلوا بقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم » .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٣١ .
(٢) سورة السجدة آية : ٨ .
(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٤ .
(٤) الهمع جـ ٢ ص ١٣١ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) سورة التوبة آية : ١١٨ .
(٧) الهمع جـ ٢ ص ١٣١ .
(٨) المغنى جـ ١ ص ١١٧ .

وقول زهير :

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى   فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

أما الآية فقد خرجت على تقدير الجواب .. أى لجأوا إليه ، والبيت على زيادة الفاء .

وأما الترتيب فخالف قوم فى اقتضائها إياه ومنهم قطرب مستدلين بالآية : « وبدأ خلق الإنسان من طين » ، وبالبيت : إن من ساد ... ، وقد أجاب ابن هشام عن الآية بخمسة أجوبة(١) : خامسها أن ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم وكذا البيت ، كما أجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد بأن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن ، كقول ابن الرومى :

قالو : أبو الصقر من شيبان قلت لهم   كلا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرا حسب   كما علت برسول الله عدنان

وأما التراخى فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك : أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجبنى ، لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخى بين الإخبارين وجعل منه ابن مالك : ثم آتينا موسى الكتاب . ثم قال ابن هشام : والظاهر أنها واقعة موقع الفاء كما فى قول الشاعر :

كهز الردينى تحت العجاج   جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

إذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه .

وأرى أن الأصل فى ثم للتشريك والترتيب والتراخى ، وقد تأتى دون إفادة لذلك كما فى الأمثلة ، وهذا قليل ونادر .

(١) المغنى جـ ١ ص ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ تحقيق محيى الدين .

المسألة (١٩١)

الفاء

الفاء[١] للترتيب مع التشريك ، وأنكر الفراء[٢] الترتيب مطلقاً ، واحتج بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءها بأسنا »[٣] ، ومجيء البأس سابق للإهلاك ، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكرى . وأنكره الجرمى فى الأماكن والمطر بدليل قول أمرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل

وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد .

لقد استشهد الفراء بالآية الكريمة ، وبالحديث الشريف : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، فغسل الأعضاء الأربعة متقدم فى المعنى ومتأخر فى الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك .

أما الأمثلة الدالة على الترتيب فكثيرة :

قال تعالى : « فوكزه موسى فقضى عليه »[٤] .

وقال تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه »[٥] .

وقال تعالى : « فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم »[٦] .

وقال تعالى : « فأقبلت امرأته فى صرة فصكت وجهها »[٧] .

ولهذا : « فأنا أرى إفادتها الترتيب » ، وقد أجيب على رأى الفراء كما تقدم فى الآية ، وكذلك فى الحديث : أراد الوضوء فغسل ...

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٣٠ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) سورة الأعراف آية : ٤ .
(٤) سورة آية
(٥) سورة آية
(٦) سورة آية
(٧) سورة آية

المسألة (١٩٢)

العطف بليس

أثبت الكوفية(١) العطف بليس كلا فتكون حرفا ، واحتجوا بقول الشاعر :

أين المفر وإلا له الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب(٢)

أى لا الغالب ، وفى الصحيح من قول أبى بكر : بأبى شبيه بالنبى ليس شبيه بعلى . والبصريون(٣) أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا(٤) .. أى ليسه . قلت(٥) : وفى ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة ، وبه نطق الشافعى ، فإنه قال فى الأم فى أثناء مسألة ، لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف ... أى لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعى حجة فى اللغة .

(ليس) تفيد النفى كلا ، وإلحاقها بها فى العطف نادر وقليل ، وينبغى الوقوف عند ما ورد منه حتى لا تلجأ إلى التأويل ، والدليل على ندرة ذلك أن ما ورد من شواهد محدود عددا غير مألوف استعمالا ، فيجب الاقتصار فيه على ما ورد . على أن الاستغناء عن الخبر فى البيت وفى عبارة أبى بكر قد يكون القصد منه الإيجاز لدلالة المقام عليه ، كما أن الاستغناء عن تاء التأنيث فى عبارة الشافعى قد يخفف منه أن الضمير عائد على مؤنث مجازى .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٢٧ والأشمونى جـ ٣ ص ١٢٩ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العديل بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد . شثنة المناسم : غليظة المناسم والمناسم جمع منسم وهو خف البعير .

(٤) الشاعر عدى بن زيد العبادى

(٥) سورة الأنعام آية ١٢

المسألة (١٩٣)

العطف
بهلا ، وإلا ، وأين ، ولولا ، ومتى ، وكيف

أثبت الكوفيون[١] العطف بهلا ، قالوا : تقول العرب : جاء زيد هلا عمرو ، وضربت زيدا فهلا عمرا ، فمجيء الاسم موافقا للأول فى الإعراب دل على العطف .

والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرفع والنصب على الإضمار بدليل امتناع الجر فى ما مررت برجل فهلا امرأة .

وأثبت الكوفيون[٢] عطف (إلا) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك »[٣] ، أى وما شاء ربك ، ورد بقولهم ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلى العوامل . وأثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمر ؟ ولقيت زيدا فأين عمر ، وأثبت الكسائى العطف بلولا[٤] ومتى فى قولك : مررت بزيد فلولا عمرو ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين . وأثبت هشام العطف بكيف بعد نفى ، نحو : ما مررت بزيد فكيف عمرو ؟ ، وقال سيبويه : وهو ردئ لا تتكلم به العرب .

قال أبو حيان[٥] : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف ، ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين ، قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده . قال فى المغنى : وقد قال به عيسى بن

---

(١) الهمع جـ ١ ص ١٣٨ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) سورة هود آية : ١٠٨ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق .

موهب ، واستدل بقول الشاعر :

إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

قال : وهذا خطأ لاقترانها بالفاء ، والجر بإضافة مبتدأ ، أى فكيف حال الأباعد ، على حد قراءة : والله يريد الآخرة ، أو العطف بالفاء وكيف مقحمة لإفادة الأولوية بالحكم .

الواضح أن ما ذهب إليه الكوفيون من إثبات العطف للكلمات السابقة فيه تكلف لأن إثبات العطف لها يسلب منها المعانى التى تدل عليها بأصل الوضع ، ومن العسير أن ينصرف السامع عما تدل عليه بأصل الوضع إلى وظيفة أخرى بعيدة الاحتمال ، ولا يكفى أن تقول : إن بعض العرب قد استعملها لأن اللغة العربية ذات شأن وخطر لأنها لغة القرآن ، ولو سايرنا كل قائل لاختلطت المعانى ، وضل المتعلمون ، هذا بالإضافة إلى ما ورد به كبار النحاة .

المسألة (١٩٤)

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة كقولهم : عليك ورحمة الله السلام ، وجوزه الكوفية[١] فى الاختيار إن كان بالواو كما مثل ، قيل : أو بالفاء أو ثم أو « أو » أو « لا » ما لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرا أو إلى مباشرته عاملا غير متصرف ، ولم يكن التابع مجرورا بل مرفوعا أو منصوبا ولا كان العامل لا يستغنى بواحد ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز فى الاختيار عند الكوفية ولا فى الضرورة عند البصريين ، وخالف[٢] ثعلب فى الأخير فلم يشترط وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٤٠ .

(٢) المصدر السابق .

استدل الكوفيون بما يأتى :

قول الشاعر :

أأطلال دار بالنياع فحمت سألت فلما استجمعت ثم صمت[1]

أى سألت فحمت .

وقول الشاعر :

فلست بنازل إلا ألمت برحلى أو خيالتها الكذوب[2]

أى الكذوب أو خيالها .

والبصريون لا يجيزون تقدم المعطوف حتى مع هذه الشروط إلا للضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون تقدم المعطوف بالشروط المتقدمة فى الاختيار ، وهو رأى سديد لأن الاستعمال أيده ، ولأن الأسلوب سائغ لا تكلف ولا ثقل فيه وقد خصه الرضى بالضرورة فى الشعر[3] .

---

(١) لم يعرف قائله : النياع جمع نوع وهو الوطن ، استعجمت : لم تتكلم ، صمت : من الصم .

(٢) قائله من بنى مجتر بن عقود ، الخيالة : الطيف ، الكذوب صفة ، والمعنى إنى ما أنفك من هذه المرأة فى يقظة ولا نوم وهى حبيبته . الدرر ص ١٩٤ .

(٣) الكافية جـ ١ ص ٣٢٦ .

المسألة (١٩٥)

فى العطف على معمولى عاملين أقوال :

منع سيبويه[١] العطف مطلقا فى المجرور وغيره ، فلا يقال كان آكلا طعاما زيد وتمرا عمرو ، ولا فى الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز لجاز فى أكثر من عاملين وذلك ممتنع بإجماع ما تقدم .

وجوز[٢] الكافيجى فى المجرور وغيره ، قال لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء فى تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن [٣] مالك الإجماع على الامتناع فى غير المجرور ، ورد بأن ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا ، وذكره الفارسى فى بعض كتبه عن قوم من النحويين ، قال أبو حيان[٤] : ونسب إلى الأخفش . وقيل : يجوز إن كان أحدهما جارا حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : فى الدار زيد والحجرة عمرو ، أم تأخر نحو : وعمرو الحجرة . وقيل : يجوز إن تقدم المعطوف سواء تقدم فى المعطوف عليه أم لا ، بخلاف ما إذا تأخر وهو رأى الأخفش والكسائى[٥] والفراء وابن مضاء .

وقيل : يجوز إن تقدم المجرور فى المتعاطفين نحو : إن فى الدار زيدا والحجرة عمرا ، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما ، وإن تقدم فى المعطوف نحو : إن زيدا فى الدار والحجرة عمرا وهو رأى الأعلم ، قال لأنه لم يسمع إلا مقدما فيهما ، ولتساوى الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفى خلقكم وما يبث من دابة

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٣٩ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٢٢ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ١٣٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

آيات لقوم يوقنون[1] واختلاف الليل والنهار » إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون » . وقوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة .... » ، « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها »[2] .

وقول الشاعر :

ألا يا لقومى كلما حم واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع[3]

وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر .

وقيل : يجوز فى غير العوامل اللفظية ويمتنع فيها ، وغيرها هى الابتدائية فيجوز نحو : زيد فى الدار والقصر عمرو لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضا ، فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة .

وقيل : يجوز فى غير اللفظية وفى اللفظية الزائدة لأنه عارض والحكم للأول نحو : ليس زيد القائم ولا خارج أخوه ، وما خرب من عسل زيد ولا لبن عمرو ، وإنما امتنع فى العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى ، وهذا رأى ابن الطراوة .

اللغة قياس وسماع ، والسماع ورد بجواز العطف فيما إذا تقدم المجرور فى المتعاطفين كما فى الآيتين والبيت ، ولا حاجة إلى تقدير مجرور مع ورود ذلك وقبوله وبخاصة فى أفصح استعمال وهو القرآن الكريم .

---

(١) سورة الجاثية آية : ٤ .

(٢) سورة يونس آية : ٢٦ .

(٣) لا يعرف له قائل .

المسألة (١٩٦)

العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فاصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

من ذلك قول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وقول الآخر :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

وهو — على ضعفه[1] — جائز في السعة ، نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل .

ويرى ابن مالك أن الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا لا يتعين أن يكون بالضمير ، وإنما يكفى الضمير أو غيره ، ثم بين أن عدم الفصل فاش أى كثير في الشعر ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه ، هذا هو رأى البصريين وعليه ابن مالك .

أما الكوفيون[2] فقد أجازوا العطف بلا فصل وبلا ضعف قياسا على البدلية[3] نحو : أعجبتنى جمالك ، ورأى الكوفيين في هذا واضح وجدير بالنظر والموافقة ، ذلك لأنه مؤيد بما ورد شعرا ونثرا ، فمن الشعر قول جرير :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

---

(١) الأشمونى جـ ٣ ص ١١٤ ، الهمع جـ ٢ ص ١٣٨ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ١٣٨ .

(٣) الصبان جـ ٢ ص ١١٤ ، الكافية جـ ١ ص ٣١٩ .

وقول عمرو بن أبى ربيعة :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا[1]

ومن النثر قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، وفى الصحيح : كنت وأبو بكر وعمرو . وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجارتى من الأنصار . وابن مالك يناقض نفسه حيث يقول : إنه يرد فاشيا والقياس عليه ضعيف والكثرة تعارض الضعف ، وأرى أن القياس سائغ بلا ضعف .

المسألة (١٩٧)

تبعية النعت للمنعوت

شرط الجمهور[2] ألا يكون التابع أعرف من المتبوع بل دونه أو مساويا له نحو : رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح ، نعم يجوز كونه أخص نحو : رجل فصيح وغلام بائع ومراهق .

وقال الفراء[3] : يوصف الأعم بالأخص نحو : مررت برجل أخيك ، وقال ابن خروف[4] : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ، قال وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل .

وجوز الكوفية[5] : التخالف فى المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة الذى جمع » فجعلوا الذى صفة لهمزة .

---

(١) النعاج جمع نعجة وهى بقر الرمل ، الفلا : الصحراء ، تعسفن : أى أخذن غير الطريق ، ورملا نصب بتقدير فى أى فى رمل . العينى جـ ٣ ص ١١٥ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٦٠ ، همع جـ ٢ ص ١١٦ .

(٣) الهمع جـ ٢ ص ١١٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

وجوز الأخفش[1] . وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى : « فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان »[2] قال الأوليان صفة لآخران لأنه كما وصف تخصص . وجوز قوم عكسه أى وصف المعرفة بالنكرة مطلقا ومثل بقول الشاعر :

لابن اللعين الذى يُخبا الدخان له وللمغنى رسول الزور قَوَّادِى[3]

قال قواد صفة المغنى . وجوز أبو الحسن وابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره كقول النابغة :

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش و أنيابها السم ناقع

فناقع صفة للسم ، وأجيب بالمنع فى الكل بإعرابها إبدالا .

فائدة النعت للتخصيص أو التوضيح ، ولا يتم هذا إلا إذا كان النعت مساويا للمنعوت أما إذا كان دونه ، بأن كان المنعوت معرفة والنعت نكرة أو كانا بالعكس تذهب الفائدة ، وما جاء من الشواهد موهما خلاف ذلك فليس بنعت ويمكن حمله على تابع آخر .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

(٣) البيت للأحوص .

ابن اللعين : شخص يدعى ابن صائد البخارى ــ المغنى : معبد المشهور وللبيت قصة فى كتاب الدرر (الدرر اللوامع) جـ ٢ ص ١٤٨ .

المسألة (١٩٨)

مطابقة الصفة للموصوف

تكسيرها حين ترفع السببي مسندة إلى جمع أولى من الإفراد فى الأصح سواء كان الموصوف جمعا أم مثنى أم مفرد نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما . وبرجل حسان غلمانه . هذا قول المبرد[١] ونص عليه سيبويه[٢] فى بعض نسخ كتابه واختاره الجزولى ، وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك ، قال أبو حيان[٣] : وذهب بعض شيوخنا إلى أن الإفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة فى ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ، ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة . قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد .

قال أبو حيان[٤] : وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه فى ذلك ، ثم ذكر أبو حيان أن هذا القول هو مذهب الجمهور[٥] واختيار الشلوبين وشيخه الأبدى .

وإن اتبعت جمعا فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ، وإن اتبعت مفردا فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جمع فى موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع فى الفعل مكروه . فكذا فى الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فإن لم يكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد نحو : مررت برجال شرب آباؤهم .

---

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

وأوجب التكسير الكوفية[1] فيما لم يصحح أى لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم وأوجبوا المطابقة فى التثنية نحو : مررت برجلين أعورين أبواهما ، ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الإفراد والتكسير نحو : مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه .

أرى أن تلزم الصفة الإفراد حين ترفع السببى لأنها تعمل حملا على الفعل والفعل يلتزم فيه الإفراد فى اللغة الفصيحة ، كما أن التزام الإفراد يوحد الاستعمال .

(١) المصدر السابق .

المسألة (١٩٩)

لا ينعت الضمير ولا ينعت به[١]

لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقا :

أما الأول فلأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره . والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ، ولأن النعت فى الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا الباس فيها .

وأما الثانى فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته ولأنه أعرف المعارف ، وتقدم اشتراط ألا يكون النعت أعرف .

وجوز الكسائى[٢] : نعت المضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى : « قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب »[٣] . وقولهم : مررت به المسكين وقولهم : اللهم صل عليه الرءوف الرحيم ، وقوله : فلا تلمه أن ينام البائسا . وغيره خرجَ ذلك على البدل . قال ابن مالك وفيه تكلف .

وقيل إنه أجازه إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والفراء .

من الأفضل أن يسير الباب على وتيرة واحدة حتى لا تتشعب القواعد ما دام فى الإمكان التصرف دون تأويل أو تكلف ولا مانع من أن يكون ما تقدم من الأمثلة على سبيل البدل .

---

(١) همع جـ ٢ ص ١١٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة سبأ آية : ٤٨ .

المسألة (٢٠٠)

اسم الإشارة

اختلف البصريون(١) فى ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل . قال بعضهم هى منقلبة عن ياء لقولهم فى التصغير ذيا ولإمالتها فالعين واللام المحذوفة يآن وهو ثلاثى الوضع فى الأصل . وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون(٢) ووافقهم السهيلى هى زائدة لسقوطها فى التثنية ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها فى التثنية فلالتقاء الساكن ، (وقد عوض منها تشديد النون)

قال أبو حيان(٣) : ولو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائى الوضع نحو : ما . وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ إذ أصل الأشياء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى .

وأرى أن هذا رأى جيد لأن الخلاف والادعاء بأن الألف أصلها واو أو ياء لا طائل ولا ثمرة من ورائه ، ومثلها مثل (ما) الاستفهامية فهى على حرفين وألفها تحذف عند دخول حرف الجر عليها مم وبم .

مراتب الإشارة :

يقول السيوطى : « ليس للإشارة (٤) سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٧٥ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصنار إلى سيبويه[1] واحتج له ابن[2] مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل[3] أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف ، والحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف[4] فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين وهى وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع فى الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين[5] إلى أن الإشارة ثلاث مراتب :

« قربى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام » .

وقد وضح من هذه المناقشة أنه ليس من لغة التميمين إستعمال اللام مع الكاف مع أن ذلك ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « كذلك قال ربك » ، وقال تعالى : « ذلكما مما علمنى ربى »[6] ، وقال تعالى : « ذلكم الله ربكم »[7] ، وقال تعالى : « فذلكن الذى لمتننى فيه »[8] .

وليس من لغة الحجازيين إستعمال الكاف بلا لام مع أن ذلك أيضاً ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « فذانك برهان من ربك » ولهذا أرى أن نستفيد من اللغتين بالاستعمالين لورودهما باللغة الفصحى ويكون ذلك باستعمال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد كما يرى أكثر النحويين .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ورد بالقرآن وجود الكاف دون اللام قال تعالى : « فذانك برهانك من ربك » سورة القصص آية : ٣٢ .

(٥) الهمع جـ ١ ص ٧٥ .

(٦) سورة يوسف آية : ٣٧ .

(٧) سورة الأنعام آية : ١٠٢ .

(٨) سورة يوسف آية : ٣٢ .

المسألة (٢٠١)

اسم الإشارة والنعت به

قال الكوفية[١] والزجاج والسهيلي ومنه أي مما لا ينعت ولا ينعت به « الإشارة » فلا ينعت به لأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار ولا ينعت لأنه غالبا ما يقع بعده جامد .

قال السهيلي فالأولى جعله بيانا ، وإن سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين[٢] على أنه ينعت وينعت به نحو : « بل فعله كبيرهم هذا »[٣] ونحو : أرأيتك هذا الذى كرمت على[٤] ولكن لا ينعت عند المجوز له إلا بذى أل أما غير المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد . واسم الإشارة لا يضاف فكذا منعوته ، ولوحظ في ذى أل معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار إليه .

اسم الإشارة وإن كان جامدا إلا أنه في قوة المشتق فمعنى (هذا) المشار إليه (بل فعله كبيرهم هذا) أى المشار إليه ، ومثله في هذا مثل المصدر نحو : رأيت قاضيا عدلا ، وشهودا صدقا أى قاضيا عادلا وشهودا صادقين ، فالمعنى على تفسيره بالمشتق .

كما يمكن وصفه باعتباره جامدا (هذا العالم مخلص) فالعالم صفة هذا وإن كان البعض يعربه بدلا أو بيانا .

---

(١) همع جـ ٢ ص ١١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٦٣ .

(٤) سورة الإسراء آية : ٦٢ .

المسألة (٢٠٢)

نعت معمولى العاملين[١]

إن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار فى غير تخصيص سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمان أو الكريمين أم اتحدا واختلف جنس الكلام فى المعنى نحو : قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل

وجوز قوم منهم الأخفش[٢] الاتباع إذا تقارب المعنى وإذا اتحد العمل لا جنس العامل .

وجوز الكسائى والفراء[٣] الاتباع إذا تقارب المعنى وإن اختلفا فى العمل . فإن اتحد العاملان جنسا وعملا جاز الاتباع عند الجمهور فى جميع الصور .

وذهب ابن السراج[٤] إلى وجوب القطع فى الجميع . وإن يختلف العمل[٥] وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان ، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء[٦] وابن سعدان الاتباع ، والنص عند الفراء أنه إذا اتبع غلب الرفع فتقول خاصم زيد عمراً الكريمان ، ونص ابن سعدان على جوار اتباع أى شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مدهب البصريين[٧] : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا

(١) الهمع جـ ٢ ص ١١٨ ، الأشمونى جـ ٣ ص ٦٦ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأشمونى جـ ٣ ص ٦٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الهمع جـ ٢ ص ١١٩ .

(٧) اختلف فى قائل هذا البيت : فقيل أبو حيان الفقعسى ، وقيل ماور العبسى ، وقيل العجاج والشاهد فى رفع الحيات ونصب القدما ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسألة الأفعوان : ذكر الحيات ، والأنثى : أفعى . والشجاع : الحية وكذ الشجعم

لهند . لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الإسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

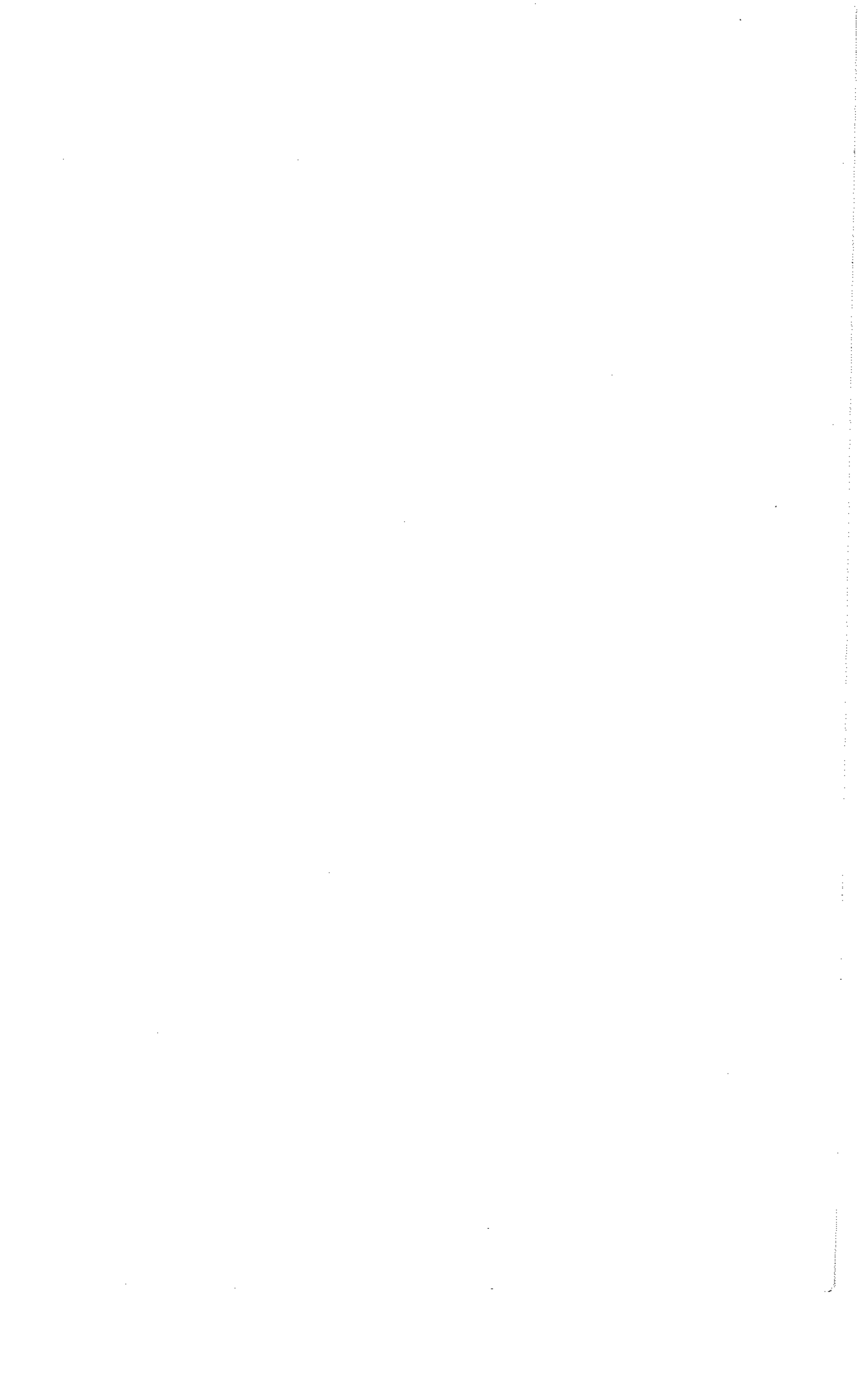
قد سالم الحَيَّاتُ منه القدما الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأن كل شيئين تسالما فهى فاعلان مفعولان .

رأى الجمهور فى هذه المسائل يتفق والفطرة اللغوية السليمة ، فاتحاد العاملين جنسا وعملا يتلاءم مع الاتفاق فى الإعراب ، أما اختلاف العاملين فى أى صورة من صور الاختلاف فيقتضى القطع حتى لا يكون الأسلوب نشازا وحتى لا تكون هناك مفاضلة فى الاتباع مراعاة للأول أو الثانى .

الباب الخامس

المتفرقات



الفصـــل الأول

الأصـــل والفـــرع

المسألة (٢٠٣)

النكرة أصل أم المعرفة

ذهب سيبويه[١] والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع .

وخالف الكوفيون[٢] وابن الطروة وقالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشلوبين[٣] : لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء .

وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هى الأولى ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض .

قيل مما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله إسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها .

وقد جاء فى الأشباه والنظائر[٤] : .

الأصل فى الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل[٥] :

---

(١) همع جـ ١ ص ٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) جـ ٢ ص ٣٦ .

(٥) جـ ٥ ص ٨٥ ، ونص عبارة ابن يعيش اعلم أن النكرة هى الأصل والتعريف حادث لأن الاسم نكرة فى أول أمره مبهم فى جنسه ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه كقولك رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عند الخطاب لواحد بعينه فتقول الرجل فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذى لكل واحد منه مثل سائر أمته ... إلى أن قال ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحا أن الإنسان حين يولد يطلق عليه حينئذ اسم رجل أو امرأة ثم يميز باللقب والاسم .

أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة ، وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب البسيط[1] : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

١ - أن مسمى النكرة أسبق فى الذهن .

٢ - التعريف يحتاج إلى قرينة .

٣ - أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها .

٤ - أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب .

واضح كما يرى سيبويه والجمهور أن النكرة أسبق من المعرفة وهذا أمر طبعى لأن الإنسان عند خلقه يسمى مولودا ثم يوضع له العلم .

أما احتجاج الكوفيين بالضمائر فالحقيقة أن الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها وإلا فهى وحدها ميتة لا حراك فيها (فأنت أو إياك أو إياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه .

---

(١) المفصل جـ ٥ ص ٨٥ .

المسألة (٢٠٤)

إذا تأخر اللقب عن الاسم

إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو : جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم تخلصا من إضافة الشيء إلى نفسه ، هذا رأى البصريين .

وجوز الكوفيون[1] فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن الإضافة فى مثل ذلك خلاف الأصل .

فإن كان فى الأول ال فليس إلا الإتباع وفاقا نحو : الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره ، وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو : عبد الله زين العابدين أو الأول مفردا والثانى مضافا نحو : سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة امتنعت الإضافة وتعين بدلا أو بيانا أو القطع إلى الرفع بإضمار هو وإلى النصب بإضمار أعنى .

ويقول الرضى[2] : « إذا قصد الجمع بين اللقب والاسم أتى بالاسم أولا ثم باللقب لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت . فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه أشهر أو يقطع عنه رفعا أو نصبا على المدح أو الذم لكونه متضمنا لأحدهما ، ويجوز الإتباع والقطع المذكوران سواء أكانا مفردين أو مضافين أو مختلفين فى ذلك وإن كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين فى ذلك وإن كانا مفردين فى أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب كما تقدم فى باب الإضافة ، وظاهر كلامه وجوب الإضافة عند إفرادهما .

---

(١) همع جـ ١ ص ٧١ .

(٢) الكافية جـ ٢ ص ١٣٩

وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع أيضاً وهو الأولى لما روى الفراء : قيس قفة ، ويحيى عينان بالإتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس وإجراء الرقيات عليه والأشهر إضافة قيس إلى الرقيات إما على أن الرقيات لقب قيس ، والإضافة كسعيد كرز أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة لنكاحه نسوة اسم كل منها رقية وقيل هن جداته ، وقيل شبب بثلاث » .

ويقول ابن يعيش(١) : « أعلم أنك إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إليه نحو : سعيد كرز كان اسمه سعيدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وليس فى كلامهم إسمان مفردان لمسمى واحد تستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم فى ذلك ويكون له نظير فى كلامهم فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشىء واحد فالجواب أن العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير ، والمسمى يضاف إلى الاسم نحو : ذات مرة وذات صباح فإن كان العلم مضافا كعبد الله بطة أفردوا اللقب ويكون من قبيل عطف البيان فلم تخرج عن حد استعمالهم .

واضح أن الاسم واللقب لمسمى واحد والإضافة فى المفرد لا تتم إلا على أساس التأويل ، وإذا كان أحدهما غير مفرد أو كان الأول مقترنا بال يجب الإتباع على البدل أو البيان .

لهذا أرى وجوب الإتباع فى المفرد طردا للباب على وتيرة واحدة وتخلصا من التأويل وتوحيدا للقاعدة .

---

(١) المفصل جـ ١ ص ٣٣ .

المسألة (٢٠٥)

الوزن السادس من أوزان الاسم المجرد الرباعى(١)

« فُعْلَلَ » بضم الفاء وفتح الثالث نحو : « جُخدَب »(٢) .

مذهب البصريين(٣) غير الأخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلى بل هو فرع على « فُعْلُل » بالضم فتح تخفيفا لأن صيغ ما سمع فيه الفتحُ سُمِعَ فيه الضم نحو : جخدب وطحلب وبرقع فى الأسماء وجوشع فى الصفات .

وذهب الكوفيون والأخفش(٤) إلى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين :

أحدهما : أن الأخفش حكى جُؤذَر(٥) ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذر أكثر وقال الزبيدى : أن الضم فى جميع ما ورد أفصح .

والآخر : أنهم قد ألحقوا به فقالوا : عندد ، يقال مالى عن ذلك عُنْدَد أى بدُ وقالوا : عاطت الناقة عُوْطَطًا إذا اشتهت الفحل وقالوا : سُؤْدَدَ(٦) فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق .

واضح من هذا النقاش التعصب الذى عهدناه بين البصريين والكوفيين ، ورأى البصريين فى هذه المسألة لملاحظة التخفيف خروج على روح الرباعى الذى وضع على شىء من الثقل ، وورود الفتح كاف فى أن يجعل المفتوح لغة

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٢٤٧ .

(٢) ذكر الجراد بجيم فخاء معجمة فدال مهملة .

(٣) الأشمونى جـ ٤ ص ٢٤٧ .

(٤) الأشمونى جـ ٤ ص ٢٤٧ .

(٥) ولد البقرة الوحشية .

(٦) ومنه قُعْدد ومن ذلك قول وريد بن الصحة :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه ... فلما دعانى لم يجدنى بقُعْدد

ثابتة لا فرعا وإن كان قليلا فى الاستعمال . والخلاف فى هذه المسألة لا أثر له .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين فى هذه المسألة :

لاسم مجرد رباع فَعْلَل وفِعْلِل وفِعْلَل وفُعْلُل

ومع فِعَلّ فُعْلَلَ وإن علا فمع فَعَلّل حوى فَعْلَلا

المسألة (٢٠٦)

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم أو قمقم ، وفلفل ، وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين[١] لأنه إن جعل كل من المثلين زائدا أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة عقعل ، أو على زيادة الثانى فلعل أو على زيادة الثالث فعفل وكلها مفقودة .

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثى أصله فَعّل فاستثقل التضعيف فخالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثة نحو : كبكب بخلاف غيره فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مر مريس فإنه ثلاثى مأخوذ من المرس ، فلا تعم الحروف الأصالة .

المنطق أن الكلمة التى لا أصل لها سوى مبناها الموجود أن يكون هذا المبنى أصلا كزلزل وسمسم فهما كلمتان لا يمكن الاستغناء عن أحد أصولهما كما أنه لا يمكن أن يكون لهما أصل آخر غير الأصل الموجود . لذا ينبغى أن تكون كل الحروف فيهما أصلية .

(١) همع جـ ٢ ص ٢١٥ ، ٢١٦ . أى كان اثنان منها مكررين .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٢٠٧)

أصل الضمير المنفصل « أنا »

ذهب البصريون[١] إلى أن أصل « أنا » أنَ بلا ألف للمتكلم ، ولكون النون مفتوحة زيد فيها الألف مع الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها نحو قولهم : هذا مروى أنه . وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً .

وذهب الكوفيون[٢] ، إلى أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً فى لغة . قالوا والهاء فى أنه بدل من الألف . وفى الألف لغات . إثباتها وصلاً ووقفاً وهى لغة تميم وبها قرأ نافع .

قال أبو النجم :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى لله درى ما أَجَنَّ صدرى

وحذفها فيهما وحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً وهى الفصحى ولغة الحجاز .

أما « أنت » فالبصريون على مذهبهم من أن الضمير (أنَ) والتاء حرف خطاب ، وتوصل بميم فى جمع المذكر (كأنتم) وبميم وألف فى المثنى (كأنتما) ونون فى الجمع المؤنث (كأنتن) .

وذهب الفراء[٣] : إلى أن الضمير مجموع (أن والتاء) .

وذهب ابن كيسان[٤] : إلى أن الضمير فى هذه المواضع (التاء) فقط وهى (تاء) فعلت ، وكثرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث .

وكذلك (أنت) الهمزة والنون والتاء وهكذا .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيش[١] : « (أنا) الألف والنون هما الاسم عند البصريين والألف الأخيرة أتى بها فى الوقف لبيان الحركة فهى مثل : (هاء السكت) فى اغزه وارمه وإذا وصلت حذفتها كما تحذف الهاء فى الوصل » .

وذهب الكوفيون[٢] إلى أنها بكمالها هو الإسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى حميد قد تذريت السناما[٣]

وجه الشاهد أنه أثبت الألف فى حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحيى قالوا فإثباتها فى الوصل دليل على ما قلناه ولا حجة فى ذلك لقلته ، ولأن الأهم الأغلب سقوطها .

وقد قالوا : إنه فوقفوا بالهاء حكى عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيف فقيل له هلا فصدتها وأطعمته منها مشويا فقال هذا قصدى أنه ، وقال الشاعر :

إن كنت أدرى فعلىَّ بدنه من كثرة التخليط فِىَّ من أنَهْ[٤]

ومنهم من يسكن النون فى الوصل والوقف أنْ فعلت وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا يشتبه فيه فى زيادتها وهى الهاء ... » .

وأرى أن الخلاف حول أصل الضمير كما ذكر لا ثمرة منه ، كما أن الإدعاء بأن (أنا) أصلها (أن) لا دليل عليه مقنع فضلا عن إتحاد صورة الضمير مع بعض الحروف مثل : (أن) المصدرية والمخففة يوقع فى اللبس ، لهذا أرى أن الضمير مجموع الحروف الثلاثة (أنا) .

---

(١) المفصل جـ ٣ ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لحميد بن حريث بن بحدل شاعر إسلامى وينتهى نسبه إلى قضاعه . وإثبات الألف فى الوصل لغة بنى تميم ، وتذريت : علوت ، السنام : الذروة .

(٤) لم يعرف قائله والبدنة هى الناقة أو البقرة ، والتخليط فى الأمر : الإفساد .

المسألة (٢٠٨)

الأصل فى الضمائر

عند البصريين[١] أن « هو وهى » أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون فى المثنى والجمع .

وقال أبو على[٢] : الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد .

وقال الكوفيون[٣] والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهى الهاء فقط ، والواو والياء زائدتان كالبواقى لحذفهما فى المثنى والجمع ومن المفرد فى لغة .

ويقول ابن يعيش[٤] : والاسم « هو » بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم « الهاء » وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب[٥]

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها .

والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولاسيما الواو وثقلها فهو فى البيت من قبل الضرورة .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل جـ ٣ ص ٩٦ .

(٥) يشرى أراد أن يبيع ويشرى يستعملان فى الضدين ، والرحل كل شيء يعد للرحيل ، الملاط بكسر الميم الجنب . ورخو الملاط سهله وقد شبه الشاعر حاله فى هوى امرأة يحبها وشدة وجده بها بوجد هذا الرجل الذى ضل بعيره وفارقه أصحابه فباتت هموم هذا الرجل شتى تذهب عنه حينا فيسكن وترجع إليه حينا فيعاوده الألم وبينا هو يبيع رحل هذا الجمل الضال إذ سمع من يعرفه وينادى عليه ليرده على صاحبه والبيت للمخلب الهلالى ، المفصل جـ ٣ ص ٩٦ .

إيانا وإياك[١] :

النوع الثانى من المضمر المنفصل ماهو للنصب وهو لفظ واحد وذلك إيا ويليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا أو تأنيثا . وهذه اللواحق حروف تبين الحال . هذا هو مذهب سيبويه والفارسى وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش[٢] : قال أبو حيان[٣] : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا .

---

(١) المفصل جـ ٣ ص ٩٦ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ٦١ .

(٣) المصدر السابق

المسألة (٢٠٩)

عود الضمير

إذا كان المعمول الذى اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو : ضرب غلامه زيدا فإن الجمهور[١] يمنعون التقديم لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظا ورتبة .

وحكى الصفار[٢] الإجماع عليه لكن أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى إلى الأخفش[٣] ورجحه ابن جنى وصححه ابن مالك لوروده فى النظم كثيراً كقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل[٤]

وقول الآخر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار[٥]

والأولون قصروه على الشعر :

قال أبو حيان[٦] : وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل . ورأى الطوال فى هذه المسألة مقبول لأن السماع يؤيده وقد ورد فيه أكثر من شاهد كما أن تعليل أبى حيان معقول ومقبول .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٦٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قيل إن هذا البيت للنابغة .

(٥) قال هذا البيت صليت بن سعد « سنمار » هو الذى بنى الخورنق للنعمان فلما تم بناؤه رماه من فوقه فمات فضرب العرب به المثل لسوء المكافأة .

(٦) الهمع جـ ١ ص ٦٦ .

المسألة (٢١٠)

إذا اجتمع ضميران فأكثر :

إذا اجتمع ضميران فأكثر واختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو : الدرهم أعطيتكه فإن أخر الأخص وجب الفصل نحو : أعطيته إياك .

وندر قول عثمان : أراهمنى الباطل شيطانا والقياس أرانيهم وذهب المبرد[١] وكثير من القدماء إلى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهوك .

وذهب الفراء[٢] إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال . والإتصال أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهما له والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائى[٣] الفراء وزاد جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتهن كن .

وقد اشترط الزمخشرى[٤] أنه إذا التقى ضميران متصلان بدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفضيل ، والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيبويه[٥] وحكايته عن العرب ، والعلة فى ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها أعرف وأهم عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم ، وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأى أبى العباس[٦] محمد بن يزيد وكان يسوى بين الغائب والمخاطب ، والمتكلم فى التقديم والتأخير ويجيز أعطاهوك وأعطاهونى ، وأعطاكنى

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل جـ ٣ ص ١٠٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

ويستجيده ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه .

لقد عالج ابن يعيش[1] الموضوع علاجا منطقيا فالمفروض أن يتقدم الأخص فالأخص وهكذا وهذا ما تقتضيه سلامة الأسلوب وسهولة التعبير حتى لا تشعر بصعوبة ومجافاة الأسلوب للذوق السليم .

(١) المفصل جـ ٣ ص ١٠٥ .

المسألة (٢١١)

صيغة ما لم يسم فاعله

ذهب المبرد(١) وابن الطراوة والكوفيون إلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى .

وذهب البصريون(٢) إلى أنها فروع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

وأرى أن الفاعل هو من قام بالفعل أو اتصف به ، والصفة الأصلية للفعل أن يأتى على الصورة التى بنيت عليها مادته ، كما أن الأصل فيمن قام بالفعل أو اتصف به هو الفاعل الذى أحدث الفعل فنحو : أكرم محمدٌ علياً صيغة أفادت إكرام محمد لعلى فإذا طرأ طارئ يقتضى إبعاد محمد حدث تغيير فى صورة الفعل وفى ضبط المفعول وصارت الصيغة أُكرِمَ على فهذه الصيغة جاءت على خلاف الأصل ، وجاءت مرتبة ثانية بعد الصيغة الأولى إذ الأصل هو صيغة الفاعل أما صيغة ما لم يسم فاعله فمتفرعة عنها .

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق .

الفصل الثاني

النوع والعدد

المسألة (٢١٢)

حذف نون المثنى والجمع

قال السيوطى : « تحذف هذه النون للإضافة ظاهرة نحو : بل يداه ، والمقيمى الصلاة غير محلى الصيد . أو مقدرة[1] كقول الشاعر :

هما خطتا إما إسار ومنّة وإما دم والموت بالحر أجدر[2]

ولشبه الإضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر ..

فى المثنى : قال أبو حيان لكنه قد سمع فى الجمع وقياس المثنى كالجمع ...

وجوزه الكسائى[3] فى السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون . قال أبو حيان : ويشهد له ما سمع بيضك ثنتا ، وبيضى مائتا . وينبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدى إلى الإلباس بالمفرد كما فى « هذان » و « هاتان » وفيما تخرج على رأى الكسائى فى الجمع قراءة غير معجزى[4] الله ، « إنكم لذائقوا العذاب »[5] بالنصب . وذهب الأخفش وهشام[6] إلى أنها تحذف للطافة الضمير نحو : ضاربك وأنه منصوب المحل لأن موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الإضافة . وهى غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا ، والذى قاله سيبويه والمحققون إنه فى محل جر بالإضافة » .

ويقول ابن يعيش[7] : وتسقط نون التثنية للإضافة نحو : جاءنى غلاما زيد ، ورأيت ثوبى عمر .

---

(١) همع جـ ١ ص ٤٩ .

(٢) البيت لتأبط شرا (جـ ١ درر ص ٢٢) .

(٣) الهمع جـ ١ ص ٥٠ .

(٤) سورة التوبة آية : ٢٢ .

(٥) سورة الصافات آية : ٣٨ .

(٦) الهمع جـ ١ ص ٥٠ .

(٧) المفصل جـ ٤ ص ١٤٥ .

والأصل غلامان وثوبين ، وذلك أن النون عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما قررتم والحركة تثبت مع الإضافة نحو قولك جاءنى غلام زيد ، ورأيت غلام زيد ، ومررت بغلام زيد فلم حَذفتَ النون فى الإضافة مع ثبوت أحد بدليها وهو الحركة . فالجواب أنه لما ثبتت النون مع الألف واللام فى نحو الرجلان والغلامان مع أن أحد بدليها وهو التنوين لا تثبت معهما حذفت مع الإضافة مع أن أحد بدليهل وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاص » .

وأرى أن المطرد أن النون تحذف عند الإضافة ولم يثبت وجودها معها وهذا دليل على أن السبب فى حذفها الإضافة ، وما جاء من الحذف لغير ذلك فلهجات محدودة . ولا أدرى كيف جوز الكسائى الحذف فى السعة مع أن المسموع فى ذلك قليل بدليل عبارة أبى حيان ويشهد له ما سمع « وبيضى مائتا » كما أن الحذف لغير الإضافة قد يؤدى إلى الإلباس بالمفرد .

المسألة (٢١٣)

وضع كل من المثنى والجمع والمفرد فى موضعه

الأصل[١] وضع كل فى موضعه وقد يخرج عن هذا الأصل وهذا قسمان :

فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه سمع « ضع رحالهما » يريد فى اثنين ودينارِكم مختلفة . أى دنانيركم .

وقاسه الكوفيون[٢] وابن مالك إذا أمن اللبس وهذا على قاعدة الكوفيين : من القياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان[٣] : ولو قيس شىء من هذا لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات .

(١) همع جـ ١ ص ٥٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

والثاني : ما أضيف إلى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو : قطعت رءوس الكبشين أى رأسيهما أو معنى نحو : كفاغرى الأفواه عند عرين أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد والتثنية فمن الأول قوله تعالى : « فقد صغت قلوبكما »(١) وقرأ ابن مسعود « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »(٢) . ومن الإفراد قراءة الحسن « بدت لهما سوأتهما »(٣) وفى التثنية قراءة الجمهور سوآتهما .

فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الإفراد على ما تردد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ألا يكون بكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد لأنه إن كان له أكثر التبس فلا يجوز فى قطعت أذنى الزيدين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلتباس .

ويقول ابن يعيش(٤) : « أعلم أن كل ما فى الجسد منه واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن ، والقلب فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : الجمع وهو الأكثر نحو قولك : ما أحسن رءوسهما قال تعالى : ى إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما »(٥) وإنما عبروا بالجمع والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع فى الحقيقة ولأنه مما لا يلبس ولا يشكل لأنه قد علم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعين فشبهوا هذا النوع بقولهم نحن فعلنا وإن كان اثنين فى التعبير عنهما بلفظ الجمع وكان الفراء يقول إنما خص هذا النوع بالجمع .

(١) سورة التحريم آية : ٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٣) سورة طه آية : ١٢١ .

(٤) المفصل جـ ٤ ص ١٥٥ .

(٥) سورة التحريم آية : ٤ .

نظراً إلى المعنى لأن كل ما فى الجسد منه جيء واحد فإنه يقوم مقام شيئين فإذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار فى الحكم أربعة والأربعة جمع وهذا من أصول الكوفيين الحسنة ويؤيد ذلك ما فى الجسد منه واحد ففيه الدية كاملة .

والوجه الثانى : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك : ما أحسن رأسيهما . وأسلم قلبيهما .

قال الشاعر[1] :

بما فى فؤادينا من الهم والهوى فيبرأ منها من الفؤاد المشَغَّفُ

فأما قول خطام المجاشعي :

ومهــــــمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين[2]

جئتهما بالنعت لا بالنعتين .

فإن الشاهد فى تثنية الظهر على الأصل والكثير الجمع لما ذكرناه .

الوجه الثالث : الإفراد نحو قولك : ما أحسن رأسهما . وضربت ظهر الزيدين

قال الشاعر[3] :

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير منجحر

وذلك لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع فلا يشكل فأتى بلفظ الإفراد إذ كان أخف .

فإن كان مما فى الجسد منه أكثر من واحد نحو : اليد والرجل فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية نحو : ما أبسط يديهما ، وأخف رجليهما لا يجوز غير ذلك . فأما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . فإنما جمع لأن المراد الإيمان . وقد جاء فى قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيمانهما .

---

(١) البيت للفرزدق ج منهاض : أصله الذى انكسر بعد الجبر ، والمشغف : الذى شغفه الحب .

(٢) المهمه : المقفر ، القذف : البعيد ، المرت : الأرض التى لا تنبت ، الواو واو رب . والشاعر يصف نفسه بالحذق والمهارة والعرب تفتخر بمعرفة الطرق وتعير بها الجاهل .

(٣) البيت للفرزدق يهجو جرير .

وكذلك المنفصل من نحو : غلام وثوب إذا ضممت منه واحدا إلى واحد . لم يكن فيه إلا التثنية نحو : غلاميهما وثوبيهما إذا كان لكل واحد غلام وثوب ولا يجوز الجمع فى مثل هذا لأنه مما يشكل ويلبس إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غلمان وأثواب .

المسألة (٢١٤)

جمع ما لحقته تاء التأنيث جمع مذكر سالماً

من شروط جمع الكلمة جمع مذكر سالما : أن تكون خالية من تاء التأنيث وخالف الكوفيون[١] فى ذلك فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقاً .

فقالوا : فى طلحة وحمزة ، وهبيرة ، طلحون وحمزون ، وهبيرون . واحتجوا بالسماع والقياس أما السماع فقولهم فى علانية للرجل المشهور علانون وفى أربعة للمعتدل القامة ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير . وإن أدى إلى حذف التاء قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم[٢]

وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثُه التاء المحذوفة ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها على أن جمعه جمع تكسير غير مسلم به لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم .

قال فى الكافية[٣] : « واعلم أن شروط جمع المذكر السالم بالواو والنون على طريق عام للأسماء والصفات وخاص بأحدهما فالعام لهما شيئان : أحدهما التجرد

(١) همع جـ ١ ص ٤٥ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) جـ ٢ ص ١٨٠ .

من تاء التأنيث ولا يجمع نحو : طلحة فى الأسماء وعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فى الإسم ذى التاء فإنهم أجازوها طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو : طلحون قياسا على الجمع بالألف والتاء فالطلحات والحمزات وذلك لأن حقه الألف والتاء والذى قالوه مخالف للقياس والاستعمال أما الاستعمال فنحو قوله :

نصر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وإن حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على النطق أنه غير المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز فى الاسم لجاز فى الصفة نحو : ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقاً ...

وإن قاسوا ذا التاء على ذى الألف فليس لهم ذلك لأن الألف الممدودة تقلب فتنمحى صورة علامة التأنيث » .

ورأى الكوفيين فى هذا حقيق بالنظر والتأييد لأن مثل حمزة وطلحة وهبيرة وإن كانت مؤنثة لفظاً إلا أنها مذكرة حقيقة ومعنى . والواقع أن علامة التأنيث فى نية الانفصال لأنها زائدة بدليل حذفها فى جمع المؤنث السالم ففاطمة حين تجمع تحذف تاؤها وتزاد ألف وتاء للجمع فأولى فى جمع التذكير وجمعها جمع تذكير يعيد إليها وضعها من التذكير وألف المقصور وياء المنقوص تحذفان عند الجمع المذكر السالم فحذف التاء إذاً لا ضرر فيه .

المسألة (٢١٥)

جمع الصفة جمع مذكر سالماً[١]

من شروط جمع الصفة جمعاً سالماً أن تقبل التاء كعاقل ، وعاقلة فالصفة التى لا تقبل التاء لا تجمع كأحمر وسكران وعانس وجريح وصبور .

وجوز الكوفيون[٢] جمع الصفة التى لا تقبل التاء كقول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب[٣]

وقوله :

فما وجدت نساء بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا[٤]

وذلك عند البصريين[٥] من النادر الذى لا يقاس عليه .

قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا فى شعر أو نادر كلام جعلوه باباً وفصلا وليس بالجيد .

وأرى أن فى جمع الصفة التى لا تقبل التاء جمع مذكر سالما خروج على المعهود والمألوف من كلام العرب لأن النادر لا يقاس عليه ولهذا فأنا أرى الإلتزام برأى البصريين .

---

(١) همع جـ ١ ص ٤٥ ــ الكافية جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قيل إن البيت لأبى قيس بن رفاعة وقيل لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى .

(٤) البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش الكلبى من شعراء الشام هجا بها مضر درر ص ١٩ .

(٥) الهمع جـ ١ ص ٤٥ .

المسألة (٢١٦)

جمع المقصور

واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا

إذا جمع المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم . حذف ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين ، ويبقى الفتح الذى قبل ألفه مشعرا بما حذف نحو : « وأنتم الأعلون »[١] و « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »[٢] لا فرق فى ذلك بين ما ألفه زائدة نحو : حبلى وما ألفه غير زائدة نحو : مصطفى وذلك عند البصريين[٣] .

وأما الكوفيون[٤] فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو . وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله ابن مالك عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو : حبلى مسمى به .

قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو : عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها .

وأرى أنه عند جمع المقصور جمعا سالما تحذف الألف ويبقى ما قبلها مفتوحاً ويعلل النحاة سبب ذلك بأنه عند الجمع ترد الألف إلى أصلها الواو أو الياء متحركة وما قبلها مفتوح فتقلب ألفا ساكنة فيلتقى ساكنان الألف والواو أو الياء علامتا الجمع فتحذف الألف ويبقى ما قبل الواو أو الياء مفتوحا .

وهذا رأى البصريين وبه جاء القرآن الكريم ، فقال تعالى : « وأنتم الأعلون » ، « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » ويقول أمرؤ القيس :

وقاهم جدهم ببنى أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب[٤]

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص آية : ٤٧ .

(٣) أشمونى جـ ٤ ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق . جدهم : حظهم وهم بنو أسد ، وبنو أبيهم ، بنو كنانة لأن أسداً وكنانة أخوان .

أما الكوفيون[1] فقد نقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا . وقال ابن مالك فى ذى الألف الزائدة نحو : حبلى مسمى به ، وفى الأعجمى أجازوا الوجهين ورأى الكوفيين مخالف للسماع وواضح فيه التكلف لأنه بلا دليل أو شاهد .

ويقول السيوطى[2] : « إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما حذفت الألف وفتح ما قبل الواو والياء فيقال فى مصطفى مصطفون ومصطفين وقد أجراه الكوفيون مجرى المنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب — وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذى حكاه عنهم الأصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو إجراء ذاك فى الأعجمى كموسى وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمى مذكر بخلاف ما ألفه أصل وقد حكيت القولين معاً .

الكوفيون يلحقون[3] ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً فيقولون العيسون[4] بضم السين ، والعيسين بكسر السين .

والشواهد من القرآن الكريم والشعر العربى تؤيد رأى البصريين قال تعالى : « وأنتم الأعلون »[5] وقال سبحانه : « وأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »[6] ولهذا فأنا أؤيده بلا شك ، ولأننا لو وافقنا الكوفيين لالتبس المنقوص بالمقصور .

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١١٤ .

(٢) همع جـ ١ ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٥) التمثيل لا يطابق القاعدة لأنه قال ذا الألف الزائدة ومثل بالأعجمى .

(٦) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

المسألة (٢١٧)

ألف التأنيث

الألف الممدودة يقوا ابن مالك : وذات مد نحو : أنثى الغر أى غراء :

يقول البصريون[١] : إن ألف التأنيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة ويقول الزجاج والكوفيون[٢] : إنها الهمزة من غير إنقلاب لها عن الألف .

ويقول الأخفش[٣] : إن الألف والهمزة معاً للتأنيث .

ويقول ابن يعيش[٤] : إبدال الهمزة من ألف التأنيث نحو : صحراء وبيضاء وحمراء وعشواء فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتى فى حبلى وسكرى وقعت بعد ألف زائدة . والأصل بيضى وحمرى ، وعشوى ، وصحرى بالقصر . وزادوا قبلها ألفا آخر للمد توسعاً فى اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناوان ممدود ومقصور فالتقى فى آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان : ألف التأنيث وهى الأخيرة ، وألف المد وهى الأولى فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها إلى أن قال : فلما حركت إنقلبت همزة فقيل : حمراء ، وصحراء ، وعشواء ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الهمزة .

ثم استعرض الآراء ورد عليها ، وقال : الرأى البصرى أرجح الأربعة .

أما ضعف الرأى القائل : إن ألف التأنيث هى الألف الأولى فلأن علامة التأنيث لا تكون حشواً البتة .

---

(١) الصبان ٤ ـــ ٩٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل ١٠ ـــ ٩ .

وأما ضعف الرأى القائل : إن الألفين للتأنيث فلأن علامة التأنيث لا تكون على حرفين .

وأما ضعف رأى الزجاج والكوفيين فلأن الهمزة لو كانت أصلاً فى الكلمة لبقيت فى الجمع .

المسألة (٢١٨)

تثنية الممدود الذى قبل ألفه واو

القاعدة أن الهمزة تقلب واوا فيقال فى عشواء عشواوان وزعم السيرافى[١] أنه إذا كان قبل الألف واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف فتقول فى عشواء عشواءان بالهمزة ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون[٢] فى ذلك الوجهين .

الواضح أن السيرافى أوجب بقاء الهمزة إذا كان قبلها واو نحو : عشواء ، حواء فيقول : عشواءان ، وحواءان تباعدا من اجتماع واوين بينهما ألف ، وهى كما يقول النحاة حاجز ضعيف .

أما الكوفيون فيجيزون الوجهين ، وهو رأى وسط وأقرب إلى القبول ولا سيما تصحيح الهمزة لأن النطق به أخف وأبعد عن الثقل .

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٢١٩)

قصر الممدود

يقول ابن مالك :

وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

ومنع الفراء[١] قصر ما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء أفعل .

فقول المصنف : وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه يعنى فى الجملة .

ويرد مذهب الفراء قول الشاعر[٢] :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر

وقول الآخر[٣] :

والقارح العدّ وكل طمرة ما إن ينالَ يدُ الطويل قذالها

والعكس : وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف يقع) منعه الجمهور[٤] من البصريين مطلقاً . وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً[٥] .

وفصل الفراء[٦] فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس فى أبنيتهم فيجوز مد مِقْلى بكسر الميم فيقال مِقلاء لوجود مِفعال ، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم .

وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لِحاء لوجود جبال ، ويمنعه فى لحى لضم اللام لأنه ليس فى أبنية المجموع إلا نادراً والظاهر جوازه مطلقاً لوروده .

(١) الأشمونى ٤ : ١٠٨ .

(٢) قائله : لأقيش واسمه المغيرة ـــ والمشمولة : الخمر إذا كانت باردة الطعم .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) الأشمونى ٤ : ١٠٨ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

من ذلك قول الشاعر :

والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال[1]

وقول الشاعر :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب فى المسعل واللهاء[2]

ومن وافق الكوفيين[3] على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما : أن سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : منابير .

قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

وخلاصة هذه المسألة وهى قصر الممدود ومد المقصور : أن البصريين وجمهور الكوفيين يجيزون قصر الممدود لأنه رجوع إلى الأصل ولكثرة وروده ومن ذلك صنعاء فى قول الشاعر :

لابد من صنعا وإن طال السفر وإن تَمَنَّى كل عُودٍ وَدَبِر[4]

والوفاء فى قول الشاعر :

فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم[5]

والفراء يمنع قصر الممدود وكنه محجوج بوروده فيه فمن ذلك العداء للمبالغة فى قول الأعشى :

والقارحُ العدّ وكل طمرّة ما إن ينال يد الطويل قذالها[6]

(١) قاله العجاج ــ وتعاقب الإهلال معناه : توارده .

(٢) رجز قاله إعرابى من أهل البادية والشيشاء : التمر لم يشتد نواه ، ينشب يتعلق فى المسعل وهو موضع السعال ، واللهاء : بروز فى أقصى سقف الحلق

(٣) الأشمونى ٤ : ١١١ .

(٤) لا يعرف قائله : تمنى من ضى ظهره إذا احدودب ، والعَوْد : المسن من الإبل ، دَبَر : البعير إذا عقر ظهره .

(٥) أى أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمن . ولا يعرف قائله .

(٦) القارح : الفرس الذى انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين ، الطمرة : الأنثى من الخيل المستفزة للوثوب ، والعدو أو الطويلة القوائم ، والقذال : معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية والنص من قصيدة فى مدح قيس بن معد يكرب الكندى مشروحا فى رغبة الأمل على الكامل جـ ٤ ص ٤٨ .

وصفراء فى قول الأفيشر الأسدى :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر[1]

بهذا يبدو جواز قصر الممدود لأن السماع يؤيده ويبطل ما ذهب إليه الفراء .

أما مد المقصور ففيه مذاهب :

(١) الأول : هو مذهب جمهور البصريين وهو المنع مطلقاً[2] .

(٢) الثانى : مذهب جمهور الكوفيين[3] وهو الجواز مطلقا مستندين إلى القياس والسماع أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد : وقد دل سيبويه على إجازة ذلك فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : مساجيد ، ومنابير ، فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء إذا كانا جميعا ليسا من أصل الكلمة . وأما السماع فمن ذلك (غنى) فى قول الشاعر :

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غِنـاء[4]

واللهاء فى قول أبى المقدام جساس بن قطب :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب فى المَسْعَل واللّهاء[5]

(٣) المذهب الثالث : مذهب الفراء : حيث منع المد فيما يخرجه المد إلى عدم النظير وأجازه فيما لا يخرجه المد إلى عدم النظير فيجيز مد مقلى لوجود مفتاح ولحى لوجود جبال ويمنع مد : مَوْلى لعدم مَفْعَال ، هذه هى المذاهب الثلاثة . والمذهب الكوفى أقوى هذه المذاهب لاعتماده على القياس والسماع وليس لدى البصريين ما يردون به على الكوفيين وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع

---

(١) المشمولة : الخمر الباردة الطعم ، وصفرا صفته وقائل البيت الأقيشر واسمه المغيرة بن عبد الله .

(٢) الأشمونى جـ ٤ ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سبق توضيح معناه .

(٥) سبق شرحه .

المسألة (٢٢٠)

جمع المؤنث السالم

يقول السيوطى[١] : الجمهور على أن جمع المؤنث فى حالة النصب معرب بالكسرة .

أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبنى على الكسر ورد الجمهور على الأخفش بأن ذلك لا نظير له بأن يبنى الجمع فى حالة ويعرب فى أخرى فاحتج بأن له نظيراً هو أمس .

ورد الجمهور بأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء فى حالة نصب جمع المؤنث .

ويؤيد الفارسى فى العسكريات رأى الجمهور ومما يدل على إعرابه فى الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت بعامل والحركات التى تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

ولست أدرى وجهة نظر الأخفش ولماذا خص حالة النصب دون غيرها وكيف تتحول الكلمة بين آونة وأخرى من حالة البناء إلى حالة الإعراب دون داع لذلك ولهذا أؤيد رأى الجمهور .

ويرى البصريون أنه ينصب[٢] بالكسرة أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم فى المعتل خاصة كلغة ، وحكى سمعت لغاتهم وفى المفصل لابن يعيش[٣] ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وهى مسلماتٍ وأجازه البغداديون وأنشدوا لأبى ذؤيب :

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جـ ٥ ص ٨ .

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلّها وانكسارُها[1]

وحكوا أيضاً سمعت لغاتهم ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون لغات وثبات واحدا ـ فأصل ثبة ثبوة وأصل لغة لغوة مثل ثغرة وأن استعمالها بحذف اللام إلا أنهم تمموها .

وحكى ابن سيده : رأيت ثباتك بفتح التاء .

وأرى رأى البصريين لأن النصوص القرآنية والشواهد الأدبية تؤيده فقد ورد ذكر السموات فى القرآن الكريم منصوبة بالكسرة كما أن الشواهد الكثيرة من الشعر القديم جاءت بالكسرة فى حالة النصب وبيت أبى ذؤيب ورد مكسوراً ونصبه مشكوك فيه ولهذا يجب الإلتزام بالنصب بالكسرة متابعة للغة القرآن والشعر العربى .

---

(١) نسب صاحب الصحاح هذا البيت إلى أبى ذؤيب الهذلى والأيام الدخان ، وثبات هى بضم الثاء الجماعات المتفرقة والضمير المؤنث فى قوله اجتلاها وفى قوله تحيزت يعود على النحل والمعنى أن المشتار وهو الذى يأخذ العسل حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا جماعات متفرقة وانحازت كل جماعة منها فى ناحية والاكتئاب الذل وهو عطف تفسير .

الفصـــل الثـالـث

الممـــنوع مــن الصــرف

المسألة (٢٢١)

العلم الأعجمى

هل يشترط لمنعه من الصرف أن يكون علما فى لسان العجم ؟
قولان :

المشهور (لا) وعليه الجمهور[١] فيما نقله أبو حيان .
الثانى : (نعم) وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه[٢] .

ويبنى على ذلك صرف نحو : قالون ، وبندار فينصرف على الثانى لأنه لم يكن علما فى لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمى به .....

الشرط الثانى : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحق فإن كان ثلاثيا صرف سنواء تحرك الوسط كشتر وملك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما فى المؤنث .... وقيل يجوز فى الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذا لم يحفظ[٣] .

وما الحكم لو سمعت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم قيل يجرى مجرى الأعجمى لشبهه به من جهة أنه غير معهود فى أسمائهم كما أن العجمى كذلك وعلى هذا الفراء[٤] ومثل الأول بسبا والثانى بقولهم هذا أبو صعر ورفلم يصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به .

يقول السيوطى : الأصح وعليه البصريون[٥] خلاف ذلك .

---

(١) همع جـ ١ ص ٣٢ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) السيوطى .
(٤) الهمع جـ ١ ص ٣٣ .
(٥) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيش[1] : فأما الاسم الأعجمى الثلاثى الساكن الوسط فمصروف البتة نحو : لوط ونوح قال تعالى : ى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين »[2] .

(١) بالنظر إلى المسألة الأولى أرى أنه يشترط أن يكون علما فى لسان العجم لأن علة المنع العلمية والعجمى . ولأنه إذا لم يكن علما فى لسان العجم . ثم استعمل علما فى لسان العرب . يكون علما بالوضع فى لسان العرب[3] .

(٢) أما الزيادة على ثلاثة فأرى أنه إذا كان محرك الوسط يمنع قياسا على المؤنث المحرك الوسط وإذا كان ساكن الوسط فيصرف وإمامنا فى هذا القرآن الكريم : « امرأة نوحٍ وامرأة لوطٍ كانتا تحت عبدين .... » .

---

(١) قال صاحب المفصل جـ ١ ص ٧٠ وما فيه سببان من الثلاثى الساكن الوسط كنوح ولوط منصرف فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعها الشاعر فى قوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعدٌ ولم تسق دعدُ فى العُلب

ولم يفرق بين المؤنث والأعجمى .

(٢) سورة التحريم آية : ١٠ .

(٣) يقول السيوطى : تعرف عجمة الاسم بوجوه :

١ - أن تنقل ذلك الأئمة .

٢ - الخروج عن أوزان الأسماء العربية نحو : إبريم فإن هذا الوزن مفقود فى أبنية الأسماء فى اللسان العربى .

٣ - أن يكون فى أوله نون بعدها راء نحو : نرجس أو آخره زاى بعد دال نحو : مهندز فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية .

٤ - أن يجتمع فى الكلمة من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب والجيم والصاد نحو : صولجان أو القاف نحو : منجنيق أو الكاف نحو : اسكرجه .

٥ - أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى وحروف ستة تجمعها (مر بنقل) .

ويقول السيوطى : المراد بالعجمى : كل ما نقل إلى اللسان العربى من لسان غيرها من أى لغة . همع جـ ١ ص ٣٢ . الكفاية للدكتور عبد الرحمن السيد جـ ٢ ص ٤٤١ .

العلم المؤنث الثلاثى الساكن الوسط والمعتل الوسط والعلم الثنائى

العلم المؤنث الساكن الثلاثى والثنائى مثل يد فيه مذاهب :

١ - أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه فكلاهما مسموع .

أما المنع فلا جتماع العلمية والتأنيث وأما الصرف فلخفة السكون قاوم أحد السببين كما وقع أثره فى نوح ولوط .

٢ - **الثانى** : لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يعتبر حكما أو جبه اجتماع علتين ما نعتين .

٣ - **الثالث** : وعليه الفراء :

أن ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه ومالم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنداً ووعداً وجملاً على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر فى الكلام لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف فى الأجود منهما فالأصح أن الأجود والمنع . قال ابن جنى[1] : وهو القياس والأكثر فى كلامهم ، وقال أبو على الفارسى[2] الصرف أفصح .

قال الخضراوى : « لا أعلم أن قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلى ويتحتم المنع » . وأرى أنه ينبغى أن نلتزم بالصرف فى الساكن الوسط قياسا على الأعجمى وقد جاءت الشواهد بالصرف[3] وعدمه والتزام طريق واحد أفضل قياسا على ما قلته فى المحرك الوسط الاعجمى .

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) يقول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب =

فعال ومفعل

فعال ومفعل من العدد .

المسموع من فعال ومفعل(١) أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس ، وعشار ومعشر قال تعالى : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع(٢) واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا وعليه البصريون(٣) لأن فيه احداث لفظ لم تتكلم به العرب .

ثانيها : نعم وعليه الكوفيون(٤) والزجاج لوضوح طريق القياس فيه .

ثالثها : يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وما سمعته(٥) من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور فى التنهيل وذكر فى شرح الكافية أن خماس لم يسمع وذكر أبو حيان(٦) أن سداس وما بعده مسموع أيضا فقال فى شرح التسهيل أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة .

حكى أبو عمر اسحاق بن مروان الشيبانى موحد إلى معشر وحكى أبو حاتم فى كتاب الأمة ويعقوب ابن السكيت أحاد إلى عشار قال ولا التفات إلى قول أبى عبيدة فى المجاز .

يقول السيوطى(٧) : فعال ومفعل ما قيل من منعهما من الصرف للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور .

= ويقول الآخر :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأى والبعد

صرف هذا فى موضعين من البيت .

(١) الهمع جـ ١ ص ٢٦

(٢) سورة فاطر آية ١ .

(٣) الهمع جـ ١ ص ٢٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) السيوطى .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

ومذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها وأن منعهما للعدل فى اللفظ وفى المعنى أما فى اللفظ فظاهر وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأرنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواق . وذهب الفراء[1] إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال لأن ثلاث يكون الثالث ثلاثة ولا يضاف إلى ما يضاف إليه فلا متناعه عن الاضافة كان فيه ال وامتنع من ال لأن فيه تأويل الاضافة .

ورد بجريانها صفة على النكرات .

وذهب الأعلم[2] إلى أنها تتصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء .

يقول الرضى : وأما ثلاث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وأبصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة فقيل انه أصله وقد جاء فعال ومفعل من العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت .

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجـــــال خصالا عشارا[3]

والمبرد والكوفيون[4] : يقيسون عليها إلى التسعة نحو خماس وسداس ومسدس والسمع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء المنسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى . وعند سيبويه أن منع الصرف فى هذا للعدل والوصف .

---

(1) المصدر السابق .

(2) المصدر السابق .

(3) المصدر السابق .

(4) أشمونى جـ ٤ ص ١٤٦ .

فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى أربع نحو نسوة أربع فكيف أثر فيه ولم يؤثر فى أربع ، قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراء[١] يجيز صرف هذا المعدول إذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف ، وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه أيضا لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى ومعنوى .

وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لأن أصله كان اثنين اثنين فجعل واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى .

وقال ابن كيسان[٢] والكوفيون ان فيه العدل والتصريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام وإذا أجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك أن فيه معنى الوصف فجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا . « نحو جائنى القوم مثنى » .

وأنا لا أرى مانعا من أن نقيس ما لم يسمع على ما سمع واللغة فيها مجال للسماع ومجال للقياس ، والقصر على المسموع تضيق فى اللغة وقد يكون عدم السماع لعدم المقتضى لأن الاستعمال رهن الحاجة .

كما أنى أميل إلى رأى سيبويه فى علة المنع لأن العدل محقق كما أن الصفة أيضا محققة لأننا حينما نقول جاء القوم مثنى وثلاث فقد وصفنا حالهم عند مجيئهم .

(١) المصدر السابق .

(٢) الفواضى = المفضية للشر أى الشر يتبع الأمور المفضية المحنمة والبيت من شرح شواهد المفصل لابن يعيش جـ ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن يعيش شاهدا آخر حيث قال المسموع فى تصغير ركب ركيب قال الشاعر وأنشده أبو زيد .

وأين ركيب واضعون رحالهم   إلى أهل نار من أناس بأسودا

صرف ما لا ينصرف

يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة

واستثنى الكوفيون[1] أفعل التفضيل فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لأجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة فى الضرورة .

والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن .

واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ولأنه إذا أريد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك .

وزعم قوم أن صرف مالا ينصرف مطلقا أى فى الاختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش[2] قال وكأن هذه لغة الشعراء قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .

وقال الراضى[3] : ان الأخفش والكسائى قالا : ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا أفعل منك ، وأنكره غيرهما . اذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو : جائنى أحمد وابراهيم ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه .

أرى أنه لا يجوز ذلك الا فى ضرورة الشعر حتى لا تعطى الرخص بلا حدود فيكون هناك المجال للعبث باللغة .

---

(١) همع جـ ١ ص ٣٧ .

(٢) الكافية أيضا جـ ١ ص ٣٨ .

(٣) الكافية جـ ١ ص ٣٨ .

الفصل الرابع

التصغير والحذف ، والزيادة والوقف

هل يأتى التصغير للتعظيم ؟[1]

يرى الكوفيون أن من فوائد التصغير التعظيم كقول بعض العرب (أنا جذيلها[2] المحكك ، وعذيقها المرجب[3]) ، وقول الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منه الأنامل[4]

وقول الآخر :

فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا[5]

ووجهة نظر الكوفيين فى مجى التصغير للتعظيم أنه يكون من باب الكناية حيث يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم لأن الشىء إذا جاوز حده جانس ضده .

ورد البصريون على ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ، وبأن التصغير فى البيت وكل أناس ... الخ على حسب احتقار الناس للداهية وتهاونهم بها اذ المراد بها الموت أى جيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل .

وردوا على البيت الثانى بتجويز كون المراد دقة الجبال . وان كان طويلا وإذا كان كذلك فهو أشد لصعوده .

قد يأتى التصغير : لتصغير ما يتوهم أنه كبير ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد وللتعظيم كقول سيدنا عمر فى ابن مسعود : كنيف ملىء علما[6] .

(١) أشمونى جـ ٤ ص ١٥٧ وهمع جـ ٢ ص ١٨٥ والخضرى وابن عقيل جـ ٢ ص ١٧٦ والشافية جـ ٢ ص ١٩٠ تحقيق الزفزاف .

(٢) الجذيل = العود الذى ينصب للابل الجزبى لتحتك به ، والمحك الذى كثر الاحتكاك به .

(٣) والعذيق : النخلة ، والمرجب : من رجبته وعظمته .

(٤) فانه سيد .

(٥) من قصيدة لأوس بن حجر — الشافية جـ ٢، ص ١٩٠ .

(٦) كنيف تصغير (كنف) بكسر الكاف وسكون النون وعاء الراعى يضع فيه أداته .

وأرى أن هذا يختلف باختلاف المقام فالمقام هو الذى يحدد الغرض منه فالتعظيم واضح كما فى قول سيدنا عمر وإذا أمكن التأويل فى البيتين فغير محتمل فى عبارة الخليفة . ولهذا نرى أن الذى يحدد الغرض هو المقام والمناسبة .

حذف ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه

تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستغراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى ، وسمى ، وفتيقير ، ونطيليق ، وشهيبيب وعديدين ، وسواء بقى على مثال الأسماء أم لا . هذا مذهب سيبويه .

وأثبت ثعلب[1] ألف الوصل فى الأسماء فى حالة التصغير ولم يسقطها فيقال فى اصطراب ، اضيريب فحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازنى[2] من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز فى انطلاق نطيليق ولا فى افتقار فيتقير لأنه ليس لهما مثال فى الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير .

قال أبو حيان[3] وليس خلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط . بل يشترط فى المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء .

يقول سيبويه[4] باب ما تحذف منه الزوائد من ... مما أوائله الألفات ، الموصولات وذلك كقول فى استغراب تغيريب حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها لابد من تحريكه فحذفت لانهم قد علموا انها حالة استغناء عنها

(١) الهمع جـ ٢ ص ١٨٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) الكتاب جـ ٢ ص ١٣١ .

وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسرته بالجمع حتى يصير على مثال مفاعيل ، وصارت السين ، أولى بالحذف حيث لم يجدوا بدا من حذف احدهما لانك إذا اردت ان يكون تكسيره وتحقيره على ما فى كلام العرب التخفاف والتبيان وكان ذلك احسن من ان يجيبوا به على ما ليس من كلامهم .

رأى سيبويه هو الرأى المنطقى لان همزء الوصل يؤتى بها للوصول إلى النطق بالساكن وعند التصغير يتحرك الحرف الأول بالضم فلا حاجة إذا إلى همزة الوصل والتصغير يرد الاشياء إلى اصولها وحذف الزائد الذى يخرج الكلمة عن المعهود اولى بالقبول كما يرى سيبويه .

(تصغير نـاب)[1]

أجاز الكوفيون فى نحو (ناب) مما ألفه (ياء) نويب بالواو وأجازوا أيضا ابدال (الياء) فى نحو شيخ واوا ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده أنه سمع بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

لأنه إذا كان ثانى المصغر ياء أو كان منقلبا عن ياء تبقى الياء ويرد الثانى إلى الياء .

فالأول : نحو بيت وشيخ ، وميت وسيد ، **فيقال بييت وشييخ** وسييد ومييت .
والثانى : نحو ناب فيقال ينيب وهذا مذب البصريين وجوز الكوفيون الاقرار ، والقلب واوا كراهة اجتماع اليائين واختاره ابن ماللك **فيقال** نويب وشويخ وموميت وسويد .

وسمع فى بيضة بويضة بالواو وفى ناب للمسنة من الابل نويب وهذا عند البصريين شاذ ولا يعمل به وعلى مذهبهم : للأحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شييخ وبييت[2] .

(١) همع جـ ٢ ص ١٨٦ الأشمونى جـ ٤ ص ١٦٥ .
(٢) كتاب الجمل للزجاج ص ١٤٨ ، ٢٤٩ فى كتاب نصوص النحو العربى للدكتور السيد .

القاعدة العامة أنه إذا كان ثانى الاسم حرف لين ألفا أو واوا أو ياء منقلبا عن لين وجب ارجاعه إلى أصله الذى انقلب عنه لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها وهذا هو مذهب البصريين .

أما ما أجازه الكوفيون من جواز قلب ما أصله الياء واوا خروج عن المألوف وتشتيت دون حاجة أو ضرورة والالتزام بوحدة لقاعدة أولى وأفضل .

ولأن النادر لا تبنى عليه قاعدة .

(حكى سيبويه[1] فى تصغير ابراهيم واسماعيل : بريها ، وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه) .

قال : لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فاتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية[2] .

مذهب سيبويه[3] أنها زائدة ويبنى عليها تصغير الاسمين بغير ترخيم .

قال المبرد : أبيريه واسيميع ، وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا يبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع .

ولقد سمع سيبوه[4] عن العرب تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم على (بريه ، وسميع) وقد اتفق الجميع على شذوذه لأن فيه حذف أصلين وزائدين والأصول لا تحذف فى تصغير الترخيم وقياس تصغير الترخيم فيها عند سيبويه (بريهم ، سميعل) وعند المبرد أبيره وأسيمع .

وقياس غير الترخيم عند سيبويه (بريهيم ، وسميعيل) وعند المبرد (أبيريه ، وأسيميع) وعلى هذا يبنى جمعهما .

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ١٧٤ .

وقال الخليل[٤] براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أبارينة وأساميع ، وحكى الكوفيون[٥] براهيم وسماعل بغير ياء وبراهمه وسماعله والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع .

وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغير بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال ابرهيمون ، واسماعيلون .

ما أعتقده وأراه سائغا هو ما ذهب إليه سيبويه من تصغير ابراهيم على بريهيم واسماعيل على سميغيل وهذا ما أيده أبو زيد وسمعه عن العرب (حقا) كتب النحو جميعها لم تأت بشاهد يؤيد أحد الآراء السابقة وانما المألوف المستساغ ما ذهب إليه سيبويه لأنه بعيد عن تشويه اللغة والذهاب بروائها .

(١) اشمونى جـ ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

كيف يصغر ركب وصحب

ذهب الأخفش[1] إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير .

ومذهب سيبويه[2] : أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

ومذهب الفراء[3] : أن كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر ثمار جمع تكسير وليس بصحيح .

مذهب سيبويه أصح الآراء لما يأتى :

١ - أنه يصغر على لفظه كركيب قال احيمة بن الخلاع :

والشر مما يتبع الفواضيا أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا[4]

وجموع الكثرة انما تصغر بردها إلى مفردها ، وجموع القلة محصورة .

٢ - النسب إليه على لفظه .

٣ - جواز عود الضمير الواحد إليه قال تعالى : « أعجاز نخل منقعر » بخلاف التكسير فى الأمرين .

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ١٤٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الفواضى = المفضية للشر أى الشر يتبع الأمور المفضية المحتمة والبيت من شرح شواهد المفصل لابن يعيش جـ ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن يعيش شاهدا آخر حيث قال المسموع فى تصغير ركب ركيب قال الشاعر وأنشده أبو زيد .

وأين ركيب واضعون رحالهم إلى أهل نار من اناس بأسودا

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

لا يختص الترخيم بالاعلام خلافا للفراء[1] وثعلب قيل والكوفيين .

ودليل الذين لا يخصونه بالأعلام قول العرب (يجرى بليق ويذم[2]) مصغر أبلق ومن كلامهم : جاء بأم الربيق على أريق .

قال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو فى التصغير همزة .

وأرى أن قواعد النحو مصدرها ما جاء عن العرب ولا فرق بين تصغير الترخيم وغيره لأن الهدف الأصلى هو الايجاز كما يكون الايجاز فى الاعلام يكون فى غير الاعلام فلا داعى إذا للتفرقة بين الاعلام وغيرها كما هو مذهب الفراء وثعلب .

(١) الاشمونى جـ ٤ ص ١٧٠ لأن ترخيم الاعلام لا يوقع فى اللبس غالبا .

(٢) معنى المثل : ان الفرس يسبق غيره فى الجرى ومع هذا يذم وهو مثل يضرب فى مجازاه .

حذف عين فيعلولة[1]

من المطرد حذف عين فيعلولة سواء أكانت واوا نحو كينونة أم ياء نحو طيرورة . الأصل كيونونة ، وطييرورة اجتمع فى الأول ياء وواو وسبقت احدهما بالسكون فقليت الواو ياء وأدغمت الياء فيها ، وفى الثانى أدغمت الياء المزيدة فى الياء التى هى عين الكلمة فصار كينونة ، وطيرورة ، ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار كينونة ، وطيرورة وصار الوزن فيعلولة . هذا مذهب سيبويه فى هذه المصادر أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون[2] إلى أنه لا حذف وأن الأصل فيعلولة ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو .

الواضح أن رأى الكوفيين فى هذه المسألة مقبول والأولى لأنه لا داعى لكل هذه التقديرات .

---

(١) همع جـ ٢ ص ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

حذف التاء فى أول المضارع

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تا كتبين الخبر[1]

الأصل تتبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل ، وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ، ولم يكن سهل إلى الادغام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف احدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن الكريم مواضع كثيرة نحو : « تنزل الملائكة والروح[2] » « لا تكلم نفس[3] » « نارا تلظى[4] » .

مذهب سيبويه والبصريين[5] : أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها حصل وأخبر بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوف هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام .

ومذهب هشام أن المحذوف هى الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .

والواضح أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن الثقل جاء من التاء الثانية ولأن تاء المضارعة لو حذفت لضاع الغرض منها وهو دلالة الصيغة على المضارعة لأنه قبل مجىء التاء كانت الصيغة للماضى والتاء هى التى هيأتها للمضارعة فاذا حذفت فات الغرض .

---

(١) اشمونى جـ ٤ ص ٣٥١ .

(٢) سورة القدر آية ٤ .

(٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) سورة الليل آية ١٤ظ .

(٥) أشمونى جـ ٤ ص ٣٥١ .

جمع الخماسى

عند جمع الخماسى ليتوصل إلى فعالل نحذف الحرف الخامسى فتقول سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن وان كان الرابع فى الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس .

مذهب سيبويه حذف الخامس أجود[1]

وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس[2] وخوارق وفرازن غلط ، وأجاز الكوفيون والأخفش[3] حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق .

رأى سيبويه أجود لأن الجمع فى مثل هذه الألفاظ لا يبعدها عن مفردها كثيرا ومن السهل ادراك معنى الجمع ومدلوله والوقف على مفرده لأن رأى الكوفيين قد يؤدى بالكلمة إلى الغموض والبعد عن أصلها .

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ١٤٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .

الرباعى الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط

« كلملم » أمر من لملم ، كفكف أمر من كفكف ، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم ، فقيل انه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها[1] وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج .

وقيل[2] : ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعلل وهذا مذهب الزجاج وقيل : ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعللة ، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفصيل وعلى عهدنا فى مثل هذا الخلاف أنه خلاف شكلى لا أثر له ورأى البصريين فى هذا أوضح وأولى ، لأنه لا داعى لضم كلمة إلى أخرى فى مادتها إذا أمكن استقلالها .

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ٥٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

زيادة الياء وحذفها

(أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل)[١]

فيجيزون فى جعافير جعافر وفى عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام مثلوا من الأول : « ولو ألقى معاذيره » ومن الثانى « وعنده مفاتح الغيب » ووافقهم فى التسهيل على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعل الا شذوذا كقوله :

صليها أسود ضاريات لبوسهم سوابيغ بيض لا يخرمها النبل[٢]

ومذهل البصريين[٣] أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة — انتهى .

يؤيد رأى الكوفيين النص القرآنى فى قوله تعالى « ولو ألقى معاذيره[٤] » وفى الحذف قوله تعالى « وعنده مفاتح الغيب[٥] » وقد وافق ابن مالك الكوفيين فى ذلك وهو الرأى الجيد .

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ١٥١ظ .

(٢) قاله زهير بن أبى سلمى : والمعنى : على الخيل أسود ، والسوابيغ : جمع سابغة وهى الدرع الواسعة .

(٣) أشمونى جـ ٤ ص ١٥١ .

(٤) سورة القيامة آية ١٥ .

(٥) سورة الانعام آيةلا ٥٩ .

ثقل الحركة

ونقل فتح من سوى المهوز لا يراه بصرى وكــوفى نقــلا[1]

البصريون منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه .

الكوفيون : أجازوا ذلك . ونقل عن الجرمى أنه أجازه . وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون على لغة[2] من قال رأيت بكر .

البصريون يمنعون النقل وأنا معهم فى هذا لأن النقل قد يؤدى إلى اللبس فى بعض الكلمات لأن بكرا قد يراد بها جمع بكره وبكره[3] البئر ما يستقى عليها وجمعها بكر ، واللغة الملبسة لا تصلح واسطة للافهام والفهم وقد خلقت أساسا لهما .

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ٢١١ .

(٢) لغة ربيعة (الصبان) جـ ٢ ص ٢١٢ .

(٣) مفتاح الصحاح .

كيف يوقف على المقصور ؟[1]

يوقف على المقصور المنون نحو فتى يوقف عليه بالألف عند جميع العرب فى الاحوال الثلاث وفى حقيقة هذه الألف ثلاثة مذاهب .

الأول : أنها بدل التنوين الذى لم يحذف وهذا هو مذهب أبو الحسن والفراء والمازنى وهو المفهوم من كلام ابن مالك .

الثانى : أنها الألف المنقلبة عن لام الكلمة فى الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف وهو مروى عن أبى عمر والكسائى والكوفيين وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وإليه ذهب المصنف فى الكافية قال فى شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الألف وقفاً والاعتداء بها رويا ويدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقت كلفظه فى الوصل وأن ألفه لا تحذف إلا فى الضرورة .

الثالث : اعتباره بالصحيح فالألف فى النصب بدل التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم ، قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة ، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى .

الخلاف فى هذه المسألة خلاف شكلى وثمرة الخلاف تظهر فى الاعراب فعلى أنها بدل التنوين تعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وعلى أنها المنقلبه عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجوده لأنها حينئذ محل الاعراب وإن كانت هذه الثمرة لا أثر لفظى لها ، ولهذا لا فائدة من تفضيل رأى على آخر .

---

(١) جـ ٤ ص ٢٠٤ أشمونى .

المسألة (٢٣٨)

الوقف على أذا

ذهب الجمهور[١] إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهما بالمنون المنصوب .

وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن .

ونقل عن المازنى والمبرد والقرآن الكريم يوقف على « إذا » بالألف وتكتب به أجماعا فلماذا لا يتخذ القرآن الكريم مثلا لهذا كما يرى ذلك الجمهور .

وفى رسمها فى غير المصحف ثلاثة مذاهب[٢] :

أحدها : بالألف قيل وهو الأكثر .

الثانى : أنها تكتب بالنون وإليه ذهب المبرد والأكثرية وصححه ابن عصفور وعن المبرد اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بلألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف .

الثالث : التفصيل فإن الغيب كتبت بالألف لضعفها وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء .

تم بحمد الله

---

(١) أشمونى جـ ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) المصدر السابق .

طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف
ت : ٤٣٠١٣٤٨ ـ ٤٣٠١٣٤٩

